وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي

جامعـة الشيـخ العربي التبسي

كليـة الحقـوق و العلـوم السياسية

قسـم العلـوم السياسية

الموضـــــــــوع:

أزمة بناء الدولة في جنوب السودان

مذكـــرة مكملة لنيل شهـادة الماستـر في العلـوم السياسيـة

تخصـص: دراسات استراتيجية

من اعداد الطلبة :

- روضـــة لعـور
- نفيســة زديرة

اشراف الاستاذ:

بوحريـص محمد الصديق

لجنـــة المناقشـــة

أزروال يـــوسف	أستاذ محاضر – أ–	رئيـــســـا
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ–	مشـــرفا ومقـــررا
دريـــدي محمـود	أستاذ مساعد – أ–	عضـــوا مناقشـا

السنة الجامعية 2015–2016

تعتبر عملية تشكل الدولة منذ نشأتها الحديثة وحتى يومنا الحاضر إحدى أهم القضايا السياسية جدلا وصعوبة، غير أن الدولة بعناصرها ومقوماتها المختلفة "الشعب والإقليم والحكومة " لم تأخذ شكلا نهائيا محددا أو ثابتا طوال تلك الفترة بحيث كانت جميع مقومات الدولة في حالة تفاعل وحركة متصاعدة ،هذا ما شكل مصدر تهديد للعديد من الدول ما ينجر عنه عدم التجانس العرقي أو القومي ،وعليه فان الدول باتت تواجه التحديات من نوع جديد يهدد كيانها ومستقبل بقائها .

كما أدى الشرخ المتفاقم في فن إدارة الدولة حديثا إلى نشوء حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى نحو أشكال جديدة من انعدام الأمن ناجمة عن اختلال التوازن داخل الدول تصل إلى مراحل متقدمة إلى حد نقل التهديد إلى البنية الدولية ، ولذلك كان التركيز على مصطلح الدولة العاجزة وما يتصل بها من أوصاف كالدولة الضعيفة أو الفاشلة من الناحية الوظيفية أو الدولة المنهارة من الناحية الهيكلية وهو ما يشكل فضاء قائم بحد ذاته للنقاش في حقل العلاقات الدولية

ولقد ارتأينا لهذه الدراسة نظرا لما تعاني منه الدول الإفريقية من عجز في تشكيل الدولة الحديثة بعد الاستعمار الذي جعلها تتسم بطابع العنف والتخلف بكل استحقاق، إذا ما نظرنا إلى ما خلفه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وضخامة عدد الضحايا الناجم عن الإبادات الجماعية ، وسوء العلاقات الإفريقية الإفريقية ،خاصة بين الدول التي تنخرط ضمن مسلك المطالبة بقضايا الانفصال والتمرد ، في ظل تنامي الهويات العرقية ،الإقليمية والدينية التي نازعت الدول من أجل البقاء ،والطريقة التي مزق من خلالها أبناء الدولة الواحدة بين أكثر من دولة إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدول ، الأمر الذي جعل من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول النامية، والسودان كمثال بارز تنطبق عليه كل هذه العوامل و المؤشرات بدءا من تركيبة متنوعة الأجناس والأعراق إلى ضعف البنية السياسية وتقسيم الثروات بشكل غير عادل بين أفراد المجتمع ،وصولا إلى التنافر بين قبائل المجتمع الواحدة و المطالبة بالانفصال ، حيث حل الانتماء للقبيلة محل الانتماء للوطن ، كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الهوة بين شمال وجنوب السودان، ما أدى بجنوب السودان إلى المطالبة بالانفصال عن دولة السودان،و ممارسة أوضاعهم السياسية بحرية ونهج المسار الأنسب لتطويرهم للأوضاع الاقتصادية ،الاجتماعية ، والثقافية ،على الرغم من التحديات الهائلة التي تعترض ترجمة هذه الأوضاع إلى واقع اجتماعي يوفر الرفاهة المنشود.

كل هذا سيخلق نوعا من الحساسيات فيما بين الجماعات الاثنية ،والقبائل المتواجدة في الدولة الواحدة، وبناءا على ذلك، فإن نجاح أو فشل الدولة الجديدة سيُقرر بمدى تحقيق تطلعات المجتمع

1- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأسباب الظاهرة والأسباب الخفية وراء فشل دولة جنوب السودان في بناء الدولة القوية، وهل هي الأسباب ذاتها بالنسبة لجميع دول القارة أم أنها تختلف حسب اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن عملية التشخيص تساعدنا على وضع حوصلة مضمونها فشل الدول الإفريقية والأنظمة الخاصة بها، في تأدية وظائفها الأساسية سواء داخليا أو خارجيا ،والتي تمثل خطر على السلم والأمن الدوليين .

2-دوافع اختيار الموضوع :

على ضوء أهمية موضوع "مشكلات بناء الدولة" على أجندة القضايا السياسية ومحاولة معرفة مدى تأثير، وضعف مسار عملية بناء الدولة في إفريقيا عموما، ودولة جنوب السودان على الخصوص، تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استنادا إلى الدوافع الآتية:

أ- المبـــررات الذاتيـــــــة:

وتتلخص في الانتماء للقارة الإفريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تعاني منها القارة واعتبارات إنسانية بغض النظر عن الانتماء، تتمثل في معاناة الشعوب الإفريقية في جميع المجالات، إثر الفشل في بناء دولة قوية تتوافق وتطلعات الشعوب، بالإضافة الى اهمية دولة السودان بالنسبة لنا كعرب مما يجعلنا ندرس ما تعاني منه من ازمات داخلية ادت الى انفصال جزء كبير من أراضيها .

ب- المبررات الموضوعيـــــة: وتتمثل بإيجاز في النقاط التالية:

- تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة الانقسامات داخل الدولة الواحدة والنهوض نحو رفض الأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها الدول في عملية البناء المؤسساتي.
- احتلال جنوب السودان الترتيب الأول ضمن الدول الفاشلة ، على الرغم من أنها تزخر بمؤشرات تؤهلها لتحقيق الرفاه الاجتماعي ،كالموارد الطبيعية.

- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع التي تحتمل انتقال عدوى المطالبة بالانفصال إلى باقي دول القارة الإفريقية ، ومنه استغلال الفرصة من قبل دول معينة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية .

3- الإشكالية:

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كما يلي:

ما مدى تأثير كل من التعدد الاثني والقبلي بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية إلى قصور متطلبات بناء الدولة في جنوب السودان ؟

إن المتمعن في طيات الإشكالية سيخطر في ذهنه العديد من التساؤلات يمكن تجميع أهمها فيما يلي:

- ✓ إلى أي مدى ساهم الميراث الاستعماري في عجز تحقيق متطلبات بناء الدولة في إفريقيا ؟
- ✓ ما هي أبرز انعكاسات وتداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا؟وما هي أهم التحديات والعوامل المعيقة لعملية بناء الدولة في جنوب السودان ؟

4- الفرضية المركزية : لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- ✓ أدى التعدد الاثني والقبلي في دولة جنوب السودان الى حدوث حرب أهلية ، ساهمت في فشل بناء أحدث دولة في العالم .

وتندرج تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية :

- ✓ كلما كان هناك عجز في متطلبات بناء الدولة في افريقيا ،كلما أثر ذلك على أمنها واستقرارها .
- ✓ ساهمت العوامل الداخلية بالإضافة الى العوامل الخارجية إلى تأجيج وتفعيل الأزمة في جنوب السودان.

5- حدود الدراسة:

حسب اعتقادنا دراسة أي بحث أكاديمي يستوجب تحديده في إطاره الزماني وإطاره المكاني.

أ- الإطار المكاني: خصصنا دراسة أزمة بناء الدولة في جنوب السودان وذلك من خلال تفسير و تحليل العديد من الأسباب الداخلية والخارجية المؤدية لظاهرة الفشل في عملية بناء الدولة.

ب-الإطار الزماني: للتحكم في العناصر التحليلية للموضوع لابد من تحديد إطاره الزماني حيث تطرقنا للموضوع منذ سنة 1983 إلى 2015.

6- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى:

- معرفة أهم الأسباب الفعلية والحقيقية وراء فشل جنوب السودان في عملية بناء الدولة.
- الوصول إلى إيجاد خطوات كفيلة لتفعيل عامل المواطنة وعلو مصلحة الدولة على باقي المصالح.

7- المناهج المتبعة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وقد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة مشكلة بناء الدولة في جنوب السودان هي:

- **المنهج الوصفي:** حيث يقوم على دراسة المفاهيم الخاصة بالدولة الفاشلة وأزمة بناء الدولة في إفريقيا وتحليل السياق الضيق إلى الموسع والذي تطرق إلى انقسام السودان وقيام أحدث دولة في العالم "جنوب السودان ".
- **المنهج التاريخي** : وذلك من خلال دراسة السياق التاريخي لبدايات الازمة في السودان والاسباب الحقيقية والخفية التي أدت الى الانفصال ،بالإضافة الى دراسة كرونولوجيا النزاع .
- **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة جنوب السودان، التي تعاني مشكلات في عملية بناء الدولة، والتي ساهمت في قيام الدولة الفاشلة رقم واحد حسب احصائيات مجلة السياسة الخارجية 2014 .

8-الدراسات والأدبيات السابقة:

في الواقع هناك العديد من الدراسات والتحليلات التي طرحت لمناقشة موضوع أزمة بنا الدولة في القارة الإفريقية وحالات الدولة الفاشلة، لكن معظمها تناولت الموضوعين بشكل منفصل ،وتشير في محتواها إلى علاقة التأثير والتأثر بين الموضوعين ،وفي هذا الصدد نورد مجموعة من الكتب(السودان في مفترق الطرق بعد الحرب/ ملامح النزاع في دارفور الأزمة و الأفق المستقبلية/ الدول الفاشلة...)

بالإضافة إلى المذكرات (التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة / أصول بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها / التغلب على الهشاشة في إفريقيا....)

9- صعوبات الدراسة:

ككل بحث أكاديمي يتناول قضية تحتاج إلى تعمق وتمحيص فقد واجهتنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع، فأول ما واجهنا من صعوبات في هذا البحث هو بالتأكيد النقص في المراجع فئة الكتب، كون انفصال دولة جنوب السودان وعملية بنائها موضوع حديث النشأة

10 - تبريـــــر الخطـة :

اعتمدت هذه الخطة على فصلين ،حاولنا في الفصل الأول دراسة أزمة بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء ، وذلك من خلال دراسة الاطار المفاهيمي لأزمة بناء الدولة والمقاربة المعرفية والنظرية للدولة الفاشلة بالإضافة الى دراسة أزمة بناء الدولة في افريقيا ودور الاستعمار في قصور متطلبات بناء الدولة ،حيث ساهمت المراكز البحثية في دراسة اسباب فشل بناء الدولة في افريقيا .

أما في الفصل الثاني فتناول أزمة انفصال جنوب السودان ودور العوامل الداخلية والخارجية في انفصال جنوب السودان ،والتي كان لها تداعيات داخلية وخارجية ،كما حولنا في هذا الفصل دراسة دولة جنوب السودان والتحديات التي تواجهها مما اثر على بناء الدولة الجديدة .

الخطــة:

مقدمة

الفصل الأول :أزمة بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء :إطار مفاهيمي ونظري

- **المبحث الأول**: بناء الدولة :تأصيل مفاهيمي
  - **المطلب الأول**: تحليل مفهوم بناء الدولة
  - **المطلب الثاني**: دور مؤسسات الدولة في عملية بناءها
  - **المطلب الثالث**: مفهوم فشل الدولة
- **المبحث الثاني: التصورات النظرية لأزمة بناء الدولة**
  - **المطلب الأول** :بناء الدولة وفق تصور نظرية التعددية الثقافية ونظرية التبعية
  - **المطلب الثاني**: ازمة بناء الدولة وفق تصور نظرية التحديث
  - **المطلب الثالث** :التصورات النظرية للدولة الفاشلة
  - **المطلب الرابع** :التقارير العالمية للدولة الفاشلة
- **المبحث الثالث**: واقع الدولة الوطنية في افريقيا بعد الاستعمار
  - **المطلب الأول**: تشكل الدولة الوطنية في افريقيا بعد الاستعمار
  - **المطلب الثاني**: خصائص الدولة في افريقيا
  - **المطلب الثالث** : تحديات بناء الدولة في إفريقيا
- **المبحث الرابع**: مؤشرات فشل الدولة في إفريقيا
  - **المطلب الأول**: :المؤشرات الاجتماعية
  - **المطلب الثاني**: المؤشرات الاقتصادية
  - **المطلب الثالث** :المؤشرات السياسية

الفصل الثالث: أزمة الجنوب السوداني من 1983 إلى غاية 2015

- **المبحث الأول**: الدراسة الجيوسياسية لمشكلة جنوب السودان
  - **المطلب الاول**: السودان :الموقع والتركيبة المجتمعية
  - **المطلب الثاني**: جغرافيا وسكان جنوب السودان
  - **المطلب الثالث**: التعدد العرقي في جنوب السودان
- **المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان**
  - **المطلب الأول**: دور الاستعمار في تفعيل أزمة جنوب السودان

- **المطلب الثاني**: كرونولوجيا النزاع في جنوب السودان
- **المطلب الثالث**: مشكلة ابيي في ضوء الاتفاقيات الخاصة بجنوب السودان

- **المبحث الثالث**: انعكاسات وتداعيات انفصال جنوب السودان محليا واقليميا
  - **المطلب الأول**: اتفاق نيفاشا واستفتاء تقرير المصير
  - **المطلب الثاني**: دور القوى الخارجية في انفصال جنوب السودان
  - **المطلب الثالث**: تداعيات انفصال جنوب السودان محليا واقليميا

- **المبحث الرابع**: التحديات التي تواجهها دولة جنوب السودان
  - **المطلب الأول**: تأثير الانفصال على جنوب السودان
  - **المطلب الثاني**: الأزمات التي تواجهها دولة جنوب السودان

الخاتمة

من منطلق أهمية الدولة في العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية , بدأ هذا الفصل بمقولة تدل على الأهمية لفرنسيس باكون "FRANCIS BACON" * قد تصاب الدولة القومية بجروح و لكنها لا يمكن أن تموت *كانت الدولة منذ معاهدة *وستفاليا*1648م وما زالت إلى حد الآن تتصدر الموضوعات في دراسة العلاقات الدولية فمهما حدث من تغيرات و تحولات و تعدد الفواعل غير الدولاتية تبقى الدولة هي الإطار القانوني و الفكرة التي تدور في إطاره كل المبادرات و التغيرات في العلاقات الدولية .

بالرغم من أهمية موضوع الدولة في العلاقات الدولية إلا أن هذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة في أفريقيا, حيث شهد موضوع بناء الدولة حضور في هذه القارة مما فرض حالة من الاهتمام لدى صناع القرار و السياسيين لانعكاساته السلبية على الأمن و الاستقرار و العملية التنموية في القارة, و ما ترتب عن ذلك من موجات هجرة جماعية و صراعات حدودية و مآسي إنسانية تدفع صناع السياسات في بقية البلدان الأفريقية إلى مواجهة تلك الضغوط و التحديات و البحث في الحلول طويلة المدى.

و على هذا الأساس قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث :يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لبناء الدولة و خصائصها ومقربة مفاهيمية حول فشل الدولة ,أما الثاني فتعرضنا فيه إلى المقاربات النظرية لدراسة أزمة بناء الدولة في أفريقيا و الأسباب التي أدت إلى قصور متطلبات بنائها, بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى تشكل الدولة في أفريقيا و الأسباب المؤدية إلى اعتبار الدول الأفريقية فاشلة بامتياز وفق تقرير العديد من المراكز البحثية.

المبحث الأول : التأصـــيل المفاهيمي

إن دراسة عملية بناء الدولة اكتسب أهمية كبيرة داخل حقل العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية المعروف بتحولاته الابستمولوجية خاصة مع تغيير مفهوم عملية بناء الدولة , الأمر الذي أدى إلى وجود تضارب مفاهيمي و نظري حول قواعد و أبعاد عملية بناء الدولة.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة:

يشير مصطلح بناء الدولة إلى تعبير مركب يجمع بين مفهوم الدولة من جهة، وعملية تكوينها أو بنائها من جهة أخرى:

1- مفهوم البناء (structural) :

- هو مصطلح يشير إلى الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية ، فمهمة الباحث الأساسية بناء وتركيب العمل و ليس اكتشافه فقط (وهذا جوهر البنائية) [1].
- **عملية البناء في المنهجية المقارنة :**

يقابل عملية البناء في الموسوعة السياسية مصطلح الانهيار **decay** ، و الذي يقصد به الشعور السياسي بفقدان النظام لأهم عوامل شرعيته و إقباله على السقوط[2].

- **أما معنى البناء في السياسة المقارنة :**

– يعرف هيليو جاكورايبة **helio jaguaribé** مفهوم البناء على "أنها عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة ويقترح ثلاثة عوامل هي التعبئة السياسية ، التكامل السياسي ، و التمثيل السياسي ، بحيث يقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تحدد مقياس الاختلافات ، وتوضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة .

– أما صامويل هنتغتون "**Huntington**" فأشار إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات و الاستقلالية والتماسك ، بعكس التكيف و البساطة و الخضوع و التفكك[3] .

2- مفهوم الدولة (state):لقد تعددت التعريفات الخاصة بالدولة بقدر تعدد المدارس الفكرية و السياسية التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة ، إضافة إلى ما طرحه مفكرو الفقه الدستوري القديم و الحديث حول نظرية الدولة و أصل نشأتها .

1-اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي –انجليزي)** ، متوفرة على الرابط :

www.kotobarabia.com

2محمد أمين بن جيلالي ، "**مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة تلمسان ،ص34.

3- محمد أمين بن جيلالي ،**المرجع السابق** ،ص 35

أ– يعرفها علي صادق أبو هيف : أن الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين

وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة ، زيادة على ذلك فلا بد من توفر ثلاثة شروط و أركان أساسية لوجود الدولة الشعب ،الإقليم و السلطة [1].

ب– ماكس فيبر : هي مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تضطلع إدارته وبنجاح في تطبيق القوانين باحتكار الإلزام الطبيعي و الملموس[2] .

3– ظهور مفهوم بناء الدولة:

رغم أن مفهوم بناء الدولة قد كان سائدا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تزامن أيضا مع موجة تحرر الدول من الاستعمار، إلا أنه في تلك الفترة كان مفهوما تقليديا يركز أساسا على إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وتحقيق الأمن و صياغة دساتير و هياكل سياسية تقود عملية التنمية.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم بناء الدولة يركز أساسا على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم و الاستقرار في العالم، ومن ثم أصبح اهتمام المنظمات الدولية و المجتمع الدولي منصبا على مساعدة هذه الدول لإعادة بناء ذاتها ، من خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول تمكنها من تحقيق الأمن و الديمقراطية و الاستقرار الداخلي ، و تجنيب دول العالم من الأخطار المترتبة عنها[3] .

---

1 – .ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية و الدولية** ، دار النهضة العربية :بيروت ،ص 310

2 – غي هرميه ، فليب برو، وآخرون، **علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي–فرنسي–انجليزي** ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ص 204.

3–مدوني علي ،"**قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها** "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر :بسكرة ،ص26.

4- مفهوم بناء الدولة (state building):

تعددت التعاريف حول مفوم بنا ء الدولة حيث عرفها :

أ- فرانسيس فوكوياما"Francis Fukuyama" بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة ، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي ، بدءا بتوفير الأمن والنظام المرافق و الخدمات العامة في الداخل و الدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاء بوضع السياسة الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة[1].

ب- يعرف **تشارلز تيلي "Charles Tilly"** : يعرفها على أنها إقامة منظمات مركزية مستقلة و متمايزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة[2].

ج- هي عملية إقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفاعلية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق و أداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا[3].

5- خطوات بناء الدولة :

أهم نقاط بناء الدولة حسب ما أوردته صفحة حقائق التي قدمتها اللجنة مجموعة دراسة الدول الهشة:

أ- تعزيز قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة عبر علاقات الدولة-المجتمع بالتفاعل مع البنى الاجتماعية والسياسية الموجودة بحيث ترتفع فعالية الدولة في الأمن والعدل والاقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية والمساءلة للحكومة مقابل ذلك يقبل الشعب بالضرائب

فرانسيس فوكوياما ،**بناء الدولة.النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الواحد والعشرين**.العبيكان :المملكة العربية السعودية ،ترجمة مجاب الامام ،ص11.

[1]- . مدوني علي، **المرجع السابق**، ص 26

[2]- إسماعيل عبد الفتاح، **المرجع السابق** ،ص 88.

وتحديد بعض الحريات.

ب-عمليات تفاوض وإدارة سياسية لتوزيع علاقات الدولة-المجتمع وتوازن القوى بين النخب والمجموعات الاجتماعية والمنظمات في المجتمع، فالدولة القوية هي التي تستجيب لتطلعات المجموعات التي تتشكل منها ويتبع لهذا إدارة واستيعاب عملية التغير والصدمات التي ترافقه، وعدم حصول توقعات أو وجود إقصاء لبعض الجهات يسبب هشاشة واضطراب سياسي وقد يلزم إعادة التفاوض الداخلي [1].

ت-الدورة السلمية للشرعية، فهي أداة بناء للدولة وغاية أساسية لها، والشرعية ليست بالضرورة الشرعية الديمقراطية فهي تأتي من رؤية الشعب لأداء السلطة وهذه تقيم بمصادر شتى (الأداء: كتوزيع عادل للخدمات، المرجعي التاريخ والدين والشكل السابق للدولة، الأسلوب: الدستور والقانون والمساءلة).

ث-الحد الأدنى للإمكانات الإدارية ،والاستجابة لحاجات الناس للتحول من الوضع الهش إلى الوضع المتين .

6- خصائص بناء الدولة :

أ- **ممارسة السيادة** : فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة.

ب-**الطابع العام لمؤسسات الدولة:** وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني, فأجهزة الدولة مسؤولة عن صياغة القرارات العامة للجمعية وتنفيذها في المجتمع ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

ت-**التعبير عن الشرعية** : ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع

ث-**الدولة أداة للهيمنة** : حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين. ويُبرز ماكس فيبر أن الدولة تحتكر وسائل "العنف الشرعي" في المجتمع

[1]- حدود بناء الدولة على الساعة :18:57 ،بتاريخ 2015/5/4متوفر على الرابط

https//ar.wikibook

ج- .**الطابع "الإقليمي" للدولة:** فالدولة مرتبطة بإقليم جغرافي ذو حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها، كما أن هذا التجمع الإقليمي يعامل كوحدة مستقلة في السياسة الدولية[1] .

7-أهداف عملية بناء الدولة:

إن بناء الدولة عملية مركبة تستهدف كل المستويات و الأبنية: السياسية منها، الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية ، ففي هذا الصدد وضع فيريل هايدى "FERREL HEADY" مجموعة من الغايات التي تهدف عملية بناء الدولة إلى تحقيقها وهي : الديمقراطية ، المشاركة والتعبئة ،التأسيس والمساواة والقدرة والتخصص والانتماء التغلغل والتوزيع والتكامل والعقلانية ،والاتجاه نحو البيروقراطية و الأمن والرفاه ،العدالة والحرية.

و بناء على ما سبق يمكن إدراج هذه الغايات في أربع مداخل أساسية:

• **الشرعية السياسية «Political Légitimacy** ":يشكل مفهوم الشرعية في علم السياسة مرتكزا أساسيا في دراسة العديد من القضايا ذات العلاقة ببناء الدولة الحديث، كالتطور السياسي الاقتصادي والتحول الاجتماعي

و مسائل الديمقراطية و المساواة وحقوق الإنسان، وأسس ممارسة السلطة .

• **الاستقرار السياسي و الأمن ""Securit Political Security** ويقصد الاستقرار السياسي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة و أطرافها ، ويقابل ذلك حالة الاضطراب و اللااستقرار ويتم ذلك من خلال ضبط قواعد العملية السياسية وفق المعايير المشاركة وضمان الحقوق المدنية وهو ما يا يتيح فرص التنمية والبناء

• **دولة الحق والقانون** : أي أن دولة القانون هي شعار سياسي ونظرية دستورية هدفها تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكومين على أساس العدالة ،و هذا التنظيم يتم من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة.

[1] -حدود بناء الدولة ، المرجع السابق .

- **بناء القدرات" Capacity Building** " إن بناء القدرات هي تنمية و تعزيز قدرة المجتمع باستمرار لكي يحسن قدرته على حل المشكلات وبخاصة التي تواجهه ، ومن هنا تكمن القدرة في تحقيق الأهداف من خلال نشاط المنظمات و الأشخاص الذي تسعى إلى تحسين وتوزيع الأدوار بهدف تحقيق التنمية وبناء الدولة[1] .

7- المفاهيم المشابهة لمفهوم بناء الدولة

أ - بناء الأمة :National Building:

تعرّف الأمة على أنها مجموعة تاريخية من الناس الذين يتكلمون لغة مشتركة، ولهم تاريخ وتراث ثقافي مشترك وأحيانا وحدة الأرض التي اختلف بصددها العديد[2].

إن بناء الأمة هو عملية بناء هوية وطنية مشتركة، إما أثنية، ثقافية أو سياسية كما أن بناء الأمة يمكن أن يكون جزءا منها من عملية بناء الدولة، ويمكن لكل منهما أن يدعما بشكل متبادل ببعضهما البعض[3].

- أيضا يعرّف مفهوم بناء الأمة على أنه خلق إحساس عام بالهوية القومية، وشعور غالبية الأفراد بالانتماء للأمة و النظام السياسي القومي[4].

ب - بناء المؤسسة: إن بناء المؤسسة ليس عملية تقنية لإنشاء مؤسسات حكومة جديدة، أو تقوية المؤسسات الموجودة، فبناء الدولة لا يعتمد فقط على التصميم الرسمي لكن في السياق الاجتماعي، ضمن أي مجال تعمل فيه، تحتاج المؤسسات الرسمية إلى أن تكون متأصلة في المجتمع لكي لا يخاطروا بأن يصبحوا مجرد هياكل ، أو بأن يستولى عليها من طرف المصالح الخاصة أو الموروثة.

---

[1]-محمد لبوخ ،**عملية بناء الدولة في القرن الافريقي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص السياسيات المقارنة ،كلية والحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان ،2013-2014 ص79.

[2] -ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة علم السياسة** ،**عمان** ، دار الجدلاوي ، 2009،ص 76.

[3]-مدوني علي ،**المرجع سابق** ، ص 34.

[4] -اسماعيل عبد الفتاح ، **المرجع السابق** ، ص888

ج – بناء السلام : هو في الغالب جزء مهم في بناء الدولة الفعال، وذلك من خلال المساعدة على تقوية الأمن و الاستقرار السياسي و إنشاء أسس للثقة ،و التصالح الاجتماعي بين المجتمعات ، كما يعرض طرق للتغلب على بعض التحديات الكبرى لبناء الدولة[1].

المطلب الثاني : دور مؤسسات الدولة في عملية بناء ها

تساهم مؤسسات الدولة في عملية بنائها مما يتطلب وضع جميع التدابير من أجل ارساء قواعد الديمقراطية في عملية البناء .

1– دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة:

الدستور هو المؤطر للحياة السياسية والإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء، في هذا السياق يعتبر القانون الدستوري الآلية التي يعتمدها الدستور في ترسيخ عملية البناء المؤسسي للدولة، والقاعدة الأساسية للقانون، حيث يعرّف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة وطريقة ممارسة السلطة السياسية ، و بالتالي فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها ،وتكوينها وشكلها ،فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية وكيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد ومعايير تعكس الأيديولوجية العامة للدولة.

في هذا الإطار لا يمكن تصور دولة بدون مؤسسات سياسية تصنع القواعد، أي تقوم بالتشريع، وتؤدي الوظائف التنفيذية(تطبيق القواعد)، وتقوم بمهمة التقاضي طبقا للقاعدة على حد تعبير "غابريال ألموند": إن عملية بناء الدولة تقتضي في جوهرها تفعيل عملية بناء الدستور، فالمشاكل الناجمة عن الفقر وعدم المساواة، والبحث عن تقرير المصير هي من بين العوامل الأساسية التي قد تنتج موجات جديدة من الإجراءات الدستورية، وعليه ينجم عن ذلك ضرورة تأسيس هياكل جديدة وكذلك إعادة تطوير القائم منها كجزء من عملية مستمرة، مما ينعكس على جوانب عدة كتطوير إدارة الحكم والنظام السياسي .

[1] -مدوني علي ،المرجع السابق ،ص 34.

وعليه فالدستور والقانون هما المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، والمصدر الأول لإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون، ويعتبران عنصرا أساسيا في عملية الإصلاح السياسي والقانوني للدولة، وفق الشروط التالية:

أ – أن لا يكون هناك تعارضا بين الدستور من ناحية، والقانون من ناحية أخرى.

ب– العمل بمبدأ سيادة القانون، وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء لسبب آخر.

ج– مراجعة وتصفية الهياكل القانونية والتشريعية المتراكمة عبر فترات ممتدة من الزمن، فالمطلوب هو عدد أقل من القوانين، وفاعلية أكثر في تطبيقها.

د – تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات(السياسة التشريعية)، وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية، فتدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث بها[1].

2– دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة:

تعد ظاهرة تدخل الجيش في السياسة سمة بارزة من سمات البلدان النامية، فقد ظلت المؤسسة العسكرية فاعلة ومؤثرة في الأحداث ورسم السياسات وبناء المؤسسات وإدارة الشأن العام وكانت دائما معنية بقضايا بناء الدولة والتنمية، والمسائل الأمنية والعسكرية.

قبل الحديث عن دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة لابد من الإشارة إلى مسألة حياد هذه المؤسسة عن ممارسة النشاط السياسي، بناء على ذلك يتحدد دور الجيش في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها وسيادتها ومرد ذلك أن قيام المؤسسة العسكرية بوظائف غير هذه الوظيفة قد يؤدي بها إلى إضعاف قدراتها.

لكن في المقابل حاول بعض المفكرين معرفة الدوافع التي تؤدي بالجيش إلى الانخراط في العمل السياسي والحياة السياسية، حيث يقترح **فون دير ميهدن** (**Von der Mehden**) ثلاثة أدوار يمكن أن يلعبها الجيش في عملية بناء الدولة، وهي كالتالي :

---

[1]- محمد أمين بن جيلالي ،**المرجع السابق** ، ص56.

أولا: حماية الدستور وتسلم الحكم بسبب ما يراه الجيش من أزمات فوضى وتغلغل الرشوة مما يعطل ويشل عمل المؤسسات

ثانيا: دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح ويرى الجيش أن من بين مسؤولياته خلق مؤسسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية (الثورة المصرية **1952**) .

ثالثا: دور القوة غير المباشرة إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر واضح، ولكنه يبقى عنصرا فعالا في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية.

فيما يرى هنتنجتون " **Huntington**" أن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجندي راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو المحافظ على النظام القائم ولذلك فرغم التناقض القائم فإن دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع، وكلما تقدم المجتمع كان دور الجيش محافظا ورجعيا.

3- دور وسائل الإعلام في عملية بناء الدولة :

تعرف وسائل الإعلام بأنها أدوات لنقل الأفكار والمعلومات والأخبار بين أفراد المجتمع المحلي والعالمي، وهي تتنوع بين :الإعلام المرئي، المسموع، والمقروء، وعليه تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيرا في عملية البناء السياسي، كما تقوم بدور فعال في تفجير الطاقات الخلاقة داخل الإنسان ، وذلك في إطار تغيير القديم بالجديدمن قيم وعادات وسلوك، وفي إطار بعث القديم الأصيل ودفعه في اتجاه التقدم، ويؤكد الباحثون أن عملية الاتصال الإعلامي ترسخ عند المواطن شعورا بالانتماء إلى الوطن وأمته و قوميته .

كما أن تعدد الإعلام يعد العامل الأساسي في زيادة مجالات المعرفة لدى الجماهير وتوسيع آفاقهم، وزيادة قدرة الأفراد على تقبل مظاهر التغيير وإشراكهم في عملية التنمية المختلفة ، خاصة مع بروز ظاهرة توظيف أدوات ما يُعرف بالإعلام الجديد (**New Media**) في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور ومن سطوته.

ويؤكد الدكتور "**محمد قيراط**" أن وسائل الإعلام تؤدي دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الاجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع[1].

[1]-محمد أمين بن جيلالي ،**المرجع السابق** ،ص 57-58.

المطلب الثالث: جينالوجيا مفهوم فشل الدولة

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من بين المفاهيم الأكثر شيوعا وإثارة للجدل في حقل العلوم السياسية، حيث اهتم بهذا منذ ظهوره العديد من المفكرين الغربين في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين حاول العديد من الباحثين تقديم إطار نظري شامل ، إذ أن المفهوم جاء كتعبير للحالة المزرية لدول العالم الثالث خاصة في افريقيا وشرق أوروبا أين أصبحت الدول الفاشلة تشكل تهديدا مباشرا على مواطنيها وعلى السلم والأمن الدوليين لبقائها واستمرارها كدولة خاصة في ظل التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان .

1- مفهوم الدولة الفاشلة

بدأ مصطلح الدولة الفاشلة يظهر في منتصف التسعينات على أيدي مجموعة من الباحثين في المؤسسات المدنية والعسكرية ، فقبل التطرق إل بداية تبلور مفهوم الدولة الفاشلة كمفهوم وجب علينا أن نشير إلى أن الدولة الفاشلة كظاهرة هي قديمة منذ وجود الدولة بحيث هي صفة تلازم الدول التي تعجز في القيام بوظائفها بصفة عامة .

هناك من يرى بأن جذور الدولة الفاشلة تعود للكاتب الكندي"M.IGANTIFF" مايكل ايقانتيف في كتابه THE VARIORS HONOUR الصادر في 1998 م ، حيث طبق هذا المصطلح ليصف به ضعف السلطات المركزية في دول إفريقيا والبلقان وأسيا الوسطى التي لم قادرة على فرض سيطرتها داخل الإقليم الواحد في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة وانتشار ظاهرة أمراء الحرب[1] .

لكن هناك من يرجع مفهوم الدولة الفاشلة إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي ، إلا أن هذا المفهوم لم يكن رائجا في البحوث العلمية وفي العلاقات الدولية بسبب انشغال العالم بالحرب الباردة حيث كانت الدول تركز على الأمن بالمفهوم الصلب ، حيث كل دولة تنظر إلى أن التهديدات الأمنية سوف يكون مصدرها الوحيد هي الدولة كفاعل وحيد .

---

[1] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي ،2008،ص 221-222.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة وبروز فواعل جديدة وانتشار النزاعات ما بين الدول ،ولكن داخل الدولة الواحدة خاصة في الدول حديثة الاستقلال في إفريقيا ودول البلقان ، ومن هنا بدأ مفهوم الدولة الفاشلة ينموا ويبرز وأصبح أحد المفاهيم في العلاقات الدولية [1].

كما نلاحظ من الناحية العلمية وعلى مستوى أجندات السياسة الخارجية أن هذا المفهوم تم استخدامه للمرة الأولى في عهد الرئيس بيل كلينتون ليصف دولة الصومال التي كانت تعيش حربا أهلية والتي أخفقت كدولة منذ 1991 م من خلال انتشار الفوضى وعدم الاستقرار وأصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومن هنا بدأت تظهر الدراسات المتخصصة بالدولة الفاشلة ولعل أهمها تلك التي تقوم بها مجلة فورين بوليسي forgien Policy ومؤسسة دعم السلام fund for peace[2].

هناك العديد من الباحثين اعتبروا أن مفهوم الدولة الفاشلة والإطار النظري لهذا المفهوم ما هو إلا استراتيجية جديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وتعزيز هيمنتها على العالم خاصة مع محاولتها شرعنة تدخلاتها العسكرية في العديد من الدول التي توصف بالفاشلة تحت غطاء حماية حقوق الإنسان أو حماية الأمن والسلام العالميين.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك جدل حول مفهوم الدولة الفاشلة ، فهناك من يرى بأن المغزى وراء هذا المفهوم هو مجرد آلية من قبل الو. م. أ لفرض هيمنتها على العالم وبين الرؤية الغربية التي ترى بأن الدولة الفاشلة هي واقع مفروض وهي تمثل خطر على مصالح الدول الكبرى وخطر على السلم والأمن العالمي.

2- تعريف الدولة الفاشلة

هناك العديد من التعاريف التي انتشرت في الأدبيات السياسية حول الدولة الفاشلة وغالبية هذه التعاريف غربية بالأساس وتختلف من مفكر إلى أخر حيث إلى غاية اللحظة مازال تعريف الدولة الفاشلة غامض وغير واضح

ولقد استخدم مفهوم الدولة الفاشلة لأول مرة في 1993م في مقال نشره جيرالد هيمان وستيفن رالتز في مجلة السياسة الخارجية ، إذ أشار إلى الدولة الضعيفة التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها .

---

[1] - ادمام شهرزاد ، **الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة** ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ،العدد الأول 2013،ص 47.

[2] - **مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011-20121،ص11

وكما عرفها وليام أولسون wilyam olson على أنها "هي الدولة لتي تواجه مشاكل حقيقية وتعرض وحدتها واستمرارها للخطر ".

ويعرف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولة الفاشلة بأنها حالة انهيار أو الدولة **العاجزة عن أداء وظائفها** للتنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها .

بينما يشير معهد **strategic assessment** الأمريكي إلى أن الدولة الفاشلة هي : "الدولة غير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية القبلية أو الدينية **مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات** لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون أو حركة اللاجئين "[1] .

كما يعرف روبرت روتبرغ **Robert Rot berg** "الدولة الفاشلة على أنها تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها وحكومتها حيث تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية " [2].

و تأكيدا لهذه الخصائص كتب روتبرغ أن "الدولة القومية تفشل لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها ، و يقصد بالسلع السياسية خدمات الأمن و التعليم و الصحة و الفرص و الاقتصادية و الرقابة البيئية و يعد الأمن اكثر السلع السياسية أكثر أهمية لحياة الناس و أشهرها"[3].

كما يشير بأن في معظم الدول الفاشلة القوات الحكومية تحارب متمردين مسلحين و أحيانا تواجه السلطات الرسمية ، وما يميز هذه الحروب حالات العداء العرقي أو الديني أو اللغوي او عندما ينظر إلى الحكام على أنهم يعملون من أجل أنفسهم وذويهم و ليس من أجل الدولة ، ساعتها تتآكل **شرعيتهم وشرعية الدولة** حيث تصبح حكرا على جماعة أو طبقة دون غيرها ويصبح المواطنون أكثر ولاء للجماعات العرقية أو العشائر

---

[1]- **صادق حجال ،الدولة الفاشلة و إشكالية تدخل الإنساني في المنطقة العربية، دراسة حالة ليبيا،2011–2013،مذكرة لنيل شهادة** الماستر في ميدان الحقوق **و العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ،**2013-2014،ص 6-7.

[2]-شرايطية سميرة ،**تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني "دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة " ،مذكرة** مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة ،جامعة محمد خيضر بسكرة2009-2010 ،ص10

[3]-**د عبد الحكيم سليمان ،أثر خلق دولة فاشلة على الأمن الجماعي ،جريدة دنيا الوطن ، بتاريخ** 26-02-2013،ص 28 .

التي ينتمون إليها ، وتعتبر الدول الإفريقية من بين أكثر الدول التي تعاني من هذه الأزمات نتيجة للأسباب السالفة الذكر [1].

وبالتالي انطلاقا مما سبق سوف نحاول تقديم تعريف شامل و دقيق للدولة الفاشلة :

" هي الدولة التي تعاني غياب المؤسسات و غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها و لا على تحقيق الاندماج السياسي و الاجتماعي و حكومتها غير شرعية و هذه الحكومات لا تحقق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية".

يعرف نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة " تلك الدولة الغير قادرة و الغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف او ربما الدمار نفسه و التي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان او دوليا وحتى إن كانت الدولة تملك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور و عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من جوهر حقيقي"[2]

ولقد ظهرت مجموعة من المفاهيم المتشابهة لمفهوم الدولة الفاشلة مثل الدولة الهشة والدولة الضعيفة ،إلا أن هناك اختلافا في هذه المفاهيم يحدده مدى فشل الدولة ووصولها الى حافة الانهيار حيث تصبح السلطة غير قادرة على تحقيق الامن والسلم وممارسة سلطة الاكراه المشروع مثل الصومال ، لذلك حولنا من خلال هذا الشكل تحديد اهم الاختلافات بين هذه المفاهيم .

---

[1]-مريم ابراهيمي ، المرجع السابق ، ص23.

[2]-نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** (ترجمة سامي الكعكي)،بيروت ، دار الكتاب العربي طبعة 01، 2007 ،ص145 .

الشكل 01: المفاهيم المشابهة للدولة الفاشلة

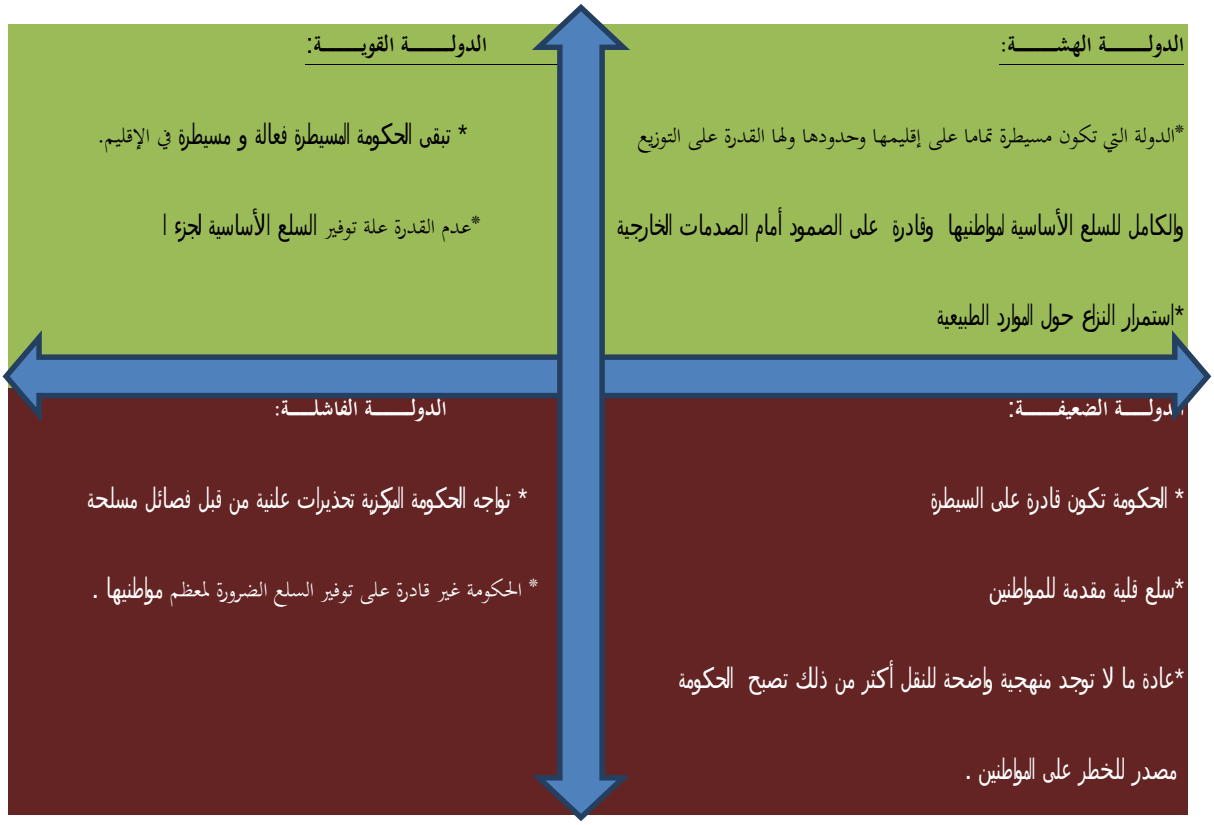

SOURCE: CARELTON UNIVERSITY; CONTRY INDICATORS FOR FORIEGN POLICY

INDICATOR OF STATE FAILUR PHASE2 AUGEST 2010 P07

3- خصائص الدولة الفاشلة :

من خلال ما سبق من محاولة للتعريف يمكن أن نحدد الخصائص التالية للدولة الفاشلة :

1- العجز في تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وضعف التنمية الإنسانية مع غياب دولة القانون والديمقراطية[1].

2- الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا و قبليا و عرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا و حركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمات مثل:

[1]- مدوني علي ،**المرجع السابق** ،ص20.

دارفور في السودان والطوارق في مالي و النيجر .

3- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية للبناء السياسي خاصة مع وجود إشكالية الهيمنة الإثنية أو الجهوية مع الحياة السياسية في كثير من الدول الفاشلة.

4- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا ، سياسيا ، اقتصاديا) مما ينتج حالات الإحباط السياسي التي تخلق حالات التمرد " مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج و تصدير اليورانيوم "

5- الاهتمام المتزايد للقوى السياسية و الاقتصادية عالميا لهذه الدول خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية و الغازية و هذا ما خلق تنافسا بين القوى الكبرى.

6- هشاشة وميوعة الحدود و اتساع الرقعة الجغرافية و ضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين لكل من 2 كلم.

7- تعيش الدول الفاشلة مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على **هياكل إنتاجية** حادة [1]

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلة بناء الدولة

قبل أن ندخل في الموضوع لابد من تعريف الاقتراب "APROCHE" و يقصد به مجموعة المعايير التي من خلالها تنتقى الأسئلة و البيانات الملائمة التي تطرح , و الضوابط التي تحكم اختيار موضوع معين أو استبعاده في نطاق البحث و يرتبط مفهوم الاقتراب بالفروض التفسيرية و النظريات السببية للدراسة, حيث يمكن استخدامه كإطار لتحليل الظواهر السياسية و الاجتماعية و دراستها, فلقد استعملنا بالاقترابات **النظرية** في دراسة الدول الأفريقية و التي توضح من خلالها الجوانب الأساسية للموضوع ,كما ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة متغيرات جديدة أصبح لها دور مهم في العلاقات الدولية و أهمها: الهويات ,التعددية ,النظم المؤسساتية و هذه الأخيرة عوامل هامة لدراسة الصراعات و خاصة في **القارة الأفريقية.**

[1]- عبد الحكم سليمان ، المرجع السابق ، ص 28

المطلب الأول: بناء الدولة وفق تصور نظرية التحديث:

ظهرت هذه النظرية في البداية في الميدان الاقتصادي من طرف مفكرين غربيين أبرزهم "روستو وكنيز" **ROSTO KINZE** و قد تم تطبيق هذه النظرية على الواقع الأفريقي من جانب مفكرين أمثال " أريستيد زولبورغ"**ARISTIDE ZELBERGE** ودافيد أبتر **DAVIDE ABTER**وجوران هيدن **JORANE HIDEN**.

و لقد حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى أنصار هذه النظرية لأنهم ينظرون إلى الدولة على أنها الإطار العام الذي من خلاله يستطيع المجتمع النامي أن يحقق تكامله و أن تنصهر أجزائه المتنافرة في بوتقة واحدة و هي بذلك ترى أن الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع[1].

1-مفهوم التحديث:

أ- يؤدي هذا المفهوم إلى تفسيرات شديدة التباين عاطفية أحيانا، لشدة ما يمس تمثيلات ومعتقدات متجذرة بعمق في الذاتيات ، فالتحديث كلمة تبث الخوف لأنها غالبا ما تفهم حصريا بوصفها سيرورة وتبني معايير مردودية مالية وتنظيم انتقائي ما، يقتضي تسريحات ونقلا لأماكن العمل وقدرة على التكيف ،وغالبا ما يوصف التحديث بأنه اقتصادي مرادف لسيادة المال ،سيادة الانشغال الوحيد بزيادة الإنتاجية والتي أصبحت بالنسبة إلى البعض فزاعة حقيقية[2].

ب- مفهوم التحديث يصعب ترجمته موضوعياً في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها ، لذا يعرّف من خلال وجهات نظر متعددة في العلوم الاجتماعية ، فبعض التعريفات تتسم بالنسبية المطلقة و الأخرى تنطلق من مسلمة أن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه و النقد و كشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي ، مما أدى إلى ظهور تعريفات متحيزة كالقول مثلا بأن التحديث هو اكتساب الطابع الغربي ولكن المنهج العلمي ساعد على صياغة تعريف مقبول للتحديث ، فأصبح يشير إلى نموذج محدد للتغير في المجتمع ،

---

[1]-مدوني علي ،**المرجع السابق ،ص 49.**

[2] - .**كلود دوبار ،أزمة الهويات تفسير التحول ،**ترجمة:زندة بعث ، بيروت ، المكتبة الشرقية ،ص175. 2008

و أنه العملية المعقدة التي تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية ،الأيديولوجية في المجتمع[1]

2- الأصول و الفرضيات الأساسية لنظرية التحديث:

جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما، مجتمع حديث هو العالم الغربي ومجتمع تقليدي متخلف هو العالم الثالث كما أطلق عليه .

تم تطوير هذه الإشكالية من طرف علماء التحديث بعد الحرب العالمية الثانية من خلال وصف التغيرات الأساسية التي مرّت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وظهور الصناعة ،وقد اهتم كثيرا منهم بإقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع الأوروبي الحديث ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي[2] .

تنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي و الاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات تفسيرية مفادها فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف مثل متوسط الدخل ودرجة التصنيع ودرجة التحضر...وغيرها.

وقد اعتمدت نظريات التحديث في تحليلها للبناء السياسي للدول المتخلفة انطلاقا من المقارنة مع بنية الدول الغربية المتطورة ذلك من خلال اعتمادها على مفهومها للدولة الديمقراطية أن يتم قياس هذا النضج عبر سماته الرئيسية:

أولا: نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية.

---

[1]- مدونة جهينة ،مفهوم التحديث، على الساعة 15،2016/04/14.

bintsultan1.blogspot.com/2012/02/blog-post.htm

[2]- .فخر الدين ميهوبي ،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي – دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار- ،مكتبة الوفاء القانونية: ال. ص49 إسكندرية ،2014،ص49

ثانيا: يكون الرأي العام مطلعا ومتنورا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في زمر ومحاور الفئات المتطرفة .

ثالثا: تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي .

من خلال نظرية التحديث ظهرت التنمية السياسية كمجال جديد للدراسات في علم السياسة ركزت على دراسة البيروقراطية والجيش والدين ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة مع تدهور الديمقراطيات الدستورية والدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة، وكيف أثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسة ،كما أشار "كولمان" إلى الدور المسيطر الذي يلعبه الجيش و البيروقراطية في العديد من الدول النامية لأسباب منها أن كلا من المؤسستين يضطلع (الجيش و البيروقراطية) يضطلع بمسؤولية خاصة في حفظ القانون والنظام العام.

تكمن الخلاصة في أن نظرية التحديث أسست نموذجا غربيا متطور و حديث، في مقابل ذلك عبرت عن عدم قدرة الدول المتخلفة للاقتراب من هذا النموذج نظرا لما تتميز به هذه الدول من عدم استقرار و التسلطية وغياب المشاركة السياسية و التأسيس السياسي ،وهي خصائص و مميزات لا يمكن إنكارها ، كما لا يمكن إنكار الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار و النظام الرأسمالي لتكريس وضعية التخلف [1].

المطلب الثاني :بناء الدولة وفق تصور نظرية التعددية الثقافية ونظرية التبعية

1- نظرية التعددية الثقافية

لقد اهتم أنصار هذه النظرية وأهمهم سيدني فيربا **SEDNY VERBA** الذي جاء بنماذج للثقافة السياسية ، الثقافة الخاضعة ، الثقافة التشاركية ،ثقافة اللامبالاة بالدور الذي تلعبه الهوية الثقافية ،لغة ،عرق ،دين ،اثنية في التفاعل الاجتماعي والثقافي وفي توزيع الموارد ،بل وفي المجازر البشرية التي تفاقمت في التسعينيات من القرن الماضي في افريقيا ومازالت من الان مستمرة مثل(مجازر رواندا 1994،جمهورية افريقيا الوسطى 2013-2014) فليس بخاف أن أحد أهم اشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في الدول الافريقية يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية مثل الهوتوا والتوتسي التي تنطوي على ولاءات فرعية مما يضعف ولائها للدولة التي تنتمي إليها .

[1]-فخر الدين ميهوبي ، **المرجع السابق ،ص 60-61.**

أ – مفهوم التعددية الثقافية

ارتبطت نشأة مفهوم التعددية الثقافية بالعديد من المصطلحات الأخرى، كحق تقرير المصير، وحقوق الأقليات، وحماية وتعزيز التنوع الثقافي، والاعتراف ومساندة السكان الأصليين وغيرها، تلك المصطلحات التي كانت نتاج تشكل الدول ببنائها الحديث خصوصًا في أوروبا وأمريكا، ذلك البناء الذي يضم داخله خليطا متنوعًا ومتداخلًا من الأعراق والجماعات والثقافات؛ وأوجدت مشكلة في سبيل توحيد الدولة وتماسكها واستقرارها، حيث أظهرت بعض تلك الفئات مقاومة لسياسة الانصهار والاندماج في الثقافة الواحدة أو الثقافة المسيطرة، التي تكتسب عادة اعترافا بأنها ثقافة الدولة.

ويستخدم "كيمليكا" مصطلح التعددية الثقافية كمصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام ومساندة المجموعات العرقية الثقافية غير المسيطرة سواء كانت هذه الجماعات أقليات جديدة(كالمهاجرين واللاجئين)أو أقليات قديمة(كالأقليات المستقرة تاريخيًا والسكان الأصليين)[1].

ب – تصور نظرية التعددية الثقافية لعملية بناء الدولة:

**** مفهوم الهوية:***

– لا يثير هذا المصطلح في الوعي العام إلا مسألة "الهوية القومية" أو "الثقافية الاجتماعية" لمجتمع ما يشتركون في وطن بعينه ويتمتعون بالواجبات والحقوق نفسها تنطلق من اشتراكهم في هوية واحدة، بمعنى أنهم يشتركون في خصائص عامة تنبع من المكونات الأساسية والأولية للثقافة، أي اللغة والأعراف والعادات وأساليب ممارسة الحياة اليومية و نسج علاقاتهم بالكون و بالآخرين..[2]

– يحل خطاب الهوية في العالم الثالث ، محل خطاب التحرر القومي الذي شاع محل خطاب التحرر الثالث إبان مرحلة نزع الاستعمار ،انه شكل جديد للقومية يعبر عن نفسه بمعايير التناقض الإيديولوجي أكثر مما يعبر عن نفسه بالتناقض السياسي فالشعوب التي كانت مستعمرة تعاني عواقب عصرنة تهدد القيم الخاصة التي بني عليها سابقا الإجماع ضد المحتل .

---

[1]-عبد الله عايض،" **التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية دراسة تحليلية"** ، رسالة ماجستير في التربية تخصص :التربية الإسلامية ، قسم التربية الإسلامية والمقارنة : جامعة أم القرى ص 26-27

[2]-.يسرى دعبس ،"**معجم المصطلحات السياسية ، الإسكندرية** ،البيطاش للنشر والتوزيع ": ،2009.ص203

تعرف التعددية الثقافية ،بأنها نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي ، بحيث تستند إلى فكرة **اقتسام السلطة ما بين** الجماعات الثقافية في مجتمع ما و على أساس المساواة و العدالة و الاعتراف رسميا **بكون تلك الجماعات متميزة ثقافيا** ، و من ثمة تطبيق ذلك عمليا من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة **تلك الجماعات و التعزيز من تميز كل منها ثقافيا** [1].

فالتعددية الثقافية من حيث كونها نظرية سياسية هي بمثابة اعتقاد أو ربما فرض يحاول دعاته طرح أفكار جديدة تتناول المرجعية الفكرية للدولة الأمة بالتعديل أو التغيير بما ينسجم و طبيعة التنوع الثقافي **للمجتمع ،و لان التعددية الثقافية هي نظرية** ، **و** من ثمة أسلوب في معالجة ظاهرة انبعاث الأقلية الثقافية ، فإنها ستدفع إلى افتراض مفاده : أن عامل التباينات الثقافية هو متغير أساسي في إثارة الهويات ، فبقدر ما **يدفع** الدولة الأمة إلى السيطرة على أطرافه ، فقد يثير في الوقت نفسه تفاوتات اجتماعية و اقتصادية ما **بين الأكثرية المهنية و الأقليات المتباينة عنها ثقافيا** [2]، **وهل من الواجب جعل الدولة واحدة و الواقع المجتمعي** متنوعا ثقافيا انعكاسا لوحدة الدولة ام جعل الدولة انعكاسا للتنوع الثقافي ؟

- الآخذون بالاتجاه الأول يشددون على أهمية تطابق أحادية الدولة مع الأحادية **الثقافية للمجتمع ،** و ذلك بغية الحفاظ على استمرارية تماسك الدولة و الشمول ، بينما دعاة الاتجاه الثاني يؤكدون على أهمية تنوع المكونات الثقافية للمجتمع باعتبارها ذات حق جوهري في نيل استقلالها التام .

و بين الاتجاهين ،يحاول اتجاه فكري ثالث صياغة نظرية معاصرة تنتهج **نهجا وسطا للتوفيق بين كلا** هما من خلال التركيز على فكرة كون وحدة الدولة لا تقتضي أحادية ثقافية المجتمع ، و إن التنوع الثقافي لا يقضي عادة إلى تخطي الدولة ، و تعرف هذه النظرية **بتسمية " التعددية الثقافية "** [3] .

مع إن التعددية الثقافية تعد من وجهة نظر البعض بمثابة إيديولوجيا أي "نسقا من المعتقدات المترابطة و المنظمة " إلا أنها تظل قابلة للتشكيك ، فهي تركز اهتمامها على كيفية التعامل مع التنوع الثقافي داخل الدولة **و طبيعة علاقة الدولة بمكوناتها الثقافية ، و ماهية المرجعية الفكرية التي ينبغي العودة إليها لضمان شرط**

---

[1]- .برهان غليون ،"**الوعي الذاتي**"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: ،ط2،1992،ص89

[2]-وليد خالد أحمد، "**إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر**" ،الساعة 13:00 ، يوم 2016/04/04على الرابط التالي:
WWW.KITABAT.COM

[3]-وليد خالد أحمد، المرجع السابق.

لمعاملة العادلة مع سائر مكوناتها [1].

2- ***نظرية التبعية***

حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينات و أوائل السبعينات ,فإذا كانت نظرية التحديث ترى أن سبب تخلف الدول الأفريقية يعود إلى طبيعة الثقافة التقليدية **الجامدة لشعوب** هذه الدول و عدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة فبالنسبة لنظرية التبعية فإنها ترى على العكس من ذلك ،حيث أن سبب تخلف الدول الأفريقية هو هذا الاحتكاك المكثف بالدول الغربية في الماضي الاستعمار و الحاضر الامبريالي ،و للخروج من دائرة التخلف يرى المفكر" سمير أمير" أن الدول الأفريقية خصوصا بالإضافة إلى دول العالم الثالث

عموما ليس لها من خيار إلا الابتعاد عن الدول الغربية و النظام المستعمل لثرواتها, حيث ذهب رواد هذه النظرية لفهم الدولة و معرفة من يسيطر عليها ,فكتابات كل من "ليز -leys"و "شيفيجي-shiviji " تؤكد أن الهيمنة على الدولة في أفريقيا لا تمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة و إنما تمارسها طبقة برجوازية بيروقراطية تستغل سيطرتها على الدولة.

بناء الدولة وفق تصور نظرية التبعية

- ***الدولة والبناء السياسي:***

تمخض النقاش النظري حول الدولة التابعة **عن تيارين كما صنفهما "مارتن كاروني" لكل منهما ميزاته إلا** أنهما يلتقيان في التأكيد على مفهوم الدولة الرأسمالية التابعة بمعنى أن المؤثرات الخارجية هي المحدد في تشكيل الدولة التابعة .

- ***تصور نظرية التبعية لعملية بناء الدولة :***

تقوم نظرية التبعية على منطلقات أساسية أهمها إرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي، إضافة إلى التركيز **على طبيعة العلاقات، العابرة للقارات،** المهددة لسيادة الدولة ،وتقوم بتنفيذ الوظائف التي يمليها التقسيم الدولي **للعمل.**

---

[1]-عبد السلام طوبل، "التعددية الثقافية: نظرية سياسية أم إيديولوجيا"، على الساعة 13:15، يوم 2016/04/04على الرابط التالي
http : //www .masarate.com

كما تتضمن التبعية تصور الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها التي تفرض عليها أن تتدخل في توجيه الحياة الاجتماعية.[1]

وبناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به ،غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست رابطة تكاملية مباشرة ،فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا وسيط لأنه يشكل في ضوء ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة بشكل مباشر من خلال علاقة التبعية القائمة [2] .

المطلب الثالث : التصورات النظرية للدولة الفاشلة

واكب نهاية الحرب الباردة تجاوز النظرية التقليدية لمفهوم الأمن تكيفا مع التحولات العالمية و الطبيعية الجديدة للتهديدات و مشاكل الأمن الداخلية للعديد من الدول النامية وقدم إطارا تحليليا يبحث في المشهد الأمني لصنف جديد من الدول هي الدول الفاشلة حيث ساد هذا الافتراض في كتابات التنمية والتي افترضت بأن الدول قد فشلت في الاستجابة لتوقعات الشعوب الإفريقية منذ الاستقلال .

1- نظرية الدولة الضعيفة لكالفي هولستي

يعتبر كالفي هولستي kalvi J holsti من الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في الفترة التي تلت الحرب الباردة و قد أشار في مؤلفه" الدولة ، الحرب و حالة الحرب " إلى أن المشاكل التي ستنتشر في الفترة اللاحقة ليست الحروب و الصراعات بين الدول بل الحروب داخل الدول، وقد أطلق عليه تسمية" حروب الجيل الثالث"[3] ، وتتميز هذه الحروب لكونها نتيجة مباشرة لضعف الدول التي قامت فيها ، و في نظر هولستي فإن الدول الضعيفة أو ما نسميه بالدول الفاشلة تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية و بنفس الوضع الشرعي للدول القومية إلا أنها تفتقد لمقومات السيادة

---

[1]- .فخر الدين ميهوبي ، **المرجع السابق** ، ص66

[2]- فخر الدين ميهوبي ،**المرجع السابق** ، ص 66-67

[3]- Kalvi j holsti taming the soveriegInstitutionalchang in international Politicsuw:cam Cambredgeuniversity pres.2004.p57

الداخلية كما يركز هولستي على تصورين في تصنيفه للدول الضعيفة هما[1].

أ- الخصائص البنيوية للدول الضعيفة

- عدم التزام الشعب بالقوانين الصادرة باسم السلطة
- عدم تمييز القادة بين شخصيتهم و شخصية الدولة.
- تتكون الدولة الضعيفة من عدة طوائف وأقليات تساهم السلطة في بث النزاعات بينها بسبب ما تمارسه من الهيمنة و اللاعدالة .

ب- إشكالية العجز في الدول الضعيفة:

عندما تواجه الدول الضعيفة مشاكل على مستوى الداخلي فهي تحاول التدخل و لكنها تجد معارضة و مقاومة على المستوى الداخلي ، سببه نجد الفساد و البيروقراطية و الانقسامات الأثنية، ومن جانب آخر عدم توفر الإمكانيات التي تخدم الرعية، مما يؤدي إلى تفشي السخط و الغضب في أوساط المجتمع، فتصبح الدولة مسرحا للحروب الأهلية التي تقود الدولة إلى الانهيار، و يمكن اعتبار الدولة الفاشلة مصدرا للتهديد الأمني الإنساني ذلك أن الأمن له خاصيتان، خاصية مادية و التي تتمثل في الكفاية المادية بمعنى إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد و الجماعات و هنا خاصية نوعية للأمن و التي تتمثل في المحافظة على الكرامة و الإنسانية، وهذا النوع من أنواع الانعتاق من استبداد القوة البنيوية العالمية أو المحلية، فالدولة الفاشلة هي التي تعجز عن توفير الأمني الإنساني و تعجز عن القيام بوظائفها الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية[2]،مما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية و المؤسساتية مما يطرح إشكالية سلوك المواطنين تجاه الدولة ومن يتصرف باسمها و الذي قد يكون من المتمردين أو المقاتلين، ثم هؤلاء يضعون قواعد خاصة لهم تختلف عن قواعد الدولة لذلك تتحول هذه الدول إلى مسرح للحروب و حركات التمرد كما نجد ثاني جنوب السودان و الصومال.

---

[1]-شرايطية سميرة ،ا **المرجع السابق** ، ص 80

[2]-مدوني علي ، **المرجع السابق** ،ص42.

2- التصور النقدي للدولة الفاشلة

واجهت المقاربة النقدية عدة انتقادات للمقاربة الوضعية حول تصوراتها الأمنية بما في ذلك المقاربات التي اهتمت بدراسة الدول الفاشلة، فهذه المقاربات حسب التصور النقدي لم تهتم بظاهرة الدول الفاشلة من حيث إخفاقها في توفير أمن مواطنيها و لكن من ناحية فشلها في أداء مسؤولياتها اتجاه الجماعة الدولية بسبب سماحها للفواعل غير الدولاتية باستعمال أراضيها كقواعد لنشاطاتها الإجرامية الموجهة ضد المصالح الغربية ، فهذه النظرة حسب النقديين تهتم بأمن البعض فقط ألا و هو الغرب، وهو ما يجعل المشاكل الناتجة عن الفشل الدولاتي تواجه بالتدخلات الدولية و إعادة بناء النظام دون الاهتمام بمصالح مواطني الدول ، و لذلك فالمقاربة النقدية للدراسات الأمنية تحاول الإجابة عن السؤال التالي : من الذي تسبب في فشل الدولة الفاشلة؟ ومن ثم البحث عن السياق السوسيو اقتصادي الذي يؤدي ببعض الدول للفشل بينما تنجح دول أخرى في أداء مهامها و التزامها ومن جهة أخرى تلقي الدراسات الأمنية النقدية الضوء في تأثير الفشل الدولاتي على أمن المواطنين و الجماعات داخل الدول.

النقديون متأثرون بالفكر الغرامشي والذي يرى بأن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دور الهيمنة فالدولة عند أنطونيو غرامشي ليست مؤسسات محدودة وحكومة موظفين أو قادة سياسيين و شخصيات و مسؤوليات حكومية مباشرة، و إنما الدولة وحدة مركبة من النشاطات العملية و النظرية التي من خلالها تبرز هيمنتها و تكتسب الموافقة على الحكم [1].

فالمقاربة النقدية ترى بأن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي عززوا الاستقرار داخل الدول الفاشلة، حيث تفترض بأن تراكم حجم الديون خلق نزاعات سياسية و لا أمن لهذه الأنظمة.

فالمقاربة النقدية تركز على دور المؤسسات و النخب السياسية في الفشل الدولاتي إلى جانب دور العامل الخارجي .هذه النظرية تظهر في مفهوم العنف البنيوي الذي قدمه stucturel violente الذي قدمه جون غالتونغ G.Galtong ويشير إلى العنف غير مادي الذي تحدثه بنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل مباشر يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ،و يعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات و ذلك

[1]- شرايطية سميرة ،**المرجع السابق** ،ص 44-45.

لسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية ،كما يشير غالتونغ إلى خمس أشكال من الإمبريالية التي تشكل مظاهر العلاقات بين المركز و المحيط على المستوى الدولي[1]

1- على المستوى الاقتصادي تتسم بعدم المساواة و التفاهم مع غير المتماثل في تحديد إنتاجية دولة المحيط كما و كيفا بما يخدم مصالح دول المركز.

2- على المستوى السياسي هناك جهات تتخذ القرارات و أمم تتلقى هذه القرارات و تنفذها وهو ما يخلق تناقض بين البنية السياسية و البنية المجتمعية للدول المحيط.

3- فرض الحماية العسكرية للمركز على المحيط.

4- الإمبريالية الإعلامية و التي يقصد بها هيمنة المركز على وسائل الاتصالات و النقل.

5- تقود الهيمنة الإعلامية إلى محاولة تصدير المعايير و القيم بين المركز و المحيط 2.

المطلب الرابع : التقارير العالمية للدولة الفاشلة

يعتبر موضوع قياس قوة الدولة موضوع تقليدي تطرقت إليه العديد من المراكز البحثية لنموذجة قياس قوتها سواء من خلال التمثيل الرياضي الذي يجمع بين المادية والمعنوية في حساب قوة الدولة بطريقة رياضية أو من خلال منهج السيناريوهات والاحتمالات التي تصور أكثر من وزن الدولة وفقا لتصورات سياسية ، فبعد نهاية الحرب الباردة ومع زيادة الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة ظهرت الحاجة لمتابعة هذه الدول فيما يتعلق بوتيرة التحسن أو التدهور فاهتمت العديد من المؤسسات العالمية بهذه الظاهرة من منظور تحديد مظاهرها وإبعادها عبر تقديم جملة من المؤشرات التي تتحدد من خلالها درجة ومجال الفشل الدولاتي ،ومنه قائمة الدول الفاشلة .

1- دليل الدولة الفاشلة وفق مركز السياسة الدولية

يصدر تقرير الدولة الفاشلة منذ 2005 عن مجلة السياسة الخارجية الأمريكية forgien Policy الدولية وصندوق السلام " هيئة بحثية متخصصة مستقلة " ،ويعرف الدلة الفاشلة "الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها

[1] - المرجع نفسه ، ص48.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

وعادة ما تلجأ للقوة و تفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة بالإضافة إلى عدم قدرتها على وفير الخدمات لأبناء شعبها مع ارتفاع معدلات الفساد و الجريمة فيها "

و يستند التقرير في تقييمه إلى 12 مؤشر اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا, و يتم جمع البيانات المتعلقة بها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية و المحلية, المقروءة و المسموعة و المرئية و المقابلات و أعمال المسح و الرأي [1], و استطلاع الرأي الصادر عن جهات عالمية و محلية إضافة إلى الوثائق الحكومية و الدراسات المستقلة ويرتكز هذا المؤشر في حسابه على العوامل التالية:

- **الضعف الاقتصادي** :نقص النمو و ارتفاع نسب التضخم .
- **الضعف السياسي** : عدم تكريس الديمقراطية وقوة النظام واستقراره خلال 15 سنة بالإضافة الى مجموع الانقلابات العسكرية والاغتيالات والاستقالات الاجبارية .
- **الضعف الاجتماعي** : عدم احترام حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بالإضافة الى تطور رأس المال البشري على مستوى دخل الفرد والبعد الحضاري لسكان الدولة .
- **الضعف الأمني** :الذي هو نتيجة لما سبق [2].

و قام التقرير في 2013 و هو التقرير التاسع بوضع دليل تراتبي يشمل 178 دولة ,بعد جمع البيانات و تحليلها حيث يأخذ كل مؤشر 10نقاط ليكون مجموع النقاط هو الأكثر تعرضا لخطر الفشل, و يقسم التقرير الدليل إلى 4 فئات:

الفئة الأولى: و يرمز لها باللون الأحمر

الفئة الثانية: و يرمز لها باللون البرتقالي

الفئة الثالثة: و يرمز لها باللون الأصفر ,و هي في إطار احتمالية الخطر

الفئة الرابعة: و يرمز لها باللون الأخضر , و هي في إطار الاستقرا[1]

---

[1]- د صائب عريقات ، **مجلة الدبلوماسي** ،مجلة تصدر عن المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية ،العدد التاسع ،مارس 2014، ص 27

[2]- Monetry G Marchalli "golobal raport on conflict governance and state fragility 2007" foriegn policy wineter 2007، p32

الجدول رقم (1): الدول الأكثر فشلا في العالم وفق مؤشر الدول الفاشلة 2013

الدولة	الترتيب عالميا	الرصيد
الصومال	01	113.9
جمهورية الكونغو	02	111.9
السودان	03	111.0
جنوب السودان	04	110.6
تشاد	05	109.0
اليمن	06	107.6
أفغانستان	7	106.7
هايتي	8	105.8

المصدر: د صائب عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص28

حيث خلص التقرير أن هناك 15 دولة لم تخرج من دائرة أول خمسة مراكز منذ2005، كما تعتبر دولة جنوب الصومال الدولة الفاشلة الأصلية original failed state لاحتلالها المرتبة الأول للفشل منذ 2008.[2]

وتعتبر دولة الصومال الدولة الفاشلة رقم واحد منذ 2008 م وذلك نتيجة للانقلابات التي تعاني منها بالاضافة الي الفساد وانتشار الجريمة المنظمة والنهب ،وانعدام البنى التحتية ،حيث مازال يعيش معظم شعبها في شكل قبلي يمتهنون الرعي ،كما تتميز بنس عالية من الأمية .

---

[1] - ابراهيم غالي –**دليل الدولة الفاشلة –الفوضى تهدد العالم** ، الرابط التالي

http/www.aljazzzera/ND/xeres DF592

[2] - ابراهيم غالي ، **المرجع السابق** ، ص 03.

الجدول (02):الدول الأكثر فشلا في العالم وفق مؤشر 2014م

الدولـــــة	التـــرتيب عالميا	الرصـــيد
جنوب السودان	1	112.9
الصومال	2	112.6
جمهورية افريقيا الوسطى	03	110.6
الكنغو الديمقراطية	04	110.2
السودان	05	110.1

SOURCE: J messener fragil state index2014 the fund of peace 2014 p01

إن التصنيف المعتمد في الترتيب العالمي للدولة العاجزة حسب المؤشرات المقدمة من طرف صندوق السلام و مجلة السياسة الخارجية ,فبالرغم من اعتماده على أقوى و أكبر المصادر لجمع المعلومات غير أنه يمكن ان يسجل مجموعة من الانتقادات :

- التنقيط الموحد لكل المؤشرات من النقطة 0 إلى 10 مما يدل على التساوي في التأثير بالنسبة لكل المؤشرات ولو نظرنا إلى الدول الثلاث الأولى المتربعة على قائمة الدول العاجزة و هي : الصومال ,السودان و العراق لوجدنا أنها لم تكن عاجزة كما هي الآن قبل تفاقم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية .
- عدم الحسم في التمييز بين المؤشرات عندما تكون سببا في العجز و بين المؤشرات عندما تكون نتيجة له أي الانطلاق من كون أن كل المؤشرات عبارة عن أسباب في حين يمكن تصنيف البعض منها كنتيجة للعجز و ليس سببا في ذلك.
- تصنيف العامل الخارجي كأحد المؤشرات الدالة على عجز الدولة عن طريق التدخل ,و لم ننظر إليه كأحد العوامل التي ارتكزت عليه الدول المستعمرة لتكون ناجحة باستغلال الدول الواقعة تحت وطأتها[1].

[1] -ابراهيم غالي ،**المرجع السابق**

- عدم قابلية بعض المؤشرات للقياس الكمي و بالتالي يصعب الإنفاق على تقدير النقطة **اللازمة** لكل مؤشر مما يؤدي إلى التباين في تحديد الترتيب للدول الفاشلة.
- التركيز على العوامل الداخلية مما يوحي بعزل العوامل الخارجية ,فعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها يتعدى إلى المجال الخارجي, و عادة ما تشكل السياسة الخارجية لدولة ما مصدر تهديد **لمواطنيها ك**ما هو الشأن للوم أ نتيجة تبني الحرب الاستباقية و الحرب على الإرهاب , الأمر الذي يثير جدلا حسب ما ذهب إليه نعوم تشومسكي إضافة إلى كونها تعتبر تهديدا للأمن و السلم للدولتين و هي أحد المؤشرات على فشل الدولة و كونها تدفع دولا أخرى إلى السعي نحو التسابق نحو التسلح قد لا ينتهي إلا بحرب شاملة[1].

2- الدولة الفاشلة وفق مركز بروكنغر

عرف مركز بروكينغر الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي تفقد السلطة القائمة فيها قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها , او أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في أراضيها التي **تحكمها و فقدانها** لشرعية اتخاذ القرارات العامة و تنفيذها و عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة, و عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال في الأسرة الدولية[2].

و لقد قدم التقرير الأسباب التي أدت و مازالت تؤدي إلى ضعف البلدان و الحيلولة دون تطورها **و تقدمها و** من بين هذه الأسباب ما يلي:

- **الضعف الاقتصادي:** حيث تعتبر بلدان غير مصدرة أي أنها تعتمد على موارد طبيعية على المناجم , الغاز , البترول دون المبادرة في الإنتاج, و تشجيع المبادرة للحد من التبعية و الاستيراد.
- **الضعف السياسي:** فلا توجد حرية تعبير و لا **مسار ديموقراطي للتداول على السلطة.**

---

[1] - زيدان زياني ،**التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة –دراسة حالة دارفور** -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية ،باتنة ،2008-2009ص20-21

[2] - فايزة الشيخ ،**المرجع السابق** ،ص 4 .

- **الضعف الاجتماعي**: من خلال عدم احترام حقوق الإنسان و الفساد الإداري و المحسوبية و تكريس الطبقية.
- **الضعف الأمني**: حيث تعاني من الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية و عدم قدرة السلطة على مواجهة التمردات الداخلية[1].
- **تصنيف الدول الفاشلة حسب مركز بروكينغز**

تصنف الدول وفق الدليل التراتبي و الذي قدمه المعهد بناء على درجة الفشل إلى 4 مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: و تضم أكثر الدول فشلا في العالم و يرمز لها هذا الدليل باللون الأحمر و ضمت 28 دولة وفق دليل 2008 , بحيث حصلت الصومال على 0.12 نقطة , و تنتهي الخانة الحمرا بأقل الدول فشلا في العالم نيجيريا التي احتلت المرتبة 28 برصيد0.5.
- **المجموعة الثانية: و تضم الدول الأقل فشلا و تشمل 28** دولة و يرمز لها باللون البرتقالي , تبدأ بالكاميرون برصيد0.90 و تنتهي بسيرلنكا في المرتبة56 **برصيد 1.1 وفق مؤشر 2008.**
- **المجموعة الثالثة: و تشمل 28** دولة نامية و يرمز لها باللون البرتقالي , تبدأ بالجزائر في المرتبة 57 و التي تحصلت على رصيد 2.70 نقطة و تنتهي بغانا التي تحصلت على 0.39 نقطة في المرتبة 84.
- **المجموعة الرابعة**: و يرمز لها باللون الأصفر و تضم **27 دولة حيث تمثل الدول الاسكندنافية.**

و يتم حساب فشل الدولة وفق 20 مؤشر و لقد تم انتقاء هذه المؤشرات على أساس:

- الدقة و الشفافية في المعلومات.

- **توسيع البحث و متابعة ل**141 دولة مذكورة في المؤشرات.

- ملائمة المعلومات مع ما هو موجود فعلا في هذه البلدان [1]

[1] .the brookigs institution , index of state weakness in the devlopping world ،obtenu en parcourant http//www/brokings/edu/reports/2008/02weak states index.aspx ،p05

المبحث الثالث: *واقع* الدولة الوطنية في إفريقيا بعد الاستعمار

ولد العجز في عملية بناء الدولة الأفريقية و مسها في العديد من بلدان القارة من خلال صراعات أثنية و انقلابات عسكرية و ضعف في الأداء الاقتصادي و أمراض مؤذية و بيئات مدمرة, بالإضافة إلى ضعف التنمية و انتشار الفساد بمفهومه الواسع حيث دفع تراكم هذه المشاكل سكان العديد من هذه الدول إلى التقاتل و الهجرة مما ترتب عن ذلك تحديات شملت جميع المجالات: سياسية , اقتصادية , اجتماعية , أمنية و عسكرية فرضت نفسها على بقية الدول و انعكست سلبا على أمن الدول الأفريقية و استقرارها حيث أدى قصور عملية بناء الدولة في أفريقيا و فشلها إلى مدخلات سلبية للنظام الإقليمي الأفريقي.

المطلب الأول: تشكل الدولة في إفريقيا بعد الاستعمار:

1- أثر الاستعمار على الدول الإفريقية :

استقلت أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع، وتنامي عدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة[2].

2-بناء الدولة في إفريقيا بعد الاستعمار:

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة ،فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة ،لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرَّفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة ،فقد قام المستعمر

---

[1]- cit.Op

[2] -مدوني علي ،**المرجع السابق** ،ص112.

الغربي بنقل تجربته ومفهومه للدولة نقلاً سطحياً وقاصراً، بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير [1]في شكل الدولة الأفريقية الحديثة، متجاوزاً الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الاثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة والصعبة الفهم للقارة الأفريقية .

وهكذا يظهر أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساساً بالقادة والطبقة الحاكمة، كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالباً مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد [2].

3- **إشكالات الدول الإفريقية بعد الاستعمار:**

واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات، نذكر منها:

أ- وجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقياً وثقافياً، ضمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى، مع عدم قدرة الدولة على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي.

ب- لم تركز الدولة في أفريقيا عندما أعلن عن ميلادها عقب رحيل الاستعمار، على الدول القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق التي سبقت الاستعمار، مثل ممالك وادي والفور وتمبكتو وجني وصنفاي وسنار وغيرها، لأن الولاء والاعتراف بهذه الممالك انتهى فعلياً وأُبعد عن القلب بُعد سنوات الاستعمار (محاربة النماذج الأصلية)، وذاك ما سبب ضياع التقاليد القديمة وعدم بقاء أي أثر لها.

---

[1] -الحافظ النووي ، المرجع السابق، ص 54.

[2]-المرجع نفسه ، ص02.

ج - لم تجد عملية بناء الدولة في أفريقيا المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة ، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة.

د- أصبحت الدول الأفريقية مسرحاً للأقطاب ،والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسية من دور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيها لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الأفريقية.

هـ- اعتماد الزعماء على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وهذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية [1].

المطلب الثاني :خصائص الدولة في إفريقيا

1- الحركات العرقية والتعددية الاثنية كمهدد لاستقرار الأمن:

قبل التطرق إلى هذه الظاهرة ينبغي توضيح بعض المفاهيم الأساسية التي تتقارب فيما بينها:

أ- مفهوم العرقية والتعددية الاثنية والعلاقة بينهما:

- يعرف العرق على أنه مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جنسية واحدة.

- أما العرقية فهي ما يشير إلى الاعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية والثقافية وتفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيقية الوراثية والاجتماعية البيئية [2].

- فيما يتناول "جورج قرم" مفهوم الاثنية بقوله": إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة

---

[1]-الحافظ النووي ،المرجع السابق ، ص4.

[2]-محمد عاشور المهدي ،"التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية "، عمان ،المركز العلمي للدراسات السياسية : ،2002، ص 02.

موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الاثنية ، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى [1] .

حيث أن العلاقة بين هذه المفاهيم هي أن الجماعة العرقية أعضاؤها ينتمون إلى أصل سلالي مشترك ،أما الجماعة الاثنية تمثل فيها الأبعاد الثقافية والدينية العنصر الأساسي في التعريف على الرغم مما قد يبنى على الروابط العرقية من أبعاد ثقافية ،وحضارية وما قد يتزامن مع الأبعاد الثقافية والاثنية من وحدة العرق [2] .

ت- ظاهرة الحركات العرقية:

- **مفهوم الحركات العرقية:** حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة عرقية مسيطرة غالبا ما تكون أقلية، ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف مثل تحقيق مبدأ المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الأخرى .
- **أثر الحركات العرقية على الدول الإفريقية:** إن الحركات العرقية أصبحت ظاهرة سياسية دولية لها أثار على مستوى العلاقات الدولية وعلى استقرار وأمن المجتمع الدولي ،و إذا كان من أهم خصائص الحركات العرقية غلبة الطابع الانفصالي على الحركة بالإضافة إلى استخدام العنف المسلح فان هاتان الخاصيتان ينطبقان أيضا على الحركة العرقية لجنوب السودان ،إذ يسعى الجنوبيين إلى الانفصال بمنطقتهم عن شمال السودان وإقامة دولة جنوبية مستقلة ولقد باتت الأهلية تمثل إحدى الظواهر الدائمة في المجتمع السوداني إذ ظلت هذه الحرب لأعوام عديدة[3] .

2- التخلف الاقتصادي: تتعلق خصائص التخلف الاقتصادي بكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، وليس من الضروري أن تتوافر كل هذه المؤشرات في دولة معينة حتى تتصف بالتخلف بل يكفي أن تتوافر بعضها بالشكل الذي يضفي عليها صفة التخلف الاقتصادي

---

[1]- سمية بلعيد،"النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2010ص14

[2]-محمد عاشور المهدي ،المرجع السابق،ص38

[3]- هشام محمود الافداحي ،"الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي "،مؤسسة شباب الجامعة :الإسكندرية ،2011،ص 205-203.

3 – **انخفاض مستويات الدخل والمعيشة**: تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة.

4- **سوء توزيع الدخل القومي**: إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في دول المتقدمة[1].

المطلب الثالث: تحديات بناء الدولة في إفريقيا

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة ، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ،إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية ،وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية ثانية ،وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة فيما يلي:

1– عدم استكمال البناء المؤسساتي:

– تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي/قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي، وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة.

– صعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها.

2– تضخم أجهزة الدولة :

– ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع .

– الفشل في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني و الأصالة الحضارية .

---

[1] - عبلة عبد الحميد "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نمواً**، الساعة 23:36 يوم 20016/04/06"، على الرابط التالي:

www.kau.edu.sa/.../ED2.P

3- التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع: من خلال السعي إلى السيطرة على المجتمع بواسطة القمع، بالأساس فضلا عن أساليب وممارسات أخرى سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية.

4- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي: إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة [1].

المبحث الرابع: مؤشرات فشل الدولة في افريقيا

وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية عالية تستخدم برامج معقدة و متطورة ،تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات و تحليلها، و تنقسم هذه المؤشرات في ثلاثة مجالات .

المطلب الأول : المؤشرات الاجتماعية

و تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع عن كل مؤشر مجموعة من المعايير و تتمثل في :

1- المؤشر الأول: تصاعد الضغط الديمغرافي:

وذلك من قبيل نشوء توزيع السكان و تعدادهم و النزاعات بينهم ، بالإضافة إلى توزيع المواد الغذائية لحفظ البقاء، فكثافة المناطق المأهولة تؤثر على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية، التنقل و التفاعلات الاجتماعية.

كما أن ازدياد تباين معدلات النمو السكاني بين الجماعات المختلفة عرقيا و دينيا في المجتمع تؤدي إلى ازدياد حركة اللاجئين إلى خارج الدولة و تهجير عدد من السكان بشكل حصري في داخل **الدولة ، ما يولد** اضطرابات تشكل و تفجر مشاكل لا تهدد فقط الأمن بمعناه التقليدي، ولكن الإنساني سواء كان داخل الدولة أو في دول الجوار.

التمركز السكاني في منطقة معينة خاصة المدن وهو ما يؤثر سلبا على حرية الممارسات الإنسانية بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، التنقل و ارتفاع نسبة الوفيات.

---

[1] -فخر الدين ميهوبي ،**المرجع السابق** ،ص39-45.

2- المؤشر الثاني: الحركة العشوائية للاجئين

يتمثل هذا المؤشر في الاستئصال الإكراهي لجماعات معينة كنتيجة للاستهداف العشوائي أو العنف

المنظم و هو ما يؤدي إلى نقص الغذاء و ندرة المياه الصالحة للشرب و كذلك تنقل الأمراض نتيجة الهجرة غير شرعية.

3-المؤشر الثالث: الميراث العدائي الشديد بين الجماعات

عندما يكون التوتر و العداء قائم بين الجماعات المكونة للدولة تصبح قدرة هذه الأخيرة على فرض الأمن معدومة، مما يؤدي إلى مزيد من الخوف و العنف.

- اندلاع الصراعات بين الجماعات الفرعية في المجتمع و اضطهاد أحد هذه الجماعات ،و تتزايد هذه الصراعات مع وجود أنماط من أعمال العنف و العنصرية ضد جماعة بعينها.
- تهميش السلطة الحاكمة لجماعة أو قبلية معينة ، مما يؤدي إلى رسم صورة تحرص على الاستبعاد و الكراهية تجاه هذه الجماعة .
- **غياب ثقافة قبول الآخر و التعامل معه مما يزيد من الصراعات من أجل السيطرة.**
- **تشريع القمع السياسي**[1]

4- المؤشر الرابع: الفرار الدائم و العشوائي للمواطنين

- **هجرة العقول و المثقفين والمعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد.**
- **هجرة رجال الاعمال بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.**

ومن خلال هذه المؤشرات يمكن تصنيف الدول الإفريقية من بين أكثر الدول فشلا في العالم، و ذلك **بسبب النزاعات القبلية و العرقية و الإثنية و نأخذ مثال على بعض الدول:**

1- السودان: قبل انفصال جنوب السودان المؤشرات الاجتماعية للفشل كانت واضحة حيث كان 40 بالمئة من السكان عرب و 60 بالمئة من السكان أفارقة ، أما من حيث التوزيع الجغرافي **نلاحظ أن العرب كانوا** متواجدون في الشمال و الأفارقة في الجنوب إضافة إلى اتساع الهوة

[1]-رنا أبو عمرة ، **أمريكا والدولة الفاشلة** ، دار ميرت للنشر 2014 ، ص 15.

بين الشمال و الجنوب الذي يعيش حالة من التهميش مما أدى إلى انفجار الأزمة و انفصال جنوب السودان في 2011[1].

2- **الصومال:** عند التحدث عن الصومال فإننا نتحدث عن دولة منهارة حيث أدت الصراعات القبلية إلى انهيار الدولة و قيام دولة داخل دولة و اتساع الصراع بين القبلية خاصة بين الإسحاق في الشمال و الهاوية في الوسط و الدارود في الجنوب و أحد أسباب انفجار الأزمة تهميش الأكثرية و تولي الأقلية الحكم.

3- **مالي:** من بين أهم مؤشرات الفشل في مالي الصراعات الإثنية من خلال صراع الطوارق مع الحكومة الرسمية في باماكو، الذي يعود إلى بداية الستينات وذلك بسبب التهميش الذي عانى منه الطوارق و سوء توزيع الثروة[2].

المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية

وتتمثل في مؤشرين أساسيين مرتبطان بالوضعية الاقتصادية للدول في مختلف جوانبها و هي كالتالي:

أ- المؤشر الأول: غياب التنمية الاقتصادية و المساواة بين الجماعات

يعتبر متغير التنمية الاقتصادية أهم مؤشر لقياس درجة فشل الدولة و هذا راجع لارتباطه بالعديد من العوامل ، فالتنمية الاقتصادية لها بعد مهم في الأمن في الأمن الاقتصادي، وفقدان هذا الأخير يمكن أن يرتبط أساسا بافتقاد الحقوق و الحريات الديمقراطية ، وتعريف التنمية الاقتصادية حسب نيكول تداروا nichool tadaro : هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة من خلال الحد من عدم المساواة و القضاء على الفقر المطلق وتتمثل فيما يلي:

- عدم المساواة في التعليم و الوظائف.
- ارتفاع مستويات الفقر.
- الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، الفساد، و الشفافية).

---

[1]- د .عبد الرحمان محمد الحسن ، **مؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان** ،مجلة المؤسسات الجزائرية ،العدد2 ،السنة 2012، ص 32

[2]-الحافظ النووي ،. **المرجع السابق** ،ص 65-66

- الاختلال في الميزان التجاري و ضعف سعر الصرف و العملة الأجنبية [1].

ب- المؤشر الثاني: التدهور الاقتصادي و الفقر

و يرتبط بالنقاط التالية:

- **ارتفاع نسبة الديون الخارجية.**
- العجز في الميزان التجاري.
- العجز في الموازنة العامة.
- **زيادة نسبة الفقر.**
- **زيادة مستويات الفساد .**
- **تراجع نسبة النمو.**
- انخفاض مستويات الاستثمار[2].
- تدهور و انهيار العملة الوطنية مع نمو انتشار تجارة السوق السوداء .

ولو طبقنا المؤشرات الاقتصادية لقياس الفشل بالنسبة للدول الإفريقية نلاحظها مرتفعة جدا، فأكبر تهديد للأمن في إفريقيا مرتبط بالأمن الاقتصادي و عدم قدرتها على تحقيق التمية الاقتصادية، وسوف نحاول التطرق إلى أهم التهديدات و المتمثلة في:

- ✓ **مشكلة المديونية:** تعتبر مشكلة المديونية الخارجية أكثر القضايا تعقيدا و التي تواجه الاقتصاد العالمي، نظرا لتداعياتها السياسية على الدول النامية، حيث تعتبر عقبة خطيرة أمام الجهود التنموية و النمو الاقتصادي في البلدان الإفريقية مما يؤدي إلى استمرار الفقر و ظهور التوترات الاجتماعية **و زعزعة الاستقرار الاقتصادي و السياسي فيها.**
- ✓ **دول القرن الإفريقي:** تعاني من أزمة مديونية حادة حيث بلغت تحويلات الديون وخدمتها في دول القرن الإفريقي نحو 2.5 مليار في 2007 وهي تمثل نحو 55 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و نحو 77 بالمئة من إيرادات الصادرات.

---

[1]-د عبد الرحمان حسن ،المرجع السابق ،ص34.

[2]-صادق حجال ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

- ✓ **جنوب إفريقيا**: تعتبر من أكبر الدول التي تعاني من أزمة المديونية حيث بلغت في سنة 2013 ب 136 مليار[1].
- ✓ **السودان: قفزت ديون السودان** 45 مليار في 2014 وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي و يتراكم هذا الدين و الذي أصبح عائقا أمام المبادرات و التسهيلات المسيرة من الأسواق **المالية.**
- ✓ **مشكلة البطالة**: أهم و أبرز تحدي يواجه الدول الإفريقية أزمة البطالة حيث يبلغ عدد السكان القارة مليار نسمة في 2010**تضم ما يقارب 413 مليون نسمة من القوى العاملة بنسبة مشاركة 68 بالمئة** حيث تفوق نسبة المشاركة في القوى العاملة في إفريقيا النسبة العالمية بمقدار 3 **بالمئة ، أما نسبة** المشاركة في القوى العاملة في شمال إفريقيا

منخفضة إذ بلغت نسبة 58 بالمئة ،أما في إفريقيا جنوب الصحراء بلغت نسبة المشاركة 82 **بالمئة، حيث بلغت معدلات البطالة** 8.9 بالمئة[2].

[1]- مركز الجزيرة للدراسات ،**عبء ديون السودان (تضارب السياسات والمصالح)**،بتاريخ 2014/05/29

www.aljazeera.net

[2]- تقرير المدير العام ، **تمكين شعوب افريقيا من العمل اللائق ،الاجتماع الاقليمي الافريقي الثاني عشر** ،جوهانسبورغ ،اكتوبر 2012،مكتب العمل الدولي ،الطبعة الاولى ،ص 15-16 .

الجدول رقم (03): معدلات البطالة بالنسبة إلى الشباب والبالغين من 2007 الى 2010

الجنسان	2007	2008	2009	2010
افريقيـــــا	8.3	8.2	8.3	9.7
شمال افريقيا	10.2	9.6	9.9	9.1
افريقيا جنوب الصحراء	7.9	7.9	7.9	7.6
الذكـــــور				
افريقيا	7.7	7.5	7.7	7.7
شمال افريقيا	8.4	7.7	7.8	7.8
افريقيا جنوب الصحراء	7.5	7.5	7.6	7.6
الاناث				
افريقيا	9.1	9.1	9.1	9.8
شمال افريقيا	14.9	14.8	15.3	16
افريقيا جنوب الصحراء	8.3	8.3	8.3	8.9

المصدر : ILIO Frends econometric models october2010

الفقر : تعاني افريقيا جنوب الصحراء من ظروف معيشية متدنية حيث يعاني ثلث تعداد **سكانها من** الجوع ويموت نحو سدس سكانها قبل سن الخامسة ، حيث تنقسم الدول الإفريقية ما **بين دول منخفضة** الدخل ، حيث تبلغ حصة الفرد فيها 8745من اجمالي الدخل القومي وفقا لإحصائيات 2001 **ودول**[1]

[1] -مركز الجزيرة للدراسات ، المرجع السابق

متوسطة الدخل ويبلغ عددها 14 دولة وتتراوح حصة الفرد من اجمالي الدخل القومي ما بين 746$إلى 9205$ في 2001

الجدول رقم (04): تقديرات النمو في متوسط الأجور الشهرية في افريقيا 2000-2009

المنطقة	1987		1990		1993		1996		1998	
	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة
جنوب إفريقيا	474.4	%44.9	459.1	44	505.1	42.4	531.7	42.3	522	40
شبه الصحراء الإفريقية	217.2	%46.6	1242.3	47.7	273.3	49.7	289	48.5	290.4	46.3

المصدر : حفضي يونبعو :مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة الجزائر 2010-2011 ص 26

الشكل(2) :تقديرات النمو في متوسط الأجر في افريقيا 2005-2009

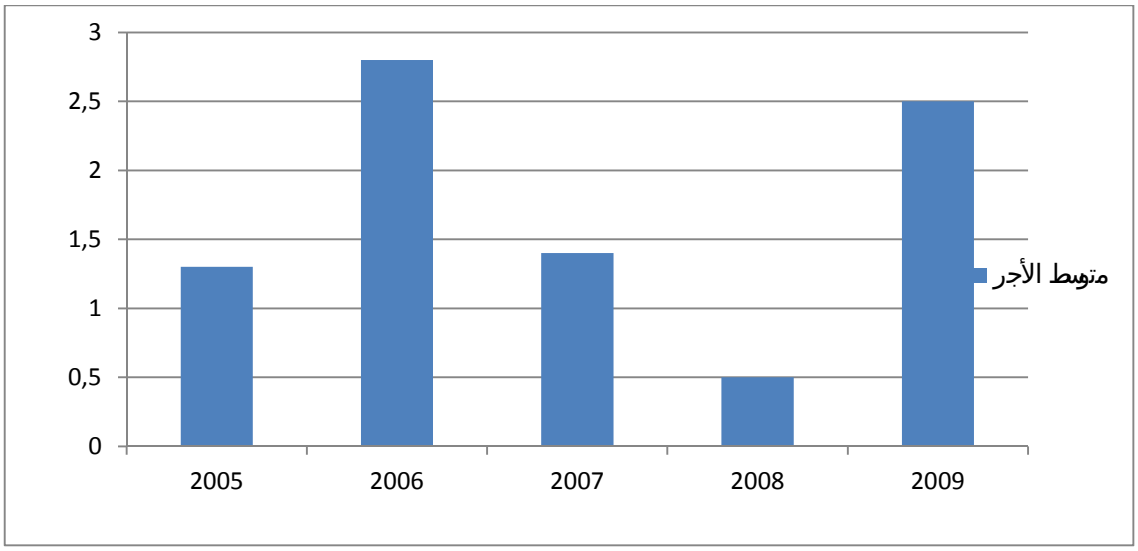

المصدر: حفصي يونبعو ، المرجع السابق ،ص 29

جدول رقم (5):

معدل النمو الاقتصادي و متوسط دخل الفرد في السودان للفترة 1999-2009

السنة	معدل النمو الاقتصادي	متوسط دخل الفرد بالجنيه السوداني	متوسط دخل الفرد بالدولار
1999	4.2	892.3	345.9
2000	8.4	1083.1	431.9
2001	10.8	1274.0	492.5
2002	6	1457.4	553.4
2003	6.3	1656.4	635.0
2004	5.1	1991.2	771.1
2005	5.7	242.2	994.0
2006	9.9	2719.0	1252.5
2007	8.1	3059.2	1518.9
2008	7.8	3262.6	1599.5
2009	6.1	3685.7	1806.7

المصدر: د. عبد الرحمان محمد حسن ، مرجع سابق ، ص 34

انطلاقا مما سبق نلاحظ أكبر تحدي يواجه الدول الإفريقية هي مشكلة المديونية و الفقر و البطالة **والفساد، بالإضافة** إلى العجز في ميزان المدفوعات حيث تعتبر التنمية الاقتصادية عامل ضروري حيث تعتبر **التنمية الاقتصادية عامل ضروري لبناء الدولة وتطورها.**

ولعل إذا سلمنا بأن المشاكل الاقتصادية هي مصدر أساسي لفشل الدولة، هل يعني أن كل الدول تعاني من مشكلة البطالة و الفقر هي دول فاشلة؟ بطبيعة الحال ليس لأن عامل التدهور الاقتصادي كانتشار البطالة و زيادة مستوى الفقر هو ضروري لفشل الدولة و لكنه غير كافي[1]

المطلب الثالث : المؤشرات السياسية

المؤشرات السياسية مرتبطة أساسا بنظام الحكم و النخبة الحاكمة و هي تتمثل فيما يلي:

[1]- د عبد الرحمان حسن **المرجع السابق** ،ص34.

✓ **المؤشر الأول: شرعية النظام السياسي**

فقدان الشرعية تتجلى في:

- غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في الانتخابات .
- انتشار ظاهرة الفساد.
- انتشار التظاهرات و العصيان.[1]

حيث يشرح باري بوزان أسباب تعثر الدول الإفريقية في مسارات بناء التي دخلتها منذ الاستقلال، مرجعا أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور دول إفريقية ضعيفة في الفترة الاستعمارية التي شهدتها، والتي تركت آثار عميقة على المجتمعات الإفريقية إضافة إلى التنوع الاجتماعي و ذلك في كتابه المعروف المناطق و القوى : بنية الأمن الدولي[2]

✓ **المؤشر الثاني: غياب دولة القانون و انتهاك حقوق الإنسان**

و يرتبط بـ:

- الحكم الدكتاتوري و العسكري.
- الانتقال السياسي و العنف المدني مثل ما حصل في نيجيريا.
- تقدير الحريات "حرية الصحافة ، حرية التظاهر.

✓ **المؤشر الثالث: تنامي الانشقاقات داخل النخب**

و تشمل :

- الانقسام في النخبة الحاكمة
- الصراع على السلطة
- التشكيك في مصداقية نزاهة الانتخابات
- غياب الحكم الراشد و الشفافية.

---

[1]-صادق لحجال ،المرجع السابق ، ص 49.

[2]-مريم إبراهيم المرجع السابق ،ص 10.

✓ **المؤشر الرابع: النقص الحاد في الخدمات العامة**

هذا النقص يتمثل أساسا في:

- التفاوت في تقديم الخدمات بين المناطق داخل هذه الدول كما حصل في السودان .
- الخدمات التعليمية والصحية في هذه الدول إما جرت خصخصتها أو أنها تدهورت إلى مستويات لم يعد بالإمكان إصلاحها .
- لا تقدم الدولة الفاشلة فرصا اقتصادية متماثلة لمواطنيها حيث تصبح حكرا على حكام هذه الدول دون محكوميها .
- الرشوة مقابل تقديم هذه الخدمات[1] .

✓ **المؤشر الخامس :عدم قدم قدرة الحكومة في السيطرة على الأجهزة الأمنية**

هذا المؤشر يكون تعبيرا عن المظاهر التالية:

- الانقلابات العسكرية.
- انتشار الأسلحة الخفيفة.
- انتشار ظاهرة التفجيرات [2].

✓ **المؤشر السادس :التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة وتتمثل في :**

- تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.
- يتميز النظام السياسي في افريقيا بالاستبدادية والتسلطية كما تعتبر ضعيفة من حيث مستويات التلاحم الاجتماعي والسياسي وكذا من حيث قوة وقدرة الدولة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

[1]- د .عبد الحكيم سليمان ، المرجع السابق ،ص 11.

[2]- صادق حجال ، المرجع السابق ،ص 23

- **أزمة الشرعية للنظام السياسي في دول افريقيا :**

يلعب الرئيس أو الملك أو القائد في دول افريقيا دورا محوريا في العملية السياسية ،اذ يعتبر واضع الدستور وحتى وان سبقه فإنه يعمل على **تعديله وفق مقتضياته ، كما يعمل الرئيس على القضاء عن التداول** حول السلطة ، فمثلا تونس نصب الرئيس بورقيبة نفسه رئيس مدى الحياة ، وكذا القذافي في ليبيا أما مصر **والجزائر فإن الرئيس يلجأ للاستفتاء الذي يكون بمثابة تزكية له .**[1]

كما قامت في الفترة ما بين 1991-1993 م انتخابات رئاسية في **23 دولة إفريقية كانت نتيجتها** انتقال السلطة في 11 دولة منها من الزعامات القديمة إلى زعامات الجديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في**11 دولة . ففي 1995 ,انتهى نظام الحزب الواحد و أصبحت أغلب الدول الإفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية** ، إلا أن التحولات الديمقراطية في الدول الإفريقية ارتبطت بما يعرف باسم " الصحوة **الإثنية"** [2]، حيث خرجت الشعوب و الجماعات المقهورة و المكبوتة لفترة طويلة لتمارس الديمقراطية أفضت بها إلى فوضى و اقتتال راح ضحيتها الآلاف، و في أفضل الحالات حاول الأفارقة تطوير **الديمقراطية و مؤسساتها** للواقع القبلي و هذا ما أدى إلى ضعف الدولة و تعرضها للعديد من الأزمات و التي كان من نتائجها **الانقسامات داخل الدولة الواحدة**[3].

---

[1]- خير الدين عبادي ، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر كلية ا العلوم السياسية والإعلام،2011، ص20.

[2]-**المرجع نفسه ،ص21**

[3]- **د .عبد الحكيم سليمان ، المرجع السابق ،ص 14.**

تعتبر السودان الدولة الفاشلة الخامسة وفق مؤشر فشل الدولة في مركز السياسة الخارجية حيث بلغ مؤشر الفشل في 2006 **ما يقدر ب** :112 نقطة ، اما في 2007 فبلغ حد اقصي بقيمة **114 نقطة** ،وذلك بسبب الحرب الاهلية التي تعاني منها بين الشمال والجنوب بالاضافة الى ازمة دارفور ،كما بلغ مؤشر **الفشل ما بين 2013و2014** ما يقدر بـ**111 و110** على التوالى **وذلك بسبب انفصال الجنوب واقتطاع حوالي 80%**من اجمالي واردات النفط[1] .

كل هذه المؤشرات ساهمت في عم تحقيق الامن داخلها وجعل معظم هذه الدول تتصدر ترتيب **الدول الفاشلة** المراكز البحثية وذلك لأسباب اثنية عرقية وقبلية جعلت من هذه الدول مهددة للاستقرار والسلم اقليميا ودوليا بالإضافة الى عوامل أخرى تتمثل في التدخلات الخارجية والتي كان لها دور كبير في قصور متطلبات بناء الدولة فيها ، وهو السبب الذي لم تعره المراكز البحثية اي اهتمام .

[1]-صادق لحجال ،المرجع السابق ،ص 50

خلاصة الفصل الأول:

حدد التفكير القانوني و السياسي **للشروط** و الأركان المنشئة للدولة و المتمثلة في الإقليم و الشعب **و الحكومة و أحيانا يضاف ركن رابع** و المتمثل في الاعتراف الدولي الذي تناله الدول من طرف المنظمات الدولية, و قد قدمت لنا مفاهيم الدراسة تصورا واضحا عن الدولة و التي تشكل أدوات **مفتاحية للدراسة.**

كما يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة حديث النشأة ،حيث ظهر بعد نهاية الحرب الباردة وتحول الصراعات من **صراعات ما بين** الدول الى حروب أهلية بين النظام وحركات التمرد ،مما نجم عن ذلك ضعف امكانيات **وقدرات الأجهزة الدولتية** عن توفير التزاماتها الداخلية وفقدانها لمركزية العنف الشرعي.

ومن خلال دراسة أزمة بناء الدولة نستنتج ما يلي :

- من الصعوبة التوصل إلى مفهوم دقيق حول عملية بناء الدولة **من الناحية النظرية نتيجة تعدد** الايديولوجيات الفكرية والمقاربات النظرية المفسرة لهذا المفهوم .
- لابد أن تهدف عملية بناء الدولة إلى تحقيق مجموعة من الغايات كالشرعية السياسية **والقاعدة** الأساسية المهيكلة لبناء الدولة الحديثة وأساس التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم .
- يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة حديث النشأة حيث ظهر بعد نهاية الحرب الباردة وتحول **الصراعات** من صراعات ما بين الدول إلى صراعات داخل الدول .
- **تعتمد معظم مؤشرات الدولة الفاشلة عن القياس الكمي، إلا أن هناك بعض المؤشرات لا يمكن** أن تخضع للقياس الكمي مما يصعب الاتفاق على تقدير النقطة بالإضافة إلى عدم وجود شفافية تامة في تحصيل المعلومات .
- **ركزت كل** المراكز البحثية في دراستها لعوامل الفشل عن الأسباب الداخلية دون أن تأخذ بعين الاعتبار التدخلات الخارجية ودورها في عجز هذه الدول .
- معظم الدول الفاشلة والهشة إن لم نقل جلها هي من الدول الافريقية ، حيث ساهم الاستعمار بالإضافة الى التعدد العرقي والاثني الى تأزم **الوضع وزيادة حدة الصراعات مما أضعف قدرة الدولة علي تحقيق الأمن والسلم .**

تمثل السودان مكان التقاء الحضارتين العربية و الزنجية، فهو من الناحية الشمالية تمثل العالم العربي و أما من الناحية الجنوبية تمثل بوابة إفريقيا، مما يجعله يتميز بتعدد أجناسه و أعراقه و ثقافته، فالبنية السياسية و الاجتماعية القبلية في النظام السياسي السوداني متناظران بحيث تزداد رقعة التناظر في حالة اتجاه البنية الاجتماعية القبلية باتجاه العمل السياسي بعقلية القبلية السياسية و المجتمعية و الاقتصادية المتوافقة على اختيار موحد لفلسفة و أهداف بناء الدولة و اختيار موحد لنظام الحكم الملائم للمجتمع السوداني، مما يساعد ذلك على التحلل و التفكك داخل الدولة و ظهور العديد من الأزمات و التضاربات في المصالح بين الشمال و الجنوب و شرق السودان و خاصة في ظل التعدد الاثني و القبلي و العرقي و الذي يساهم في تزايد الهوة بين الشمال و الجنوب و تصعيد التوتر مما انجر عنه أزمات عديدة منها أزمة جنوب السودان، ومن هنا نطرح التساؤل التالي؟

هل التعدد العرقي و القبلي في السودان دور في تفعيل الأزمة في جنوب السودان؟

ولقد تناول في هذا الفصل أزمة جنوب السودان و التي وصلت إلى حدود حرب أهلية ،حيث أدت إلى الانفصال وقيام دولة جنوب السودان لإبراز الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تطور الأزمة و هل التعدد العرقي و الديني دور في الأزمة؟ أما بالنسبة للمبحث الثاني تناول الجذور التاريخية للصراع بين الشمال و الجنوب و ذلك من خلال التطرق لكرونولوجيا النزاع و التطور التاريخي للأزمة، أما المبحث الثالث فقد تناول فيه انعكاسات و تداعيات انفصال جنوب السودان داخليا و خارجيا و كيف ساهمت التدخلات الخارجية في تصعيد الأزمة ، وهل ساهم انفصال جنوب السودان في حل الأزمة و استعادة الاستقرار للمنطقة ،أم أنه زاد من حدة التوتر و ظهرت أزمات جديدة داخل دولة جنوب السودان؟

المبحث الأول :الدراسة الجيوسياسية لمشكلة جنوب السودان

يقول نابليون " إن سياسة الدول تكمن في جغرافيا" تنطبق هذه المقولة إلى حد كبير على السودان فالموقع الجغرافي المميز للسودان بين شمال القارة ووسطها فرض عليها سودانا عربيا و إفريقيا في نفس الوقت، وهو بذلك يشكل منطقة تماس حضاري مؤثر إلى حد كبير و تنفي مقولة صراع الحضارات.

يناقش هذا المبحث دراسة جغرافية و سياسية لمنطقة السودان بصفة عامة ولجنوب السودان بصفة خاصة كما ينافس التوزيع السكاني لسكان الجنوب.

المطلب الأول: السودان : الموقع و التركيبة المجتمعية

1- دراسة جغرافية للسودان قبل الانفصال

السودان بلد شاسع، تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر مربع و عاصمته الخرطوم، و المسافة بين حدوده الشمالية و الجنوبية لجمهورية أوغندا تصل إلى 1400 ميل بينما تبلغ عرضه من الشرق إلى الغرب في الأماكن حوالي 100 ميل[1].

كما يقع السودان في شمال القارة الإفريقية و يعتبر أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة قبل الانفصال له خط حدودي يصل إلى 7697 كلم يتوزع على تسعة دول هي: مصر، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، زائير، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، ليبيا، إضافة إلى ساحل البحر الأحمر الذي يبلغ 853 كلم،وفي الداخل يتميز السودان جغرافيا بالتباين و التعدد، ونستطيع على الأقل أن نقسمه إلى قسمين شمال و جنوب " فهناك تناقض بين شمال السودان الصحراوي الطابع و جنوبه ذو المناخ الموسمي الممطر.[2]

كما يعد السودان فيما عدا تلال البحر الأحمر و أطراف غرب السودان جزء من حوض النيل حيث يعتبر المورد الأساسي بالنسبة لمشروعات الري يعاني مياه الأمطار[3].

و ينقسم إلى:

- **النيل الأبيض:** يبلغ طوله من بحيرة فكتوريا إلى العاصمة الخرطوم.
- **النيل الأزرق:** وينبع من منطقة بحردار في إثيوبيا، ويلتقي النيلان في الخرطوم منطقة المقرن.

و أهم موارده النفط، خام ،حديد، نحاس، زنك، ميكا ،فضة ،ذهب، تنجستين[4]

---

[1]-حمو أحمد أبو سعدة، **جنوب السودان و أفاق المستقبل** ،المنشورات الإلكترونية لوزارة انتفاضة الهيئة العامة السورية للكتاب،2010،ص2

[2]-يوسف بن عمر سلمان، **الأزمة السودانية بين تفاعل العوامل الداخلية و المؤشرات الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة يوسف بن حدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2005-2006،، ص 43.

[3]-د.أسامة محمد عثمان، **التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية**، جامعة النيلين ، السودان، ص01.

[4]-أحمد أبو سعدة،**المرجع السابق** ، ص 03.

كما يحظى السودان بأنواع عديدة من الغابات ذات الأشجار الصالحة لإنتاج الخشب للصناعات مثل :السنط، و التقانو و الأندراب ،وذلك بفضل تمتعه بمناخ استوائي في الجنوب و المناخ الصحراوي في الشمال بالإضافة إلى الثروة الحيوانية حيث تقدر بـ 132 مليون رأس من الأبقار و الماعز و الإبل إضافة إلى 4 مليون من الفصيلة النحلية و 45 مليون من الدواجن ،كما يحتوي على ثروة سمكية هائلة، بالإضافة إلى وجود المعادن مثل : الذهب، الحديد، النحاس، اليورانيوم، ووجود النفط و الطاقة حيث يقدر الاحتياطي ما بين 2 إلى 3 بلايين برميل[1].

2- التركيبة المجتمعية لسكان السودان قبل الانفصال:

السودان أو بلاد السود اسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد السفانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر و المحيط الهندي، وتمثل البلاد من حيث الحجم و التنوع الجغرافي و السكاني صورة مصغرة للقارة الإفريقية بأسرها، ففي شمال السودان في شمال القارة يقطنها العرب المسلمون، أما الجنوب فيقطنه الأفارقة المسيحيون و المسلمون، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

و عدد من اللهجات المرحلية، كما يبلغ عدد المسلمين حوالي 85[2].حيث يتميز السودان باختلاف أعراقه و قبائله و لغاته و دياناته، فالشمال ليس كله مسلما وليس كله عربيا فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية و مسيحية مثل : النوبة في كردخان وهناك مجموعات كبيرة اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول

عربية مثل النوبيين في الشمال، والأنقسا و الفونج و الفور و المساليت و البرني و النتجرو التامة و البرقو ، البركو[3].

أ- **التعددية العرقية** :قسمت الدراسات العلمية سكان جنوب السودان إلى مجموعات عرفية كل منها

---

[1]-طاهر إبراهيم الحسن، **إدارة الموارد الطبيعية في السودان**، الواقع و التحديات، الخرطوم، قاعة مركز المعلومات، الجمعية السودانية لحماية البيئة 2012، ص4-5

[2]- احمد أبو سعدة ،**المرجع السابق** ،ص 03

[3]- مولود سداد سبع ، **البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان** ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد السابع والأربعون ،2010، ص 132.

يشكل نسبة معينة من سكان البلاد كما هو مبين في الجدول التالي حسب إحصائيات2008.

الجدول رقم (4):توزيع المجموعات العرقية في السودان حسب احصائيات 2008

الرقم	المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان في المئة
01	العرب	%39
02	الجنوبيين	%30
03	مجموعة الغرب الأفارقة	%13
04	النوبة لجنوب كردخان	%6
05	البجا شرق السودان	%6
06	النوبيون أقصى شمال السودان	%3
07	متنوعة أخرى و أجانب	%2

المصدر: د.مداد مولود سبع، مرجع سبق ذكره،ص133.

ب- التعدد الاجتماعي:

1- التعدد الإثني :هناك اختلاف بين عدد القبائل في إفريقيا فحسب تقدير الأمم المتحدة لسنة 2003 تتكون السودان من 752 قبيلة و114 لغة متداولة داخل حدودها[1].كما يوجد في السودان 56 جماعة إثنية تنقسم إلى 598 جماعة عرفية فرعية ،كما يوجد فيه حوالي 115 لغة ولهجة، ونتيجة لهذا التنوع تتعدد الروابط الاجتماعية بين السكان و أهم تلك المجموعات :بجا، نوبا،نوبيون، دنكا[2].

2- التعدد اللغوي: يتميز السودان بكثرة اللغات و تعددها من ناحية ، والتداخل اللغوي من ناحية أخرى، إن ما يوكد التعددية اللغوية المميزة للسودان هو ما أورده جوزيف

[1]- عمر سلمان ، **المرجع السابق**، ص44.

[2]- أ د دريد الخطيب ،د محمد أمير الشت ، **انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث ، حلب ، العدد السابع والعشرون ،حزيران 2012،ص284.

جودنبرج من أن هناك أربع مجموعات لغوية في إفريقيا :هي اللغات الكنغو، كردفانية، اللغات االنيلية، و اللغات السامية أو الأفرو آسيوية و اللغات الباتونية ، حيث تقدر اللغات ب150 لغة منها 51 بالمئة من السكان يتكلمون اللغة العربية[1].لغوية في إفريقيا :هي اللغات الكنغو،كردفانية، اللغات االنيلية، و اللغات السامية أو الأفرو آسيوية و اللغات الباتونية ، حيث تقدر اللغات ب150 لغة منها 51 بالمئة من السكان يتكلمون اللغة العربية[2].

3- **التعدد الديني** :يشكل المسلمون مانسبته75 بالمئة من عدد السكان و غالبيته من المذهب السني، يتركز أغلبهم في الشمال و باقي السكان هم من السيحيين و الوثنيين و يتركز معظمهم في الجنوب[3].

كما يقدر عدد المسيحيين قبل الانفصال و المعتقدين في الديانات الإيحائية (الوثنية و المحلية) بين 5 و 20 بالمئة.

لقد شكل الاختلاف و التنوع مساحة للحوار كما شكل دافعا للصدمات و النزاعات طوال تاريخ السودان، و كان السودان في كل ذلك كما قال المؤرخ الإنجليزي توينبي toynbee الساحة التي يجري فوق أرضها اختيار حاسم، هل سيتمكن أبناء إفريقيا المنحدرون من أصول عربية من التعايش و التعاون مع أبناء إفريقيا المنحدرون من أصول سوداء؟[4].

المطلب الثاني: جغرافيا و سكان جنوب السودان

- **الموقع الجغرافي للجنوب:** تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي 800 ألف كيلومتر مربع من مساحة السودان أي ما يعادل 28 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد

---

[1]-دهاء الدين مكاوي ،**الهوية وقضايا التنوع الاثني في السودان** ،مركز الراصد للدراسات ،السودان، قسم العلوم السياسية جامعة النيلين ، 2006، ص07

[2]-دهاء الدين مكاوي ،**الهوية وقضايا التنوع الاثني في السودان** ،مركز الراصد للدراسات ،السودان، قسم العلوم السياسية جامعة النيلين ، 2006، ص07

[3] -د مولود سداد السبع ،**المرجع السابق** ،ص135.

[4]- عمر سلمات ،**المرجع السابق** ،ص 45.

و للجنوب حدود تمتد إلى 2000 كيلومتر تتكون من 5 دول هي: إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكونغو، إفريقيا الوسطى.

وتشكل المراعي 40% من الجنوب السوداني ،و الأراضي الزراعية 30 % بينما تشغل الغابات الطبيعية 23 % و السطوح المائية 8 % من جملة المساحة.

و يعرف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة البرت بأوغندا و يشمل الجنوب على 3 مديريات هي:

- ✓ بحر الغزال و عاصمته "واو"
- ✓ الاستوائية و عاصمته "بوبا"
- ✓ أهالي النيل و عاصمته "ملكال"[1].

وبعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي الفدرالي في السودان 1991 تمت إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى عشر ولايات هي: بحر الجبل، أعالي النيل، شمال بحر الغزال، غرب بحر الغزال،وادارب، البحيرات، الوحدة، شرق الاستوائية، غرب الاستوائية، جونقلي.

لم يتم رسم الحدود الإقليم الجنوبي على أساس عرقي، فالاستعمار أناذاك لم يراعي التركيبة الأنثرولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة، حيث يقع الجزء الشمالي منه في السهول الطينية الوسطى الممتدة من جبال النوبة غربا حتى الحدود الإثيوبية شرقا

ويضم جنوب السودان:

أولا: النيل الأبيض الذي يسبق الإقليم و يشبعه بالمياه بشكل دائم و هي تتجمع أحيانا في شكل بحيرات مثل : بحيرات فجريال و نووشامبي.

ثانيا: السدود و هي منطقة مشبعة بالمياه حيث تمتد لمساحات شاسعة و تتخللها النباتات المائية[1].حيث أن

[1]- توفيق المدني ، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان** ،دمشق ،وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة 2012،ص 13.

منطقة السدود فصلت الجزء الجنوبي من السودان عن شماله فصلا يكاد يكون تاما إذ فرضت على السكان طرق معيشية معينة تختلف اختلافا كبيرا عن ما هو في الشمال[2].

سكان الجنوب و تقسيماتهم المختلفة:

تختلف الإحصائيات في تحديد عدد السكان في الجنوب وذلك بسبب الحرب الأهلية فحسب الإحصاء فهو قد شمل فقط المراكز الحضرية و بعض المناطق الآمنة في الجنوب فهناك حوالي 3.09 مليون نسمة يعيشون في جنوب السودان وهي نسبة أقل من تعداد 1983 و الذي قدر ب 5.03 مليون نسمة، ولقد عقدت صفقته بين كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان و المؤتمر الوطني و تم الإعلان عن نتائج التعداد في 21 ماي 2009 حيث بلغ التعداد السكاني حوالي 39154490 مليون نسمة منهم 8.2مليون نسمة في الجنوب أي نسبة 21% من سكان الجنوب [3].

يقطن الجنوب الأفارقة و المسيحيون و المسلمون و أتباع المعتقدات المحلية، حيث يقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في منطقة السافانا بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالي من الأمطار ،كما يقيم خليط من القبائل المستعربة الزنجات بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار ، فالتوزيع النباتي و التوزيع السلالي الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري و إيراد نهر النيل و روافده بشكل عكسي، ففي أقصى الجنوب حيث الغابات توجد مجموعات إفريقية خالصة لم تتأثر بالغة العربية و الإسلام، و يلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة و السهول الفيضية، حيث توجد مجموعات إفريقية تأثرت جزئيا بالإسلام و اللغة العربية و احتفظت بلغتها الأم، بينما في سهول السافانا ضروب متفاوتة من الامتزاج و الاختلاط بني السلالات من جهة و بين الثقافات المحلية من جهة أخرى.

---

[1]– يمينة لخشين ، **انفصال جنوب السودان –المخاطر والفرص** –، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة 08ماي 1945،قالمة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013-2014 ،ص4-5 .

[2]– فتح الرمان الطاهر عبد الرحمان ،**الأحزاب الجنوبية وموقفها من الانفصال والوحدة في الفترة 1953–1972**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم ،كلية الدراسات العليا –التربية –،2005،ص 15.

[3]–يمينة لخشين ، **المرجع السابق** ، ص15 .

المطلب الثالث: التعدد العرقي في جنوب السودان

يضم جنوب السودان العديد من الجماعات الإثنية المتمايزة الأصول و المتباينة في العادات و التقاليد و فيما يلي لمحة موجزة أن أهم تلك الجماعات [1].

1- **الدنكا:** تعد جماعة الدنكا أشهر الجماعات الإثنية في جنوب السودان و أكثرها عددا و ينتشر أثناء تلك الجماعة في منطقة واسعة تمتد من مدينة الرنك في الشمال إلى مدينة واو في الجنوب ومن بحر الغزال شرقا إلى مديرتي كردخان و دارفور غربا.

و تنقسم الدنكا إلى مجموعات من القبائل حيث يمكن التمييز بين قسمين رئيسيين لجماعة الدنكا هما القسم الشمالي و يعرف أبناؤه بدنكا الشمال و يميلون إلى الزراعة ، و القسم الثاني هو دنكا الجنوب وهم رعاة و أصحاب الماشية و يعتقد أغلب الدنكا المعتقدات التقليدية، ولكن يوجد عدد من أبناء الدنكا يعتنق الإسلام ، وكذا يعتنق آخرون المسيحية[2].

2- **قبيلة النوير:** يتركز النوير في أدنى بحر الغزال و بحر الجبل ، و يمارس النوير الزراعة و الرعي و صيد الأسماك و الحيوانات و يتميز النوير بأن لهم لهجة واحدة و أسلوبا في الحياة متشابها إلى حد بعيد و قد انقسموا إلى قسمين "لاو" و "ريان".

3- **الشلك:** يتركز الشلك عند الضفة الغربية للنيل الأبيض و يشتغلون بالزراعة إلى جانب رعي الماشية و هم أقل من المجموعتين السابقتين من حيث العدد و النفوذ لهم تقاليد راسخة كما لهم مؤسسة حاكمة تقوم على مفهوم "إله" " الملك الإله" ليس لهم تنظيم سياسي مقارنة بقبائل أخرى[3].

4- **النبليون و الحاميون:** ويتكونون من قبائل المورلي و الدينكا و البويا و التوبوسا و اللاتوكا و تعيش أكثر هذه القبائل في المنطقة الإستوائية.

---

[1]-سلافة عبد الرحمان عثمان ، **الصراعات في القارة الإفريقية –دراسة حالة السودان** -،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة الخرطوم ،كلية الدراسات العليل في العلوم السياسية ،ماي 2005 ،ص 46.

[2]- د حمدي عبد الرحمان حسن ، د محمد عاشور مهدي ،**المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في جنوب السودان** ،**1998**،ص 101

[3]- عمر سلمان ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

أ- **المورلي**: تسكن هذه القبيلة جنوب أعالي النيل في منطقة نهر البيور و تمتد حدودها إلى جبال بوما، فهناك من يرجعهم إلى أصل كيني نتيجة تخدمهم نفس اللهجة ، ويتكون نظام الحكم من:

- ✓ **السلطان**: وهو السلطة الأعلى في القبيلة و يتم اختياره على أساس توفر الصفات الحميدة مثل الشجاعة، العدالة، المساواة و الكرم.
- ✓ **الشيوخ و العمدة** : يمثلون الطبقة الثانية في الحكم و يساعدون السلطان في تصريف أعبائه

ب- **الديدينكا**: تسكن في منطقة تدعى تشكدم بها قبيلة النوابا في الشمال الغربي و التابوسا في الشمال الشرقي و قبيلة دودوس الموجودة في يوغندا جنوبا و قبيلة تركانا و اللتوكا، وتؤمن هذه القبيلة بالإله "لوربيو" الذي يسيطر على أرزاقهم و حياتهم.

ت- **اللاتوكا**: تقع بالقرب من مدينة توريت في مساحة تقدر بنحو 7500 كلم مربع تنقسم إلى عدة مجموعات هي: هيليو، أمتونق، لانقو، هيبوي، أملاي، أفوتو.

5- **القبائل السودانية**: و أبرز قبائله: الزاندي و المورو و المادي و فروعها و مواطن هذه القبائل هو الجزء الغربي و الجنوبي الغربي من مديريتي بحر الغزال و الاستوائية ،وإلى الغرب من النيل و غرب الحدود الجنوبية و الجنوبية الغربية للسودان، و تنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان و بعض الدول الإفريقية كزائير و إفريقيا الوسطى و تعد قبيلة الزاندي من أبرز القبائل السودانية.[1]

[1]- د مولود السبع ، **المرجع السابق** ،ص 138.

الجدول رقم (5) :اللغات الرئيسية في جنوب السودان

المجموعة الرئيسية	الدين
1. اللغات النيلية	الدينكا، النوير،الشلوك، الأشولي،البورنو
2. اللغات البارية	باري،لاتوكا
3. اللغات الديدنجية	ديدنجا، توبوسا
4. اللغات المارية	ماري، موروا
5. اللغات الإراندية،الغربية	موندي ، كريشي

المصدر: دبهاء الدين مكاوي، محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان ،نيفاشا نموذجا، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات ، نوفمبر 2008 ،ص 131

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان

مشكلة جنوب السودان تعد من أعقد المشاكل الإقليمية في القارة الإفريقية بحيث عرفت السودان توتر في العلاقات بين الشمال و الجنوب منذ الاستقلال الوطني في السودان عام 1956 و هذا التعقيد مرتبط بأبعاد استعمارية استغلت التباين العرقي و بأبعاد وطنية مارست سلوكا عنصريا إزاء الجنوبيين على أساس عرقي و ثقافي، فالحرب الأهلية أدت إلى عدم استقرار نظام الحكم و زادت من حدة التوتر الاجتماعي و بفعلها انقسمت القوى السياسية مما أثر سلبا على سياسة الدولة الداخلية و الخارجية.

المطلب الأول: دور الاستعمار في تفعيل أزمة جنوب السودان

مرت الأزمة بين الشمال و الجنوب بمراحل مختلفة بدأت من الحكم المصري للسودان في زمن الخديوي إسماعيل و استمرت في لحكم الثنائي المصري البريطاني و تعاظمت في مرحلة الاستقلال نظرا ما تضمنته هذه المرحلة من تقلبات[1].

[1]- د مولود السبع، **المرجع السابق** ، ص129

1- **فترة الحكم المصري للسودان**: ارتبطت السودان بمصر منذ زمن الفراعنة فلطالما سعى ملوك مصر لتثبيت ممالكهم من خلال السودان التي تعد العمق الاستراتيجي و الأمن لمصر، و هذا ما أدركه محمد علي باشا في تعزيز لدور مصر إقليميا و دوليا بوضع السودان تحت حكمه[1].

2- **عندما دخل محمد علي بلاد السودان الشرقي 1820-1821** كان الجنوب يتكون من عدد من التكوينات القبلية ، وكل قبلية تتمتع بنوع من الاستقلال و لكل منها تقاليدها، وكانت علاقتها بالشمال إما هامشية أو معدومة ،حيث قامت مصر بتقسيم جنوب السودان إلى مقاطعتين هما بحر الغزال و الاستوائية ، وتميز الحكم التركي الذي كان تابع له مصر في تلك الفترة بأنه يهدف أساسا لتجارة الرقيق و البحث عن الذهب مستعملا في ذلك الأوربيين المغامرين لتحقيق أهدافه أمثال صامويل بايكر و شارل جورج غوردون فقد بلغ إسترقاق الجنوبيين في عهد محمد علي حدا كان له أثره فيما بعد على العلاقات الشمالية الجنوبية[2].

ومن أهداف محمد علي في فتح السودان و ضمها له هو الاستيلاء على مجرى نهر النيل حيث بعد دخول المصريين تطورت الخرطوم تطورا كبيرا في 1937 و بلغ سكانها 20 ألف نسمة، ويعتبر الحكم المصري هو المشكل الأول لجمهورية السودان تحت ظل حكومة و مؤسسات و جيش، ورغم أن الحكم التركي جلب التطور للسودان، إلا أن الجنوب لم ينل نصيبه كما نالت الخرطوم و المدن المركزية الأخرى إذ اعتبر الجنوب كمستودع للرق.

3- **الدولة المهدية 1884- 1898** استطاعت الحركة المهدية من استمالة الجنوبيين إلى صفها ، بل و القتال إلى جانبها حيث كان الجنوبيين يشعرون بالإنصاف من قبل الشماليين لأول مرة في العصر الحديث بعد اعتبارهم كمستودع للرقيق في زمن الحكم المصري[3].

كما أطلقت الدولة التركية المصرية نظاما وحشيا من الضرائب الاستغلالية قاد إلى بروز مقاومة واسعة في شمال السودان و غربه، فكانت ثورة المهدي محمد أحمد بن عبد الله و التي باتت تعرف في الأدبيات

---

[1] -توفيق المدني ،**المرجع السابق** ،ص25

[2]- عمر سلمان ، **المرجع السابق**،ص50 .

[3]- د إبراهيم يوسف حمادة ، **المرجع السابق**، ص 36.

السياسية الحديثة بالثورة المهدية التي جاءت في سياق الثورات المناهضة للاستعمار في إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين .

ولقد قدم الإسلام اللحمة الإيديولوجية لنهضة تحويلية مماثلة بل أعضم في إفريقيا الصحراوية في القرن 19، وقد قاد كلا الحركتين مصلح ملهم والسنوسي في ليبيا و المهدي(محمد أحمد بن عبد الله) الذي أسس الحركة المهدية (1844-1885) حيث كانت حركة إسلامية عابرة للإثنيات، إذ انضم إليها العديد من الأنصار و زعماء الشيوخ و القبائل من مختلف أنحاء المجتمع السوداني[1].سواء من الجنوب و بالذات القبائل الزنجية المستعربة مثل "**التقويو**"ا لتي رأت في الحركة المهدية أنها معادية للأجنبي المسلمين في الشمال، ولكن انتهى الحكم المهدي لبلاد السودان في حرب النهر التي امتدت 14 عاما و هكذا ودع السودان حكم اصطف فيه أهل الشمال و الجنوب، وانتقل إلى مرحلة جديدة[2].

4- دور الاستعمار البريطاني في قضية الجنوب:

تعود جذور مشكلة جنوب السودان إلى عهد الاستعمار البريطاني سنة 1898م الذي اتبع شتى السياسات بهدف فصل جنوب السودان عن شماله و الحد من تأثير تدفق العناصر العربية المسلمة من شمال السودان و شمال إفريقيا عامة إلى أرجاء القارة الإفريقية .

وقد اتجه البريطانيون في سبيل تحقيق أهدافهم إلى إدارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان و ذلك بإطلاق المبشرين و نشر المسيحية فضلا من تشكيل الفرقة الاستوائية سنة 1918 من أبناء الجنوب و إدارة ضباط إنجلترا إذ تم إجلاء جميع الجنود الشماليين من الجنوب ، وتتابعت خطوات الفصل إذ أصدرت الإدارة البريطانية سنة 1922 قانون الجوازات و التصاريح و الذي كان بمنح الحاكم العام السلطان واسعة فيما يخص حرية التنقل و السفر بين الشمال و الجنوب

[1]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص22.

[2]- إبراهيم يوسف حمادة عودة ، **المرجع السابق** ،ص37.

و حركة النشاط التجاري ، فأصبح السفر إلى الجنوب يقتضي الحصول على تصريح خاص من قبل الحاكم العام.

ولقد اعتمدت بريطانيا سياسات مرحلية خاصة تجاه الجنوب السوداني بهدف تأسيس انفصال مستقبلي بالشكل الذي يخدم سياساتها، لذلك عملت على تغيير هوية الجنوب من خلال عدة مراحل سيتم حصرها بأربع نقاط رئيسية كالتالي:

- ✓ **مدخل التعليم و فصل المناطق و الإدارات:**

قامت الحكومة البريطانية عام 1904 بمنع الحكومة السودانية من تدريس العربية لغير المسلمين و على أن يتم التعليم باللغات المحلية و في الوقت الذي مصت فيه العمليات التبشيرية بمزاولة نشاطها في المديريات الجنوبية يحمي الحكومة، مما كان له أعظم الأثر فيما بعد لتعميق الفجوة بين الشمال و الجنوب، وقد تم إعلان يوم الأحد عطلة رسمية و اعتمدت اللغة الإنجليزية لغة رسمية للجنوب 1918م و حظر استيراد الصحف و المجلات المصرية إلى السودان في نفس العام، كما منعت تعيين مدرسين من شمال السودان في الجنوب كما طبقت على الجنوب حالة من التخلف حيث الحكومة لم تكن تنفق شيئا على التعليم ولا على التنمية.

كما قامت بريطانيا بفصل الإدارة المصرية عن السودان ومن ثم استغلت بالسودان لفصل الشمال عن الجنوب، حيث قامت أول عملية فصل بين مصر و السودان في تصريح عام 1922 الذي منح مصر الاستقلال مع التحفظات الأربعة ومن ضمنها أن تبقى مسألة السودان على ما هي دون تغيير وفي ظل قطيعة بين مكدونالد و سعد زغلول باءت بالفشل أكد ماكدونالد أن السودان وديعة في يد بريطانيا.

وفي أكتوبر 1953 جرت الانتخابات لأول برلمان سوداني و كان به 22 عضوا من الجنوب، أي نحو 25 من الأعضاء، وجاء توزيع الوظائف العامة غير الرئيسية عاملا مضيقا للفجوة، فمن بين إجمالي800 مركز شغل الجنوبيين 4 فقط، حيث ترك ثغرة استغلتها الدعاية الانفصالية على أساس أنه تم استبدال المستعمر البريطاني بمستعمر شمالي [1] .

---

[1] – إبراهيم يوسف حمادة عودة ، **المرجع السابق** ، ص40-41 .

✓ **تغيير البيئة الاجتماعية و الاقتصادية**

لقد تغيرت البيئة الاجتماعية و الاقتصادية نتيجة لما أحدثته بريطانيا من سياسات تفريقية بين الشمال و الجنوب ، فلا لغة تجمع ولا ثقافة ولا حتى مستوى معيشة.

وقد أثارت السياسة التي خصها السيد "جون مافي" بمعاونة ساعده الأيمن ماكمايل سنة 1924م تغييرا واضحا بين الشمال و الجنوب ، حيث تهدف إلى تجميد المدارس و العمل بالعرف الأهلي ، وقد استدعت هذه السياسة انتباه السيد جيمس كيري أول مدير المعارف بالسودان 1914م، عندما زار السودان مرتين الأولى 1926م و الثانية 1932م كتب ما نصه بعد الحوادث التي انتهت بمقتل ستاك و انزعجت الإدارة البريطانية المحلية فبرغم من إخلاص السودانيين المتعلمين للحكومة صرنا نشاهد الإداريين من الشباب الإنجليز يبحثون نشاط و اهتمام عن قبائل اختفت وعن زعماء صاروا في طي النسيان كل هذا محاولة منهم لبعث نظام اجتماعي كفاعلية الزمن و اختفى إلى الأبد [1].

كما اتبعت سياسة المناطق المقفلة 1922م والتي منعت دخول الشماليين إلا بتأشيرة وذلك لجعل التلون العرقي و الثقافي مدخلا للتفريق بين سكان الشمال و الجنوب، وتأسيس هوية وطنية جنوبية منفصلة عن الشمال.

وفي سنة 1948م عقد مؤتمر **جوبا** تحت ما يسمى بمشروع جيمس روبرتسون و هو السكرتير الإداري لحكومة الإنجليز في السودان ، طرح في هذا المؤتمر ثلاثة خيارات:

- تبعية منطقة الجنوب إلى أوغند.
- منع الإقليم الجنوبي حكما ذاتيا ضم الإقليم الجنوبي إلى الشمالي و هذا ما أرادته بريطانيا لأنه يحقق لها هدفها الاستراتيجي إلا وهو زرع شوكة في السودان [2].

---

[1]– د إبراهيم يوسف حمادة عودة ، **المرجع سابق** ، ص42 .

[2]– د إبراهيم العمر ،**جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل –قراءات افريقية متخصصة** – ، بريطانيا ، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية ، العدد السادس ، سبتمبر 2010 ، ص59.

و خلص مؤتمر جوبا إلى إعلان الزعماء الجنوبيين بين الشمال و الجنوب ضرورة لابد منها و أن فكرة الفصل غير واردة كما طلب ،كما قامت الحكومة البريطانية بوضع تفاوت بين الشمال و الجنوب في مجال حيازة الموارد وفق استخدامها و المتع بها بين شمال وجنوب و التي خلقت فجوة مادية و معنوية واسعة بين شطري السودان.

تأسيس الجيش و الأمن الداخلي

استطاعت بريطانيا أن تؤمن الفصل المادي و المعنوي بين الشمال و الجنوب و لاستكمال ذلك قامت بما يلي:

- أوجدت فرق عسكرية مقتصرة على الجنوبيين لتكون هذه القوى بأيدي الجنوبيين و تعطيهم عزة النفس و استمرارية المطالبة بالانفصال
- تمت تصفية التنظيم العسكري المتبقي من عهد الدولة المهدية، والحق ضباط شمال السودان المسلمين في قوات الجيش المصري
- بدأت بريطانيا بتكوين تنظيمات عسكرية بوليسية خاصته في جنوب السودان منفصلة تماما عن تنظيمات الشمال ،وكذلك إنشاء و تكوين فرق جهاز الشرطة و حراس السجون الخاصة من أبناء الجنوبيين

وقد أنشأت قوة عسكرية من بناء الجنوب تحت قيادة ضابط انجليزي في الوقت الذي غادرت فيه احد الفرق الشمالية من جنوب السودان– مدينة – حيث قامت في أواخر أوت 1955 بمظاهرات نتيجة طرد نحو 300 عامل من مصنع القطن في نزارة و التي أدت إلى مقتل 20 شخصا على الأقل، حيث استخدمت الشرطة الأسلحة لتفريق المتظاهرين[1]. حيث يرى الجنوبيين في هذه الحادثة علامة مميزة في تحول الصراعات بين الشمال و الجنوب حيث أن حادثة مصنع القطن و غيرها قد أوقعت في نفس الجنوبيين تكريسا للضعف و الاستخفاف من قبل الشماليين فتمردت الفرقة

[1]- إبراهيم يوسف حمادة عودة ، **المرجع السابق** ، ص 43-44

الاستوائية في 17 أغسطس 1955م وكان معظم المتمردين من الفرقة البالغ عددها 1800 مجند من المنصرين و من بينهم 100 شخص من قبائل الدينكا.

لقد استطاعت بريطانيا من خلال سياستها و خاصة تسليح أفراد من الجنوب إلى خلق أزمة هوية في السودان ، حيث أن الولاء السياسي للفرد يتجه لجماعته العرقية أو الاثنية أو الدينية دون الحكومة المركزية

المطلب الثاني: كرونولوجيا النزاع في جنوب السودان

أكد مؤتمر جوبا 1948 على وحدة السودان، إذ تم تكوين أوسع جبهة من أجل استقلال السودان و بقاءه موحدا، حتى تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي لسنة 1953 وما نتج عنها من ترتيبات دستورية انتقالية و انتخابات حرة نزيهة وتحت رقابة داخلية و دولية و دستور انتقالي كفل الحقوق و الحريات الأساسية، وتم الإعلان عن استقلال السودان من داخل البرلمان، وكان الاستقلال حقيقيا بعيدا عن أي أحلاف عسكرية و تكتلات دولية حيث نالت السودان استقلالها في 1956.

1- مرحلة الحكم الذاتي الأول من 1955 – 1972م

بدأت الحرب الأهلية في الجنوب بالفعل في الخمسينيات أي في 18 أغسطس 1955 تمهد كتيبة الاستوائية في توريني .

كما ساد عدم الاستقرار و الأمن في جميع أنحاء السودان ، ومع تعاقب الحكومات المختلفة منذ الاستقلال، اختلفت الأساليب التي عولجت بها المشكلة فعجزت عن بناء دولة قوية تحكم ديمقراطيا و تراعي التعددية الثقافية السودانية وتحل مشكلة التنمية إنتاجا و توزيعا، فبعد الاستقلال أسس الجنوبيون بالظلم والإحباط لعدم الإبقاء بالوعود التي وعد بها و سعت الحكومة إلى ترقية ثقافة الأغلبية من خلال إتباع الأسلوب الفلسفي في نشر الثقافة الإسلامية و العربية[1].

[1]- يمينة لخشين ، **المرجع السابق** ، ص18.

فترة حكم إسماعيل الأزهري:

قام في عام 1955م بنقل بعض فرق الجيش الجنوبي إلى الشمال ، الأمر الذي أدى أيضا إلى تحفيز ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم.

- ✓ إهمال التنمية في الجنوب و الاستيلاء على المدارس التبشيرية و حصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط[1].
- ✓ طلب نواب الجنوب بتضييق النظام الفدرالي، إلا أن لجنة الدستور التي شكلت من 43 عضو بينهم 3 جنوبيين في كانون الاول1957م و رفضت فكرة الاتحاد الفدرالي لذلك انسحب الأعضاء الجنوبيون من عضوية اللجنة قبل إعلان تقريرها الرسمي[2].

فترة الحكم العسكري إبراهيم عبود 1958-1964

اعتمدت على سياسة إدماج الشمال و الجنوب من خلال نشر الدين الإسلامي و اللغة العربية

- ✓ إنشاء المعاهد الإسلامية و مدارس تحفيظ القرآن الكريم و استبدال الأحد بالجمعة و جعله يوم عطلة رسمي،كما حضر التبشير المسيحي و طرد المسيحيين و قد أدت هذه السياسات إلى تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان و بعض الدول العربية و بدأ قادة الثورة الجنوبية يتخذون من دول الجوار الإفريقي مقرا لهم.
- ✓ دمج جنوب السودان و توحيده ثقافيا و اجتماعيا لصناعة هوية سودانية موحدة بدأ من القضاء على مخلفات الاستعمار المؤدية للتفرقة[3].
- ✓ التوسع الجنوبي في إنشاء الأحزاب الإقليمية، إذ شكل الحزب الفدرالي الجنوبي و قد حاز على أغلبية الأصوات في دوائر الجنوب في الانتخابات التي جرت سنة 1938م
- ✓ انسحاب نواب الجنوب من الجمعية التأسيسية البرلمان سنة 1958م و مغادرة البعض منهم في

---

[1]-عمرسلمات، **المرجع السابق** ، ص46.

[2]- سداد مولود سبع ، **المرجع السابق** ، ص140.

[3]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص46.

السودان إلى دول شرق إفريقيا و باقي دول الجوار و التقت حول هؤلاء تجمعات أخرى و كونت واجهات سياسية لهم، جعلت من شعار الانفصال برنامجا لها، وهو ما اثر سلبا على التجربة البرلمانية الأولى في السودان.

- ✓ عدم قدرة الجنوب المتعلم الحصول على وظيفة بسبب سياسة التعريب وتسليم المناصب الإدارية الأساسية لأبناء الشمال و إقصاء الجنوبيين منها.

نتيجة لسياسات التعريب و الدمج التي قام بها إبراهيم عبود، بالإضافة إلى سياسات الاستعمارية، كان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل لهذه السياسات و إجراءاتها التعسفية و القمعية و تتمثل في :

- ظهور تنظيم سياسي بقيادة جوزيف اودهو عرف باسم الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المغلقة 1962م و الذي دعى لفصل الشمال عن الجنوب و تزايد نشاطه بعد 1963م لما بات يعرف "سانوا" اختصار له من خلال إرساله مذكرة الأمم المتحدة المطالبة باستقلال الجنوب.
- نشأ تنظيم في 9 أذار 1963 عرف باسم الأنيانيا و هي عملة تطلق على حشرة سامة تعيش في الجنوب و قام بإغلاق الطريق أمام الشماليين و قام بقتل أبناءهم الموجودين في الجنوب[1].

ولقد أطلق أسلوب الصدام و المواجهة العسكرية هو النهج الذي تتبعه حكومة إبراهيم عبود مما أدى إلى اتساع رقعة الحرب في الجنوب و زيادة المعارضة الداخلية ومن ثم الإطاحة به في 21 مارس 1964.

ثورة أكتوبر الشعبية 1964-1969

في هذه الفترة حدث خلاف كبير بين أحزاب الشمال و أحزاب الجنوب مما أدى في 6 مارس 1965 م إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة ، وحضر مراقبون من دول افريقية هي: اوغندا، تنزانيا، كينيا، غانا، نيجيريا والجزائر ومصر . و انتهى بتبني النظام الإقليمي كنظام للحكم و أن يكون لكل إقليم مجلس تشريعية وحاكم، إلا أنه فشل في الوصول إلى صيغة نهائية للحكم، وقد اختلف المؤتمر حول التقسيم الجغرافي للمناطق

[1]- سداد مولود السبع ، **المرجع السابق** ، ص 141 .

،كما اختلف المؤتمر حول التقسيم الجغرافي للمناطق، كما اختلف الجنوب حول الانفصال و الفيديرالية و تقرير المصير، وقد تم إحالة هذه الرؤي إلى لجنة الاثني عشر التي تكونت في يونيو 1965م من ستة ممثلين للأحزاب الشمالية و ستة ممثلين للأحزاب الجنوبية و قد انبثق عنها ما يلي:

- الموافقة على الحكم المركزي أي اعتبار السودان دولة واحدة بديلا عن الحكم الإقليمي .
- إنشاء جامعة بالجنوب.

ولكن هذه القرارات لم تنطبق مما أدى إلى ظهور حراك ثقافي و جهوي واسع في السودان حيث غادر نواب الجنوب لجنة الدستور في ديسمبر 1968 اعتراضا على الدستور المقترح لأنه يفرق بين المواطنين في السودان على أساس الدين و العنصر[1].

ومن بين أهم التمردات التي قامت في هذه الفترة:

- **تمرد1964م** و الذي قام به القس و النائب السابق العضو في "**سانو**" والذي يمكن من الحصول على أسلحة و ذخائر بكميات كبيرة من إسرائيل، وهذا بهدف تسليح" **الأنانيا**" لمحاولة الاستيلاء على مدينة "واو" عاصمة مديرية بحر الغزال و رأس مجموعة المتمردين أحد أبناء سلاطين قبيلة **الدينكا** و يدعى "**برنابادیني ماو**" و لقد فشل المتمردين في محاولتهم هذه و قتل عدد كبير منهم الأمر الذي توقف عنده التنظيم[2].
- **إحداث عنف وقعت في جوبا 1965**:انتهى حكم إسماعيل الأزهري بعد الانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار في 25 ماي 1969م و الذي كان يعد منذ 1959 عندما يكون التنظيم بصورة سرية من عناصر الحزب الشيوعي و الناصريين و الديمقراطيين، وتكون مجلس الثورة من ضباط شيوعيين و ناصريين ووطنيين، وقد اشتهر هذا الانقلاب "جعفر النيمري" [3].

---

[1]- مصطفى أبو الخير ، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر** ،ايتراك للنشر والتوزيع ،ط1، 2006 ، ص23 .

[2]-.**المرجع نفسه**،ص 45.

[3]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص 36-37.

حكم جعفر النيمري 1969-1985

جاء مع وصوله إلى شدة الحكم حيث أعطى شكلا من أشكال الحكم الذاتي و التقى الأحزاب الموجودة ما عدا الحزب الشيوعي الذي مارس عمله السياسي دون خطر، حيث حاول تضييق الشريعة الإسلامية مما أدى إلى محاولة الانقلاب عليه من طرف الشيوعيون [1] سنة 1971 لجأ فيها للمفاوضات مع الجنوبيين و تمخض عنها اتفاقية " أديس أبابا" 1972 استمرت 10 سنوات مع القائد الجنوبي الشهير "جوزيف لاقو" و لقد عاد التمرد في جنوب السودان بقيادة الدكتور جون قرنق 1983 وذلك بسبب عدم التزام النيمري و تخطيه تغيير من بنود الاتفاقية [2] و المتمثلة فيما يلي :

1. عدم التزام حكومة النيمري بما اتفق عليه بشأن قوات الأنانيا.
2. عدم الالتزام بقضايا الدين و اللغة و القومية التي نصت عليها المادة 16 من دستور 1973م
3. إعادة توزيع الجنوب للأقاليم الثلاثة.
4. مشكلة التهميش فمن بين 225 مليون كانت مخصصة للجنوب خلال 6 سنوات من إمضاء الاتفاقية لم يتلقى الجنوب فعليا إلا 45 مليون سنة 1972.

وقد تم الاتفاق على عدد من الأسس التي تضمن حلا للمشكلة أهمها:

أ- الاتفاق على توحيد الأقاليم السودانية الثلاث بحر الغزال، الاستوائية، أهالي النيل في إقليم واحد تكون عاصمته جوبا.

ب-الموافقة على قيام المجلس شعبي جنوبي.

ت-الموافقة على ضم مقاتلي التنظيمات المسلحة و المتمردين إلى الجيش السوداني[3].

ث-اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان في حين تعد اللغة الانجليزية لغة رئيسية في الإقليم الجنوبي

---

[1]- فتح الرحمان الطاهر عبد الرحمان محمد ، **علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في التاريخ ، جامعة الخرطوم ،كلية التربية ،قسم التاريخ 2011، ص27.

[2]- د مولود سبع ، **المرجع السابق** ،ص 142 .

[3] -يمينة لخشين ، **المرجع السابق** ، ص50.

ج- حرية التغيير في المعتقدات وفق تأدية شعائرها علنا أو متزامنا في ذلك الحق في إنشاء مؤسسات دينية .

أدى انقلاب نظام النيمري على اتفاقية أديس أبابا أعاد البلاد إلى نقطة الصفر و نسخ بشدة المخاوف الجنوبية من توجهات و سياسات الشماليين مما أدى إلى نشأة تنظيمات عسكرية جنوبية اشد يأسا و أكثر تنظيما، و لقد تضافرت العوامل السابقة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد بفعل المجاعة و الجفاف للذين ضربا السودان في النصف الأول من الثمانيات، وكذا ضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية على البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و ما أسفرت عنه من ارتفاع أسعار السلع الأساسية و تخفيض قيمة الجنيه السوداني.

كل ذلك أدى إلى ثورة تشعبية أطاحت بنظام النيمري في أفريل 1985م لتقوم محله حكومة مدنية[1].

قوانين سبتمبر 1983 :قرار النيمري بإعلان قوانين الشريعة في سبتمبر 1983م، و كسابقة الجنرال عبود قدم النيمري القضية الجديدة للعالم على أنها ذات بعد ديني

4- ما بعد ربيع الديمقراطية الثالثة في السودان 1985-2005

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى انفجار الوضع الشعبي في السودان و حصول انتفاضة 6 أفريل 1985م تتمثل في:

أ- التبادل المتكرر للسلطة بين الجيش و الأحزاب السياسية التقليدية

ب- تبادل التحالف التصارع بين الحزبين الكبيرين الأمة و الاتحادي

ت- أزمة جنوب السودان المستمرة من دون حل

ث- تزايد الفقر و الجوع و الحرمان و استمرار الكوارث الطبيعية (الفيضانات ،الجفاف ،الجوع) و لقد جرت الانتخابات العامة في السودان سنة 1986م و فاز فيها الحزبان الكبيران حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي و حزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة عثمان الميرغني و تولى السيد صادق المهدي برئاسة الحكومة الأولى التي أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية و كانت تضم أحزاب

[1]- د حمدي عبد الرحمان حسن ، **المرجع السابق** ، ص 119-120.

الاتحاد الديمقراطي "صابكو" التجمع السياسي لجنوب السودان جناح الدواجو الفدرالي و عجزت هذه الحكومة عن مواجهة تحديات السودان الداخلية و الخارجية [1].

وفي مارس 1986م تم إعلان كوكادام بين الحكومة السودانية و حركة التمرد،من وراء العسكريين وقد اعترضت عليه معظم القوى السياسية و السودانية مثل رفع حالة الطوارئ و إلغاء قوانين تطبيق الشريعة الإسلامية قوانين سبتمبر 1983م مع إلغاء الاتفاقيات الدفاعية موقعة مع أقطار أخرى إشارة إلى اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر

- ✓ وفي 16 نوفمبر 1988م تم عقد اتفاقية السلام السودانية بين الميرغني و جون قرنق إلا أن حادثة إطلاق النار على طائرة و زير الدفاع السوداني كانت بمثابة انتكاسة هذه الاتفاقية
- ✓ في فيفري 1989م سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الاثيوبية في يد قوات التمرد كما نشئت حركات التمرد في نوفمبر 1989 هجوما على مدينة الكرمك في النيل الأزرق، وقد استعادت القوات الحكومية تلك المدينة في بداية تحول سياسة الحكومة تجاه حركة التمرد، حيث اتجهت الحكومة إلى إعادة بسط سيطرتها على المناطق التي سبق الحركة إن استولت عليها[2].
- ✓ **دحر حركات التمرد:** لما جاءت حكومة البشير إلى الحكم في السودان في 30 جويلية 1989م بقيادة حركة الإنقاذ حيث كان جنوب السودان و مناطق من جبال النوبة في ولاية جنوب كردخان في يد المتمردين و ذلك بسبب انهيار القوات المسلحة السودانية و ضعفها لقمة التمويل و الدعم ، حيث بعد تولي البشير الحكم اهتم بإعادة هيبة الجيش السوداني و تأهيله ،وقم بحركة تجييش و تدريب واسعة في الشعب و استطاع دحر التمرد لإعادة السيطرة على أكثر من 90 بالمئة من الجنوب[3].

2- جولة المفاوضات الأولى أوت 1989م: أرسل وفد حكومي إلى أثيوبيا لمقابلة الرئيس الأثيوبي آنذاك منفستو هايلي مريام الذي كان يحتضن الحركة الشعبية و يقدم لها الدعم المالي و العسكري

---

[1]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص44.

[2]-مصطفي احمد انو الخير ، **المرجع السابق** ، ص25 .

[3]- د.إبراهيم العامر ، **المرجع السابق** ، ص 61.

مقابل إيواء السودان المعارضة الاثيوبية، وذلك بحسب تنويره بما حدث في السودان و قد تمخضت زيارة الوفد عن الإنفاق على عقد الجولة الأولى للمفاوضات مع الحركة الشعبية بأديس أبابا في أوت 1989م حيث تكون المجلس من العقيد محمد الأمني و ثمانية أعضاء و انضم إليهم في المفاوضات سفير السودان باثيوبيا عثمان النافع ووفد من الحركة الشعبية فقد كان برئاسة دلام اكول و عشرة آخرين حيث توصل الطرفان في النهاية إلى الاتفاق على إصدار بيان مشترك جاء فيه ما يلي :

- اعتماد التنوع في السودان
- اقتسام السلطة و المشاركة فيها
- التوزيع العادل للثروة و التنمية المتوازنة
- حسم قضية الهوية الوطنية
- تحديد العلاقة بين الدين و الدولة على أساس ديمقراطي يمنح الأغلبية المسلمة حقها في تسريح للمواطنين جميعا في الحقوق و الواجبات على أساس المواطنة [1].

3-جولة المفاوضات الثانية بنيروبي (30 نوفمبر،5 ديسمبر 1989م)

جاءت هذه المفاوضات بعد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا الإسلام و الذي أصبحت توصياته هي برنامج الحكومة للتفاوض مع الحركة الشعبية و ذلك بوساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، حيث توصلت المحادثات إلى الآتي:

- البند رقم 2 تم التوصل لاتفاق حول تقرير مؤتمر الحوار
- البند رقم 7 التوصل لاتفاق حول إقامة مؤتمر دستوري.
- البند رقم 8 التوصل لاتفاق حول إقامة الدستور الدائم [2].
- المبادرة الأمريكية أفريل 1990م
- تلبية لنداء الرئيس عمر البشير الذي دعا فيه الدول إلى المساعدة في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية تقدمت الوم أ بالمبادرة التالية:

---

[1]- ضياء الدين مكاوي ، **المرجع السابق** ، 259

[2]- **المرجع السابق** ،ص 260

- الإبقاء على السودان موحدا.
- تضييق الحكم الفدرالي في السودان
- تتم تسوية المشكلة عبر 4 مراحل

✓ **المرحلة الأولى**: وقف إطلاق النار بعد مضي 72 ساعة من التوقيع على هذا الإعلان.

✓ **المرحلة الثانية**: عقد اجتماع تحضيري في كنساسا.

✓ **المرحلة الثالثة**: الفصل بين القوات خلال ثلاثين يوما من انتهاء المؤتمر.

✓ **المرحلة الرابعة**:يبدأ المؤتمر أعماله بعد مضي خمسة و سبعين يوما من الإعلان المشترك[1].

2- **جولة مفاوضات 1991م**:حيث عرض الرئيس النيجيري إبراهيم بابا نجيدا رئيس منطقة الوحدة الإفريقية وساطته و فيها الطرفان.

حيث عقدت جولة مفاوضات في جوبا في ماي 1992 وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة، وجناح توريت برئاسة وليم نون و جناح الناصر برئاسة وليم وجناح الناصر برئاسة دلام أكول ، حيث لم يحرز هذا اللقاء أي تقدما يذكر، كما اتضح من البيان المشترك الذي توصل له الطرفان، بل تحدث على عموميات مثل النقد العرقي و ضرورة تقسيم السلطة.

3- **جولة جوبا الثانية في مايو 1993**:حيث كان بإمكان هذا الاتفاق وضح حد للحرب الأهلية لأنه أجاب على التساؤلات حيث اعترف بالتباين العرقي و الثقافي لأهل السودان و أن المواطنة هي أساس الحقوق و الواجبات، وانه لا يضار احد بسبب جنسه و لونه أو دينه كما يؤكد على المساواة بين المواطنين في السودان، ولكن هذه الجولة باءت بالفشل ومع نهاية 1993م تولت الوساطة المنظمة الحكومية للجفاف والتنمية (الايغاد) و تتكون من السودان ، إثيوبيا، كينيا، أوغندا ، الصومال إيريتيريا ، جيبوتي ، حتى تواصل الأمر كذلك إلى إبرام السلام في كينيا 2005 .

ولقد تميزت هذه الفترة بتوترات داخل السودان تمثلت في ما يلي:في 14 فيفري 1993 قامت قوات قرنق التي تنتمي إلى قبائل الدينيكا بقتل أكثر من 10 آلاف من قبيلتي الشلوك ا لنوير اللتين ينتمي إليها

[1]- د بهاء الدين مكاوي ، **المرجع السابق** ، ص 161.

مشار واكول كما عمدت على حرق أكواخهم في 10 يوليو 1993م و راحت قوات غرانق تهاجم مشار في كونفور مدينة ريفية جنوبية، حيث أسفر على القتال بين الجانبين عن مصرع الآلاف وتشريد ماكان قد تبقى من سكان المدينة .

شهدت مناطق المدن الجنوبية الثلاث (واط، ايور ،كونفور) قتالا ضاريا بين الفصلين الجنوبيين أسفر عنه مقتل ما يزيد عن نصف سكان مدن المثلث .

كل هذه الأحداث تدل على انفصال داخل الجماعات المسجلة في جنوب السودان و ذلك من اجل تحقيق الوحدة الداخلية و الحفاظ عليها[1].

وفي سنة 1998م استطاعت الحكومة السودانية توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن حركة التمرد جون قرنق وقد تبنت الاتفاقية حق تقرير المصير للجنوب ، ولكن تنفيذ هذه الاتفاقية واجه بعض الصعوبات على ارض الواقع، و نبذت الأطراف الجنوبية اتفاقية الخرطوم للسلام و انضمت لحركة جون قرنق كما تم الإعلان عن اتفاقية ماشكوس في 20 يوليو 2002 فيه وفد من حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي تضمن ابرز بنود منح تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها 6 سنوات ليقرر بعدها الجنوب الانفصال ام الاستمرار[2].

المطلب الثالث: مشكلة ابيي في ضوء الاتفاقيات الخاصة بجنوب السودان

تعتبر القضية من أكثر القضايا إثارة للجدل ضمن واقع و معطيات الوضع السياسي السوداني الحالي والذي يبدأ بشكل أكثر دقة ووضوح في المرحلة الجديدة التي عقبت إنهاء الحرب الطويلة في جنوب السودان

---

[1]–عمر سلمات ، **المرجع السابق** ، ص79-80.

[2]–دأتيم سايمون ميبور، **تأثير أزمة ابيي على السياسة الراهنة ،الخرطوم** ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي ،العدد التاسع ، نوفمبر 2008 ، ص01-02.

من خلال انتشار اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005م بين طرفي الصراع السوداني (الحركة الشعبية لتحرير السودان و حزب المؤتمر الوطني الحاكم).

1- **منطقة ابيي :مؤشرات الأزمة:** تقع منطقة ابيي بين منطقتي بحر الغزال وكردفان عالقة جغرافيا بين شمال السودان و جنوبه ، و تشكل موطن قبيلة الدينيكا نقوك، يحدها من الشمال أو الشمال الشرقي قبائل المسيرية ، البقارة الذين يقضون فيها معظم شهور السنة لرعاية أبقارهم في نهر كبير وقد اتسمت العلاقة بين نقوك و المسيرية بالتعاون القائم على رعاية مصالح الطرفية في الموارد، إذ عاش الطرفان ضمن حدود منفصلة خلال الحقبة الاستعمارية خلال العام 1905م عندما نقل الانجليز إمارات دينكا نقوك التسع من بحر الغزال إلى كردفان إداريا .

وبعد أن نال السودان استقلاله 1956م طرأت متغيرات سياسية عديدة جعلت الدينيكا و المسيرية في علاقة مواجهة مباشرة في معظم الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد ، وبالأخص جملة الأحداث المأساوية التي شهدتها المنطقة في سنة 1965م والتي قادت الدينيكا إلى مناصرة ثورة الانانيا الأولى، و هي ترى جيرانهم من المسيرية يحصلون على معاملة المميزة من قبل الحكومة المركزية، حيث تم إحراق 86 مدنيا من الدينيكا وهم على قيد الحياة في بابنوسية.

2- **جذور الأزمـــــــة:**

تعود جذور الأزمة إلى جغرافيا المنطقة و التي تتميز بوجود الموارد المائية و المراعي الخضراء مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث كانت قبائل المسيرية التي تقطن بالشمال من ابيي في منطقة بابنوسية و المجلد ترتحل إلى ابيي وكانت تصل في بعض الأحيان إلى جنوب بحر العرب، وهذا النزوح أثار نزاعا على الموارد بين قبائل المسيرية الحمراء العربية الأصل و الدينكا تفوق الإفريقية الأصل و تدعي الحركة الشعبية لتحرير السودان بضم هذه المنطقة لجنوب السودان بحكم وجود اغلبية من قبيلة الدينكا، وكان الحضور القبلي حاضرا بقوة في النزاع على هذه المنطقة[1].

[1]- د مولود سبع ، **المرجع السابق** ،ص 145.

ولقد وضع اتفاق اديس أبابا الموقع في سنة 1972م حدا للحرب الأهلية الأولى، و تضمن نصوصا واضحة بخصوص منطقة ابيي و ذلك من خلال استفتاء يجري حولها يخول اختيار مراضي ،كما مثل النفط متغيرا جديدا زاد من تعقيد أزمة ابيي عند اكتشافه في أواخر السبعينات و التنكر لحق أهلها في تحديد إرادتهم في الانتماء داخل جغرافيا السودان، كما كان لسياسات الحكومة المتعاقبة دور في تعزيز النزعة الدينية و التي خلقت بدورها نزعة عرقية[1].

في سنة 1988م نظم المسيرية أنفسهم ضمن ميليشيات عرفت باسم المرحليين و هاجموا مستوطنات دينكا نقوك في أبيس حيث استهدفت المستوطنات و المدنيين .

كما قامت المسيرية بهجمات خلال حرب أهلية ما بين 1983-2005 حيث قامت الميليشيات بقتل المدنيين و تدمير ممتلكاتهم في شمال الإقليم، كما قامت الحكومة باستخدام الميليشيات من اجل التخلص من السكان الذين ينتمون إلى دينكا نقوك و فتح الطريق من اجل استغلال احتياطي النفط، حيث اختفى الرئيس السوداني عمر البشير طابعا رسميا على الميليشيات باعتبارها كيانا قانونيا فباءت تعرف باسم قوات الدفاع الشعبية (pdf) في نوفمبر1989.

كما أدت الهجمات في التسعينيات إلى تكثيف هذه الحملة إذ أنها استهدفت المواشي بشكل متعمد في محاولة لتدمير المصدر الرئيسي لكسب الرزق لدى دينكا نقوك، مما أدى إلى زيادة نفور دينكا وغضبهم ،مما جعلهم ينشئون وحدات في حركة انانيا التمردية الثانية التي لعبت دورا محوريا في تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان splm[2].

ولقد مارست الكثير من الدول الإفريقية دورا في الوساطة لإنهاء المشكلة ،فقد لبى الرئيس السوداني عمر البشير مبادرة الرئيس الاوغندي يوري موسوفيني إذ اجتمع البشير مع جون قرنق لأول مرة في 2002/07/26 حيث تم الاتفاق على تضييق البند الخاص بحق الجنوب في تقرير المصير ضمن اتفاقية

---

[1]- د مولود السبع ،**المرجع نفسه** ،ص 146.

[2]– جوشو كريز ،**خلق الوقائع على الأرض –ديناميكيات الصراع في ابيي–،سويسرا** ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية ط1،2011،ص11-12

السلام و التي حدد بمدة انتقالية أمدها 6 سنوات و لكن الاتفاق لم يحسم القضايا الخلافية ، خاصة في توزيع الثروة النفطية و تعيين الحدود بين الأقاليم الشمالية و الجنوبية.

و استمرت الحرب الأهلية و بالمقابل جهود لحكومة السودانية لإنهاء الحرب إلا انه تم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول جانفي 2004م حيث وقعت بروتوكولات للسلام[1]،أدى التدخل الأمريكي إلى حلحلة الأزمة حيث زار المبعوث الرئاسي إلى السودان السيناتور السابق جون دانفورت معقل المفاوضات في نيفاشا و قدم اتفاق حول أبيي[2].

المبحث الثالث: انعكاسات وتداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا

ساهم النزاع العرقي و الديني و التشابك في المصالح بين القوى في السودان في ظهور تغيرات جذرية خارطة السودان ، و بروز قوى سياسية في جنوب السودان، حيث غابت الديمقراطية عن الأجواء السودانية و هو ما كان له عظيم الأثر في تعزيز و تصميم الجنوب للانفصال، هذا بالإضافة إلى التفاوت الخطير في توزيع الدخول و الثروات، كل هذه الأسباب أدت إلى توترات داخل السودان نجمت عنها بالسودان بالنهاية إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005 حيث أنهت سنوات طويلة من الحرب الأهلية بين شمال و جنوب البلاد ، بأن يتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في 2011/01/09م للمشاركة في الاستفتاء ومن ثم الانفصال و إقامة احدث دولة في العالم.

المطلب الأول: اتفاق نيفاشا و استفتاء تقرير المصير

تكتسب الأزمة السودانية أبعادا جديدة في هذه الفترة، بسبب اتفاقية السلام الشامل2005و التي تقضي بالانتخابات و الاستفتاء على تقرير المصير بالنسبة لمواطني جنوب السودان و هذا ما يجعل السودان في وضع خاص من بين كل الدول العربية لأنه أول دولة توجه خطر الانفصال ، كما أنها الدولة الوحيدة في العالم التي توجد فيها بعثتان أمميتان للتدخل المسلح في الجنوب و دارفور .

---

[1]–د مولود السبع ، **المرجع السابق** ، ص 145.

[2]– السودان ، **إخراج أبيي من نفق الأزمات ، تقرير المجموعة الدولية حول إفريقيا** ،بروكسل ،أكتوبر 2007، ص03

✓ **نشأة الحركة الشعبية و أهم أهدافها:**

ظهرت هذه الحركة اثر فشل اتفاقية أديس أبابا في الوصول إلى تسوية وطنية تاريخية تراعي خصوصية الجنوب فهي لم تعبر عن إرادة وطنية واسعة و لقد برزت في الساحة العسكرية و السياسية منذ 1981م و ذلك عندما اعفي الرئيس السابق جعفر النميري حكومة ابيل البر و حل مجلس الشعب الإقليمي و قام بتقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم، كما قام كذلك بدمج القوات الجنوبية في الجيش و ترحيلها إلى الشمال و هو ما رفضه الجنوبيين و اعتبروه إلغاء الاتفاقية "اديس ابابا" و قصد هذا التقسيم إضعاف الجنوب و تفكيك و حدته و تماسكه في مواجهة السلطة المركزية، و رأى العديد من الجنوبيين في دعم "**جوزيف لاقو**" للتقسيم بأنه يتنافس على كسب الرئيس النميري و للحصول على المناصب السياسية، ومن أسباب قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان تطبيق جعفر النميري تطبيق جعفر النميري قوانين الشريعة الإسلامية 1983م، حيث يرى الحركة إن التنوع المعاصر اثنيا أو ثقافيا أو دينيا يشكل جزء من أهدافنا وان نصهر جميع عناصر التنوع التاريخي لتنشئ امة سودانية [1].

ومن ابرز قيادات الحركة الشعبية هم من قبائل الدينكا ، ومن بينهم جون قرنق و " سلفاكير ميار ديت الرئيس الحالي للحركة و "دينق" وزير الخارجية الأسبق، وكذلك قبيلته النويربانون في المدينة الثانية ومن بينهم دباك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان و فاولينوماتيب قائد اكبر قوات صديقة سابقة للحكومة و كذلك قبيلة الشلك.

أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان

4- إقامة نظام علماني بحكم السودان و يفصل الدين عن الدولة.

5- إعادة توزيع السلطة و الثروة بين الشمال و الجنوب و بناء السودان جديدة يقوم على المشاركة الشعبية لكل اثنية عرفية في جنوب السودان.

6- مشاركة المناطق المهمشة في إدارة المركز الخرطوم

[1]- يمينة لخشين ، **المرجع السابق** ، ص30

7- إلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور السوداني

ولقد تمكنت الحركة من احتلال حوالي 80 بالمئة من أراضي الجنوب مه نهاية 1989م و قامت بمعارك دمرت مدن كبيرة و قتلت العديد من الأرواح وصلت 900000 شخص توفو نتيجة الحرب، كما كسبت الحركة تأييد خارجي[1].

✓ **اتفاق نيفاشا و أهم ما تضمنه من مبادئ**

تعتبر معاهدة السلام التي وقعت في نيروبي كينيا في 9 جويلية 2005م تتويجا لسيرورة تراكمية من المفاوضات الشاقة، بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ أن تشكلت في شهر أيلول 1993م لجنة دائمة السلام في السودان، تضم سبعا من الدول إفريقيا الشرقية و دعت الحكومة و الحركة الشعبية إلى أول لقاء بينهما تحت مطلة إبعاد في مارس 1994 ثم مايو 1994 في نيروبي، وقد وقع هذه المبادرة التي سميت إعلان مبادئ الاتحاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق و الحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار و لكنها باءت بالفشل .

لقد جاءت معاهدة السلام اتفاقية نيفاشا على استفتاء الجنوبيين فقط لتحديد خيارهم بين الانفصال أو الوحدة مع الشمال في جويلية 2011م وعلى تحديد الانفصال بنسبة 50 بالمئة+1 من الصوتين[2]، و حددت النصاب بنسبة 60 بالمئة من المسجلين حدا أدنى لاعتماد نصاب التصويت و بحسب الاتفاقية فان استفتاء يجب أن يعقد قبل انقضاء الفترة الانتقالية و مدتها 6 سنوات ليقول أهل الجنوب بموجبه رأيهم في بقاء الإقليم كجزء من السودان أو إعلان ع الانفصال و من الناحية العملية فان جنوب السودان انفصل سلفا من شماله، فالإقليم حكومته مستقلة و جيشه الموازي و شرطته، ويمارس السيادة الكاملة على ترابه في إجراء يشبه إلى حد كبير ما يحدث في كردستان العراق[3].

---

[1]-يمينة لخشين،**المرجع السابق**،ص35.

[2]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ،ص 66

[3]- دعبد الوهاب الأفندي ،**الأزمة السوداني ،وقة لعرضها على الأمانة العامة في اجتماعها مع الأمين العام** ، المرفق رقم 44 ،2009/03/2 ،ص 07.

و تشكل اتفاقية نيفيشا 2005م مجموعة من الاتفاقيات المستقلة حول مواضيع مختلفة وقعت في تواريخ متفاوتة منذ صيف 2002م

- ✓ **الوثيقة الأولى**: تعرف باسم بروتوكول ماشاكوس على المدينة التي وقعت فيها في جويلية 2002م وهي تنص على أجراء استفتاء حول تقرير المصير
- ✓ **الوثيقة الثانية**: سبتمبر 2003 توصلت الأطراف إلى اتفاق على التدابير الأمنية حيث ينص على انسحاب القوات الشمالية من الجنوب و قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج الشمال إضافة إلى تشكيل قوات مشتركة مدمجة.
- ✓ **الوثيقة الثالثة**: ديسمبر 2003م تم التوصل إلى اتفاق توزيع الثروات و قد نظم هذا الاتفاق على تسوية المسائل المالية و إدارة وزارة المالية و اعتماد نظامين مصرفيين احدهما إسلامي في الشمال و عادي في الجنوب.

و قد وقعت ثلاث اتفاقيات أخرى في مايو 2004م

الأول: ممارسة السلطة السياسية بشكل مشترك و بحسب هذه الوثيقة يبقى السيد عمر البشير رئيسا و الكولونيل جون جرنغ نائبا للرئيس .

الثاني: إنهاء الصراع في جنوب كردفان حيال النوبة و النيل الأزرق[1].

ولقد نصت اتفاقية السلام الشامل على ما يلي:

8- وحدة السودان و الإدارة الحرة لشعبه.

9- العدالة و الحكم الديمقراطي و المساواة و العدل لجميع مواطنين السودان ومن حق أهل الجنوب و إدارة الحكم في إقليمهم و لهم الحق في تقرير مصيرهم عبر استفتاء.

10- المواطنة كأساس معيار الأهلية للمنصب العام بما في ذلك رئاسة الجمهورية و الخدمة العامة

[1]- **المرجع نفسه** ،ص 20.

11- جنوب السودان جيش خاص به و جيش خاص بالحركة الشعبية، مع وجود قوات مشتركة مدمجة من الجيشين في أثناء الفترة الانتقالية

12- على مستوى السلطة نصت الاتفاقية على مستويات الحكم مستوى قومي و جهاز حكم على مستوى الإقليم الجنوبي ثم على مستوى ولائي لكافة و لآيات السودان [1].

13- كما تعتبر منطقة ابيي غنية بالنفط حيث تنتج 500 ألف برميل و تمثل 5 بالمئة من نفط السودان، لذلك فقد استثنتها الاتفاقية واضعة لها بروتوكولا خاصا كجنوب النيل الأزرق و جبال النوبة.

14- عائدات النفط تم تقسيمها بنسبة 50 بالمئة للحركة و 50 بالمئة للحكومة السودانية

15- توظيف أبناء الجنوب في الوزارات و المؤسسات الاتحادية بنسبة 20 بالمئة.

✓ **إعلان جوبا و نتائج الاستفتاء:** العلاقة بين الجنوب و الشمال لم تكن مستقرة، مما أدى إلى ظهور اتفاق بين عدد من الأحزاب المعارضة و الحركة الشعبية و حزب الأمة القومي و الحزب الشيوعي في الفترة ما بين 26 و30 سبتمبر 2009م و أهم ما تضمن إعلان **جوبا:**

16- إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير و الدستور الانتقالي.

17- وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية أكتوبر 2009م لضمان حق الجنوبيين في الاستفتاء.

18- ترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب قبل الانتخابات

19- تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي.

20- الالتزام بتقرير هيكلة التحكم الدولية حول حدود ابيي

ولقد تم تشكيل مفوضية استفتاء جنوب السودان في جويلية 2010م وقام أعضاءها التسعة المعينون من قبل رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول له و أعضاء المجلس الوطني بأداء اليمين في 6 جويلية 2011م[2].

---

[1]- د عبد الوهاب الافندي ،**المرجع نفسه** ،ص40.

[2]-توفيق المدني ،**المرجع السابق** ، ص 20.

حيث قامت الحكومة السودانية بإنشاء 2100 مركز اقتراع منها 14000 في الشمال و 7000 في الجنوب و صنعت 139000 صندوق اقتراع: كما قامت بطباعة 208 مليون بطاقة اقتراع و بلغت التكلفة الأولية المقدرة حوالي 312 مليون دولار : حيث أعلنت المفوضية الاستفتاء أن نسبة المشاركة بلغت 97.58 بالمئة حيث صوت ما يقارب98.83 بالمئة الانفصال فيما اختار 1.18 بالمئة قرار الوحدة ، وبلغت نسبة المشاركة في الشمال 60 بالمئة حيث كانت النسبة في الجنوب 99 بالمئة .

وقد تم الإعلان عن دولة جنوب السودان المستقلة ثم إفريقيا في 2011/08/09م وجدد الحركة الشعبية اسم الدولة بجمهورية جنوب السودان و عاصمتها جوبا كما اختارت العملة الرسمية للبلاد وهي الجنيه و اختارت النشيد الوطني[1].

فبعد الانفصال هل تستطيع جمهورية جنوب السودان أن تكون دولة قوية؟

المطلب الثاني: دور القوى الخارجية في انفصال جنوب السودان

بعد انتهاء عملية الاستفتاء والإعلان الرسمي عن قيام دولة جنوب السودان في 2011م وسط ترحيب أمريكي و إسرائيل و أوروبي كان ذلك أول تداعيات الصراع السياسي العنيف بين دولة السودان و جنوب السودان و الذي ساهم فيه بشكل كبير التدخل الإسرائيلي و الأمريكي في المنطقة لتحقيق أطماع اقتصادية و إستراتيجية وكانت السودان بوابة الدخول في إفريقيا لإتمام عملية التفتيت و التجزئة : مما اثر سلبا على السودان و على جنوب السودان و دول الجوار العربية و الإفريقية.

1- دور الدول العربية و الإفريقية و الأوروبية في الانفصال

أ- **مصر**: نجد من المواقف العربية موقف مصر و الذي عارض اتفاق نيفاشا 2005لانه يحوي بنودا تؤدي إلى انفصال جنوب السودان : الأمر الذي يهدد نصيبها من مياه نهر النيل : فقد حاولت مصر الجمع بين الطرفين : فهي كانت تخشى قيام دولة غير مستقرة بجنوب السودان [2].

[1]- أ د دريد الخطيب ، **المرجع السابق** ،ص391

[2]- **المرجع نفسه**، ص 392.

ب-**الدول الإفريقية:** تولى الرئيس النيجيري إبراهيم بابا نجيدا رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية حيث سعى لإجراء حوار بين الحكومة السودانية و المتمردين.

21- **أثيوبيا:** قدمت أثيوبيا دعما كبيرا لحركات التمرد خاصة في عهد الإمبراطور الراحل "هيلا سيلالي و الرئيس السابق منغستو هايلي مريام حيث ساند الحركة الشعبية في 1983 فاتحا لها الأراضي الإثيوبية لتدريب متمردي الجيش .

غير انه بعد سقوط نظام نمنغستوا 1991م تم طرد قوات الجيش الشعبي من داخل الأراضي الإثيوبية، وتوقف الدعم الأثيوبي لمتمردي الجيش الشعبي ، ثم ساءت العلاقات من جديد في منصف التسعينات و خاضت قوات أثيوبيا و ايريتيريا و أوغندا ضد الجيش السوداني بدعم أمريكا، بعد ذلك خاضت أثيوبيا حربا ضد ايريتيريا استمرت عدة سنوات ومن بعد تحسنت علاقات أثيوبيا مع الخرطوم تدريجيا .

أما اليوم فترتبط أثيوبيا بعلاقات جيدة مع جنوب السودان ، كما أن الموقف الرسمي الأثيوبي بين الاستفتاء على تقرير المصير هو قرار شعب جنوب السودان في تقرير المصير ، ولكن بتحفظ نتيجة تخوف الدولة من إثارة التغيرات الانفصالية في أثيوبيا ، لاسيما أن الدستور الأثيوبي ينص على حق القوميات في الانفصال.

- ✓ **موقف ايريتيريا** :عبر عن الموقف الديبلوماسي الإيريتري في قوله أن بلاده وحدة السودان ، لكنها في الوقت نفسه لن تعارض الانفصال .
- ✓ **كينيا:** تدعم كينيا خيار الانفصال جنوب السودان اعتقادا منها انه يخدم مصالحها لكنها بالمقابل تقف مع وحدة السودان لتعددها الاثني و تخوفها من انتقال عدوى الانفصال إلى بيتها الداخلي[1]

[1]- توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص 119-120.

ج- **الدول الأوروبية:** لعبت دورا بارزا في اتفاق أديس أبابا 1972 و ذلك عن طريق المنظمات الكنيسية السويد الدانمارك، النرويج، بريطانيا، سويسرا، كما استأنفت الحوار مرة أخرى 1999 حيث طرحت قضايا التسوية السلمية و الديمقراطية بالإضافة إلى فصل الدين عن الدولة.

وحقيقة الأمر أن السياسة الأوروبية تقوم بدور المساند لاستراتيجية الأمريكية في السودان و لمنطقة القرن الإفريقي الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي بما يخدم مصالحها و أهدافها العليا.

2- دور إسرائيل و الو.م.أ في انفصال جنوب السودان

أ- **دور إسرائيل في تفكيك السودان:**أن العلاقة بين الانفصاليين في جنوب السودان و إسرائيل لم تكن سرية قط منذ عصر جون فرنق الذي اتسم بعلاقة مباشرة مع الكيان الصهيوني و حصل على تمويل و تسليح لحركته إبان معارك القتال في 1990 [1].

حيث يمثل جنوب السودان خيارا استراتيجيا لإسرائيل حيث تساعد إسرائيل في حل مشكلة نقص الطاقة التي تعانيها، فضلا عن رغبة تل أبيب في الحصول على مياه نهر النيل و السيطرة عليها، بحيث تصبح علاقة إسرائيل بالدولة الجديدة وورقة تستخدمها إسرائيل ضد مصر حيث تم الاعتراف بدور إسرائيل بدولة جنوب السودان في اليوم الثاني لقيامها[2].

ب- موقف أمريكا من انفصال جنوب السودان:

بدأ الاهتمام الأمريكي لجنوب السودان يتزايد تحت تأثير ثلاثة عوامل :

1- نجاح الحكومة السودانية باستخراج النفط و استثماره في أواخر تسعينات القرن الماضي حيث بدأت الشركات الأمريكية تضغط على حكومتها و بدأت الحكومة تضغط على شمال السودان من اجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الجنوب تكون الو م ا هي الراعي

---

[1]- صداح أحمد الحباشنة ، **العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان**، الأردن ،مجلة العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة، الأردن ،2012/05/15،ص 18-19.

[2]- عطية عيسوي ،**دولة جنوب السودان دفء مع إسرائيل وبرودة اتجاه العرب** ، شبكة الجزيرة ،أغسطس اب 2011،ص 03.

الأساسي له ،حيث ترى ألوم أ أنه وبحلول 2015 فإنها ستحصل على ربع وارداتها البترولية من إفريقيا بدلا من منطقة الشرق الأوسط .

2- أما العامل الثاني فهو أن ألوم أ تريد أن تكون السودان نقطة ارتكاز محورية لقواتها في شرق إفريقيا والصحراء الكبرى .

3- إضفاء الطابع الديني على النزاع بين شمال السودان وجنوبه .

وتبقى سياسة ألوم أ اتجاه ملف جنوب السودان هو إعادة صياغة المنطقة طبقا لمصالحها ،ولقد نجحت ألوم أ في أن تكون الراعي لإنفاق مشاكوس 2002ونيفاشا2005 [1].

المطلب الثالث : تداعيات انفصال جنوب السودان على دولة السودان

جرى الاستفتاء على تقرير المصير بتاريخ 2011/01/09م وامتد لغاية 2011/01/15 حيث تواجه دولة جنوب السودان تحديات وتأثيرات في جميع المجالات ،مما انعكس ذلك على أمن واستقرار دولة السودان نتيجة لاقتطاعها جزء من أراضيها بالإضافة الى تطور التوترات والأزمات داخلها.

1- تأثير الانفصال على دولة السودان

أن السودان فقد ما يقارب ثلث مساحته ،فمن حيث الجغرافيا و السكان فقد تقلصت المساحة الجغرافية إلى 1882000كلم2 و صار عدد السكان 33419625مليون نسمة ,فبروز الإقليم الجنوبي كدولة قائمة بذاتها ألغى بالنتيجة الحدود الجنوبية القديمة, و أوجد حدود جنوبية جديدة تمتد من أثيوبيا شرقا و حتى أفريقيا الوسطى غربا, و هي حدود يبلغ طولها 2000كلم ,تغطي مساحة كبيرة مما يعرف بالحزام السوداني الممتد حتى غرب أفريقيا .كما فقد هذا الأخير ثلثي عائداته من النفط نظرا إلى أن معظم حقول النفط في الجنوب حيث ستنخفض عائدات الشمال من البترول إلى4مليارات دولار سنويا ,و لكن الحكومة السودانية ستستفيد من عائدات مرور بترول جنوب السودان من أراضيها و هو في طريقه للتصدير حيث تقدر

[1]-أ د دريد الخطيب ، **المرجع السابق** ، ص391-392.

العائدات بـــ: 500مليون دولار سنويا و بذلك يكون انخفاض عائدات الشمال من البترول جراء انفصال حوالي 70 بالإضافة إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية تتمثل في:

أ- على المستوى الاقتصادية :

- ✓ انخفاض الاحتياطي بالعملات الأجنبية الذي يعادل المقابل الأجنبي لحصة الجنوب من النفط والتي انخفضت إلى 50 %من ايرادات الحكومة .
- ✓ مشاكل في الدين الخارجي فضلا عن تأثير حصة السودان في اتفاقية مياه النيل في ظل الأزمة الحالية.
- ✓ زيادة الضرائب والرسوم الجمركية بالإضافة إلى تقليص الخدمات العام مما سيؤثر سلبا على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان ورفع الدعم عن السلع مثل السكر مما سيؤدي إلى الغلاء والتضخم في الأسعار .

ب- على المستوى السياسي :

أدى انفصال جنوب السودان وتحقيقه لتقرير المصير سوف ينمي لدى المناطق الأخرى بأن تطالب بالانفصال ونذكر منها "الازمة في اقليم دارفور والتي يتوقع حدوث انفجار ،وهذا ما حصل فعلا حيث لم تحل الازمة الى حد الان .

جنوب كردفان والنيل الأزرق :إثر انفصال برزت مشكلة الحدود لمسألة جنوب كردفان والنيل الأزرق ،وهناك تخوفات من الحكومة لاستغلالها ضد الحكومة المركزية .

وقوع الحكومة في أزمة نتيجة فشلها في المحافظة على وحدة البلاد ،مما فقدها الشرعية السياسية وهو ما يستدعي اقامة حكومة انتقالية تعمل على عقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل دولة الشمال وكيفية حكمها [1].

المبحث الرابع :دولة جنوب السودان :مسار البناء وتحديات الواقع

جمهورية جنوب السودان رقعة جغرافية لم يشهد قبائلها المختلفة ترابطا قويا إلا حديثا بعد الاستقلال

[1] -يمينة لخشين ، **المرجع السابق** ،ص 89.

2011/01/09 والتي أدت إلى انهاء حرب أهلية بين الشمال والجنوب دامت 22 سنة قتل خلالها ما يقارب 2.5مليون جنوبي ،حيث تعتبر تحولا مهما أدخل جمهورية جنوب السودان في المجتمع الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة وبالطبع إن بروز دولة جديدة تصاحبه تحديات كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نظر لكي يترجم الاستقلال السياسي الى مستوى معيشة عالي لشعب الجنوب .

المطلب الأول : تأثير الانفصال على جمهورية جنوب السودان

تختلف دولة جنوب السودان عن سائر الدول الافريقية التي نالت الاستقلال قبلها في أن جنوب السودان كان شبه مستقل لمدة ست سنوات قبل استقلاله الرسمي في 2011 ،خلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية مكنتها من اقامة الدولة الجديدة [1].

حيث قال الرئيس في عمر البشير في كلمة بثها التلفزيون السوداني *اليوم تسلمنا النتيجة ونقبلها بصوت مرحب لأنها تمثل إرادة الجنوب * وعزز الرئيس سيلفاكير مياريديت المزاج التصالحي بقوله في اجتماع للحكومة السودانية بالخرطوم *أن الرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني يستحقان المكافأة وأكد أن الانفصال ليس نهاية الطريق ولن نكون أعداء مشددا على بناء علاقات قوية بيننا ، والحدود بين الشمال والجنوب ستكون حبرا على الورق فقط*.

كما جدد الرئيس البشير التزامه حماية الجنوبيين في الشمال والعمل على حل المشاكل العالقة بينهما قبل انشاء دولة جنوب السودان ، وبعيد إعلان نتائج الاستفتاء صدر الموقف الدولي الاول على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون قبل أن يتحدث الرئيس باراك أوباما عن الأمر ، وجاء في بيان أصدره البيت الأبيض نيابة عن شعب الو م أأبعث بتهاني إلى شعب جنوب السودان بالإستفتاء الناجح الذي إختارت فيه غالبية كاسحة من الناخبين الاستقلال وبالتالي أعلن عزم الو م أ على أن تعترف رسميا جنوب السودان دولة مستقلة ذات سيادة [2].

1/ أهم القضايا العالقة في العلاقات بين دولة السودان وجوب السودان بعد الاسقلال

إن إنفصال جنوب السودان عن شماله لم يحسم سوى وجه واحد من وجوه العلاقات بين المتشابكة بينهما ، فثمة قضايا عالقة لم يتم حسمها بعد منها مايعرف قضايا مابعد الاستفتاء ويأتي على رأسها أبيي ، ترسيم الحدود ، الجنسية ،النفط ، الديون الخارجية لما تحويه من مخاطر قادرة على تفجير الأوضاع.

---

[1] – دلام أكول أجاوني ، **دولة جنوب السودان :مسار البناء وتحديات الواقع** ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 24 فيفري 2014 ، ص03

[2] –توفيق المدني ، **المرجع السابق** ، ص105

أ/ قضية أبيي :

لم تحسم اتفاقية نيفاشا تبعية هذه المنطقة لدولة جنوب السودان أم لدولة السودان ،وقد تطلبت هذه الحالة عقد بروتوكول خاص بأبيي في إطار اتفاقية نيفاشا نص على إجراء استفتاء للسكان لتحديد مصير المنطقة وضمان نصيب لها من النفط ، وكان مقررا إجراء استفتاء في يونيو2011[1]،إلا أن الانتخابات لم ترى مما نجم عن هذا الوضع اشتباكات واسعة، حيث اجتاحت القوات المسلحة السودانية الشمالية منطقة ابيي ماي 2011، وتسبب في فرار سكان المدينة الذين تقدرهم وسائل الإعلام بـ100ألف نسمة ، وقد جاء هذا الهجوم على خلفية محاولة من الحركة الشعبية لجنوب السودان تأمين وجود عسكري بالمنطقة حيث أعلنت الحكومة في الخرطوم أنها لم تغادر أبيي إلا بعد حسم الموقف بشأنها في إطار تفاهم سياسي ، حيث انتهى النزاع بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1990 الذي يجيز نشر 3200 جندي أثيوبي إضافة إلى 50 عنصرا من الشرطة للفصل بين الجانبين [2] .

ب/ ترسيم الحدود :

تعد مسألة الحدود بين الدولتين إحدى قضايا الجدل بينهما ،وتمتد 2010كم وطبقا لاتفاقية السلام الشامل ، فقد تم اعتماد خط الجنوب كما كان في وقت الاستقلال 1956، وتقع الأراضي المتنازع عليها في 7 مناطق منها ابيي ومثلث يليمي ،حيث توقفت عمليات ترسيم الحدود بسبب إشكالية مدينة كاكا التجارية لأعالي النيل بالجنوب ، ولكن في المقابل توجد وثيقتان صدرتا في 1923و1929 توضحان نقل مدينة كاكا من أعالي النيل بالجنوب إلى جنوب كردفان بالشمال وهو ما لم تعترف به الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان .

ج / تقاسم المياه :

إن دولة جنوب السودان هي البوابة الجنوبية لمياه النيل إذ تعبر منها المياه المتدفقة من الهضبة الأثيوبية إلى ناحية الشمال السوداني ثم إلى مصر ،وهو ما يجعل دولة جنوب السودان تمثل أهمية كبرى للاستقرار في السودان ومصر والعكس ، حيث لابد من اعادة تقسيم المياه بين الشمال والجنوب ومصر .

د/ الخلافات حول تقسيم إيرادات النفط:

حيث رفضت جوبا بعد الاستقلال اقتراح الخرطوم بشأن الاستمرار في تقسيم إيرادات النفط ،ومن ناحية أخرى فإن دولة جنوب السودان لا تمتلك منفذ بحري وتعتمد على ميناء بورسودان السوداني في تصدير نفطها[3]

---

[1] – صداح أحمد لحباشنة ، **المرجع السابق** ، ص 23

[2] – د أماني الطويل ، **مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب** ، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،يوليو 2011.

[3] – صداح أحمد لحباشة **المرجع السابق** ،ص 24

حيث تم الاتفاق رسوم عبور نفط الجنوب والتي تقدر حسب تقديرات 2013 بنحو 1.7 مليار جنيه سوداني [1] .

2/ تحديات بناء مؤسسة الدولة في جنوب السودان

أ/ التحدي الأمني :

تعاني دولة جنوب السودان من انقسامات قبيلة تتسم بتاريخ من التعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد ، ولأسباب عرقية وثقافية ، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخيا ،كما تجددت بسبب طبيعة مخرجات انتخابات 2010، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيرا سلبيا في صفوف مرشحي المعارضة وجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدنكا اضافة إلى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من الترهيب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات إعتقال تعسفية ، وتدخلا قويا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان تدخلا مباشرا في عملية الاقتراع ، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي .

وفي هذا السياق أعلن ثلاث قيادات من الجنوب عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة ، وكان بين هؤلاء جورج أثور(متحالف مع الحزب الوطني في الشمال) المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد ياويا المرشح للمجلس التشريعي وجابولك جاي الذي كان يأمل تعيينه في منصب مفوض إقليمي ، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان [2] ، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن عدد القتلى تجاوز 2300قتيل في النصف الأول من 2011 ، حيث تتداخل الاسباب والدوافع التي ادت الى هذه التمردات وتتمثل في :

4- التنافس على السلطة

5- التنافس القبلي على المناطق الرعوية والزراعية

6- طبيعة مجتمع جنوب السودان القبلي ،والذي يكون فيه الولاء للقبيلة ليس للدولة ،حيث يتم الاستحواذ على السلطة باسم القبيلة وتوجد ثلاث قبائل كبرى تتمثل في :

- ✓ القبائل النيلية 65
- ✓ القبائل النيلية الحامية
- ✓ القبائل السودانية

---

[1] – مايكل جيجر ، مسلم الأمير ، **السودان النشرة القطرية استعراض موازنة السودان 2013**، العدد رقم 01 ،2013 ، ص14

[2] – د أماني الطويل ، **تداعيات الموقف الامريكي من الانتخابات السودانية** ، جريدة النهضة المصرية ،16-04-2010

ب/ التحدي الاقتصادي :

بالرغم من ثراء الموارد الطبيعية إلا أن مؤشرا ت الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة متدهر حيث تشير الاحصائيات بأن دخل الفرد في جمهورية جنوب السودان أقل من 150، وان اكثر من 10 % من الاطفال يموتون قبل أن يبلغوا الخامسة ،و75 % من البالغين أميون ،كما تنعدم البنية التحتية سواء الفنية البشرية المتعلقة بتوفير المهنيين القادرين على ادارة الدولة ، أو الانشائية المتعلقة بقدرة الدولة على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والامنية ، بالإضافة إلى ضعف الانتاجية الزراعية حيث لا يزرع من أرض الجنوب أكثر من 4.5 % مما هو صالح للزراعة[1] ، بالإضافة الى أن الدولة حبيسة ليس لديها منفذ بحري كم أن نسبة الأمية في جنوب السودان ترتفع الى نسبة 80 %مما يشكل عائقا أمام تطورها وازدهارها . كما يقدر معدل التضخم 79 %طبقا لتقديرات ماي 2012 ويقدر اجمالي الناتج المحلي 10.62 مليار دولار.

3- اتفاقية التعاون المشترك بين دولة السودان وجنوب السودان ن واثرها على اقتصاديات الدولتين

تم التوقيع على الاتفاقية في أديس أبابا في ظل حضور اقليمي ودولي وإعلامي كثيف في 28 ديسمبر 2012م ، وكان هدفها معالجة القضايا العالقة والتي ذكرناها سابقا ، وهي ثماني اتفاقيات :اتفاقية الترتيبات الأمنية ، الاتفاقية الاطارية للتعاون في القضايا البنكية ، اتفاقية التجارة والقضايا ذات الصلة ، اتفاقية اطارية بشأن تسهيل فوائد ما بعد الخدمة ، اتفاقية النفط ، اتفاقية بشأن مسائل اقتصادية معينة والاتفاقية الخاصة بأوضاع المواطنين في البلدين ، اتفاقية ترسيم الحدود .

ويمكن أن يحقق هذا التعاون مكاسب للدولتين منها :

- **تطوير العلاقات التجارية** من أجل نقل التكنولوجيا ،وتوفير مقومات الانتاج وتبادل المنافع ،حيث من المتوقع أن يؤدي استئناف التجارة واعادة ضخ النفط بين البلدين الى خفض الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية في الجنوب وخاصة الغذائية

- **الاستقرار السياسي والأمني** : ان الاستقرار السياسي والحكم الراشد لن يتحقق في البلدين إلا بجعل السلام أولوية .

---

[1] – المسلمي الكباشي ،**جمهورية جنوب السودان** ، امكانات كبيرة وتحديات أكبر ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، يوليوا2011،الساعة 13:46بتوقت مكة على الموقع الالكتروني :

Studies.aljazzera.net

- **التفكير الاستراتيجي لإدارة النفط** : ان ضخ النفط عبر جمهورية جنوب السودان ،واتفاق الدولتين على رسوم عبور يساعد الطرفين على إنشاء علاقات تجارية يستفيد منها الطرفين ، بالاضافة الى استخدام ميناء بورتسدان لنقل البضائع غير النفطية ، لأن دولة جنوب السودان حبيسة .
- **تأسيس شراكات استراتيجية** : من خلال الاعتراف بالتعاون بين البلدين في المسائل البنكية والسياسة المالية من أجل السيطرة على التضخم ،حيث تعاني دولة جنوب السودان من أكبر معدل للتضخم على مستوى العالم بنهاية 2012حسب تقرير صندوق النقد الدولي [1]

تساهم اتفاقية التعاون المشترك إلى حل العديد من الأزمات في كلا الدولتين خاصة مع ارتفاع المواد أسعار المواد الغذائية في دولة جنوب السودان وأزمة انخفاض الجنيه السوداني ووقوعها في أزمة مديونية حادة ، إلا أن الاتفاقية لم تتعدى إلا أ تكون حبر على ورق ولم تفعل بسبب التوتر بين الدولتين والأزمة التي تعاني منها دولة جنوب السودان[2].

المطلب الثاني: الازمات التي تواجهها دولة جنوب السودان

بعد عقود من الحروب ،يواجه جنوب السودان مصاعب جسيمة فالبلد الجديد يضم 8 ملايين نسمة يعتبر من اقل بلدان العالم نموا، وهو متأخر عن بقية بلدان افريقيا جنوب الصحراء من حيث التقدم في تحقيق اهداف التنمية التي تحددها الامم المتحدة ، حيث يعيش نصف سكانه في مستوى دون خط الفقر ، بالإضافة الى النزاعات السياسية التي عرفتها، حيث انفجرت رقعة النزاع بين قبيلتين الدينيكا التابعة للرئيس سلفاكير و النوير لنائب الرئيس رباك مشار[3].

1- جذور الصراعات الاثنية داخل دولة جنوب السودان:

تشكل قبيلة الدينيكا الغالبية العظمى من سكان الجنوب و التي تقدر ب 80 بالمئة وهي حاضرة بقوة في رئاسة الدولة و الجيش بالإضافة الى قبيلة النوير التي تنافس على السلطة، حيث تعتبر الصراعات الاثنية من مخلفات الحرب الاهلية التي عاشتها جنوب السودان و التي دامت اكثر من 20 سنة بين المتمردين الجنوبيين و سلطات الخرطوم ، وتنحدر قادة جنوب السودان وفي مقدمتهم الرئيس سلفاكير من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي اسسه الزعيم التاريخي للتمرد في جنوب السودان الجنرال جون قرنق الذي لقي

---

[1] – د بدر الدين محمد علي ، **اتفاقية التعاون بين دولتي السودان وجنوب السودان** ، بريطانيا ، قراءات إفريقية متخصصة ، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الافريقية ، العدد الخامس عشر ،مارس 2013،ص 38-39 .

[2] – خالد التيجاني ، **السودان وجنوب السودان :صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات** ،قطر ،مركز الجزيرة للدراسات ، أغسطس 2013،ص03

[3] –نشرة صندوق النقد الدولي ،**جنوب السودان يواجه عقبات كأحدث بلد في العالم** ،18 يوليو2011 ،ص01

مصرعه في 2005، ويترأس سلفاكير الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان[1]، كما ينتمي نائب الرئيس زياك الى قبيلة النوير والتي تقدر بنسبة 20 بالمئة، الا انه كان ينتمي الى الحركة الشعبية و التي كانت متماسكة قبل الاستقلال ، لكن عوامل التماسك زالت مع زوال العامل الرئيسي لقيامه و ظهرت خلافات بين الطرفين من اجل السلطة و ذلك لاسباب تتمثل في:

- ✓ افتقاد الجنوب للهوية المشتركة بعد ان فشلت القيادات الجنوبية في التحول من الثورة الى الدولة.
- ✓ الاختلاف في العلاقة مع الشمال، فبينما يرى سلفاكير ان استقرار جنوب السودان مشروط باستقرار علاقته بالشمال،يرى رياك مشار بانه لابد من قطع العلاقات مع الشمال اضافة ال منطقة ابيي.
- ✓ اختلاف الطبائع الشخصية و القدرات القيادية بين الرئيس و نائبه.

2- الحرب الاهلية في جنوب السودان و تداعياتها:

اندلعت مواجهات في جوبا عاصمة جنوب السودان ليلة الاحد 15 ديسمبر 2013 بين قوات موالية للرئيس سلفاكير و قوات موالية لنائبه رياك مشارفي يوليو 2013[2] ،وعقد اعلان الحكومة عن محاولة الانقلاب العسكري ، وذلك بعد احالة الرئيس نائبه من منصبه في اكبر تغيير وزاري شهده جنوب السودان ، كما اعلن رياك مشار انه ينوي الترشح في الانتخابات المزعم اجراءها في 2015 ووقف الى جانبه عدد من المسؤولين السابقين اللذين اطاح بهم الرئيس سلفاكير في اطار عمله للتخلص من القيادات التاريخية التي قادت معه حرب التحرير [3].

ولقد اندلعت الحرب الاهلية بين عناصر قبلية من الحرس الرئاسي في جوبا حيث استقر عن مقتل 50 الف سوداني، و تشريد 2.5 مليون من المدنيين داخليا، كما لجأ العشرات الالاف من المواطنين الى معسكرات بعثة الامم المتحدة في جوبا و ملكال و بورفانيتو في نهاية يناير 2014

المطلب الثالث :انعكاسات الحرب الاهلية في جنوب السودان:

1- الابادة الجماعية و حركة اللاجئين

---

[1] - توفيق المدني ،أزمة جنوب السودان – **سقوط دولة جنوب السودان في أتون الحرب –، لبنان** ،ورقة تصدر عن تجمع العلماء المسلمين ، العدد 146 ،شباط 2014.

[2] - مركز الجزيرة للدراسات ،**جنوب السودان – صراع بالسلاح على السلطة** -31ديسمبر 2013

3 -. وحدة تحليل السياسة ، **صراع في جنوب السودان –خلفياته وتداعياته** – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ،2يناير 2014متوفر على الرابط http: // www.irinnews.org

ادت الحرب الاهلية بين جنود وميليشيات النوير و الدينكا ال قتل و تشريد الالاف من المدنيين، حيث اتبع كير سياسة التطهير العرقي من اجل ابادة عرقية لقبيلة النوير ، حيث استخدم الشرطة و بعض عناصر الجيش الجنوبي (الجيش الشعبي لتحرير السودان لقتل ما يقدر ب 6 الى 30 الف شخص[1]. كما قادت بعثة الامم المتحدة الى ان ما يزيد عن 650 الف اصبحوا نازحين داخل جنوب السودان و 123 الف لجأوا الى الدول المجاورة خلال 2014 : كما ان اكثر من 135 مليون في جنوب السودان اصبحوا متشردين و 492000 فرد الى الدول المجاورة، و 95000 شخص مدني يقيمون في قوات بعثة حفظ السلام الدولية، ولقد افاد مكتب تنسيق الامم المتحدة التابع للأمم المتحدة انه في 2015 ما يقدر بنحو 2.5 مليون شخص في جنوب السودان سيواجهون خطر انعدام الامن الغذائي بالإضافة الى تفشي الامراض مثل الكوليرا و الملاريا و الاكثر عرضة هم النساء و الاطفال[2].

2- التدهور الاقتصادي :

تقف دولة جنوب السودان على اعقاب ازمة انسانية حيث يعاني حوالي 8 ملايين شخص من انعدام الامن الغذائي كما ان هناك ما يقدر بنحو 80 بالمئة من السكان غير قادرين على زراعة المحاصيل الاساسية[3].الناتج المحلي الاجتماعي يساوي 19.7 مليار دولار امريكي حسب احصائيات البنك الدولي 2011، كما تقدر معدل التضخم 54 بالمئة حسب تقرير صندوق النقد الدولي كما ان العملاء الرئيسيون هم الصين و الهند اليابان و الموردون الرئيسيون هم كينيا و اوغندا و السودان حسب وزارة الاقتصاد[4].

بالإضافة الى ما سبق ادت الحرب الاهلية الى اغلاق الحدود مع السودان، ففي سنة 2014 ادى القتال بين قوات حكومة جنوب السودان و المتمردين الى وقف انتاج النفط في ولاية الوحدة، حيث سجل انخفاض النتاج الى النصف، كانت تنتج قبل الاستقلال 350 الف برميل يوميا، وهذا ما ادى الى تدهور اقتصادي كبير بسبب انخفاض المورد الاساسي للدولة. حيث انخفض انتاج النفط الى 165 الف برميل خلال 2015

---

1 - مركز الجزيرة للدراسات ،**جنوب السودان :صراع بالسلاح على السلطة ، المرجع السابق** ، ص4 .

2 - ماريوليتو مالانكا ،**المنظمة الدولية للهجرة بالسودان** ،التقرير السنوي 2014،ص 2.

3 - **موجز شهري عن الأوضاع الانسانية** ، الامارات ،العدد54 ، وزارة التنمية والتعاون الدولي ، يوليو2015.

4 - الدبلوماسية الفرنسية ، **عرض لجمهورية جنوب السودان (عرض عام)** ، فرنسا ،وزارة الشؤون الخارجية والتنمية ،2012/03/15.

حسب تصريح وزير المالية جنوب السودان بسبب الحرب الاهلية و التي وقعت في مناطق انتاج النفط في اعالي النيل وولاية جونغلي

الشكل رقم (4) : تدفق اللاجئين من جنوب السودان

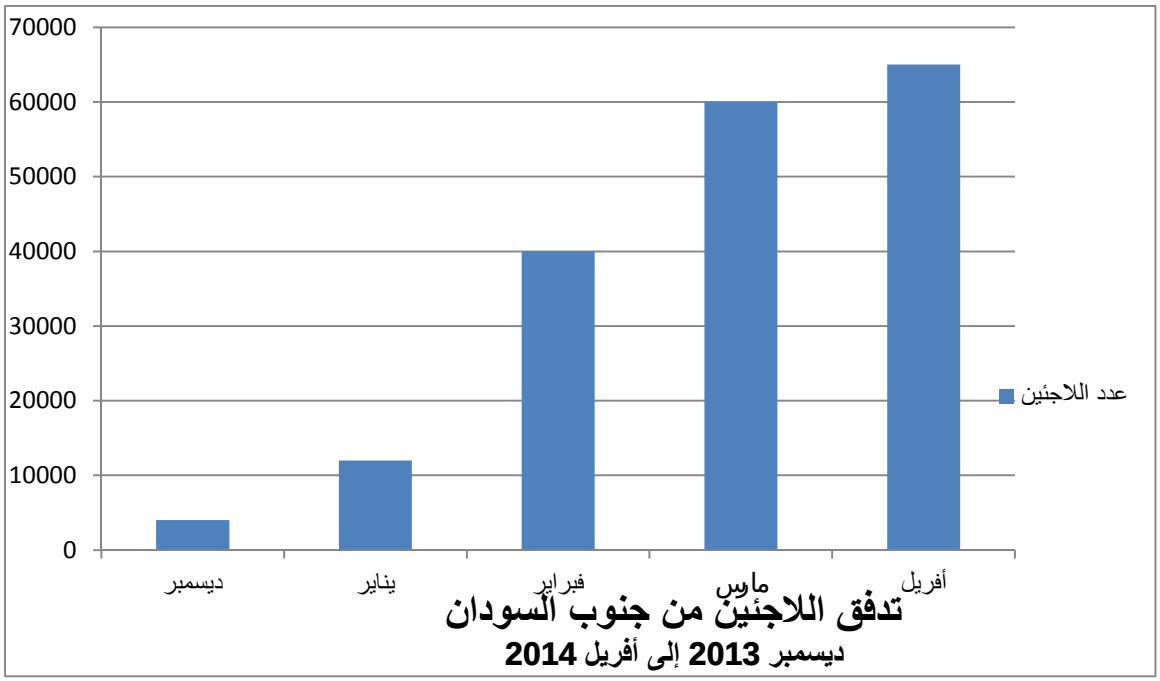

المصدر: صندوق النقد الدولي – السودان –،واشنطن التقرير القطري رقم 14/249 افريل 2014

الشكل رقم (03): النسب المؤوية للاستيطان في منطقة جنوب السودان

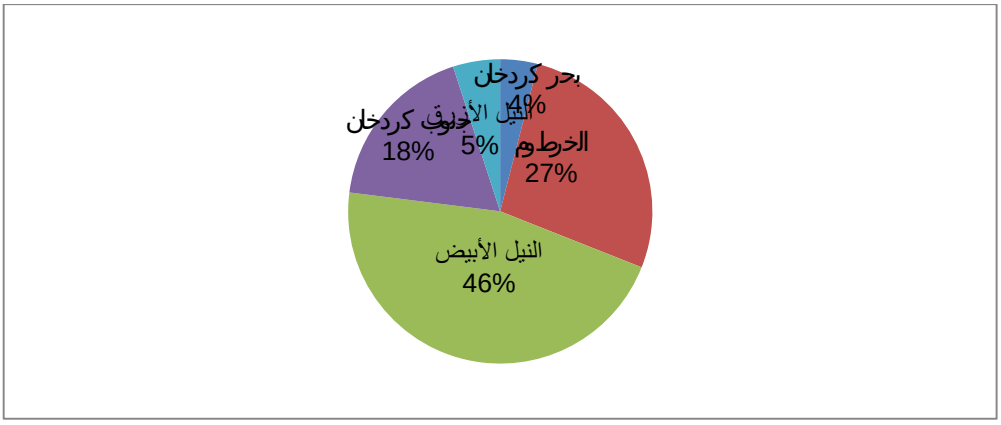

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المرجع السابق

المطلب الرابع :دور الوساطة في تخفيف حدة النزاع في جنوب السودان:

1- **الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (الإيجاد)** : انشات مفوضية الاتحاد الافريقي بعثة لتقصي الحقائق في جنوب السودان حول حماية المدنيين.

كما ابرمت في يناير 2014 اتفاقية بين حكومة جنوب السودان و حركة الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان في المفاوضة برعاية الإباد، حيث اتفق الطرفان بوقف جميع الاعمال العسكرية و تمثلت في:

- اتفاق وقف الاعمال العدائية 23 يناير 2014.
- اتفاق وقف الاعمال العدائية في 25 ماي 2014 و تنظيم الانتخابات و اقامة حكومة انتقالية.
- اتفاق الافراج عن المعتقلين في 23 يناير 2014 وقف الاعمال العدائية و الهجمات مع المدنيين حيث لم تؤدي هذه الاتفاقيات الى حل النزاع ولم تتعدى بان تكون سوى حبر على ورق كما انها لم تشارك منظمات المجتمع المدني المستقلة لاسيما منظمات حقوق الانسان[1]

2- **بعثة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان في جنوب السودان:** قامت الفدرالية الدولية بإرسال بعثة تقصي الحقائق الى جنوب السودان في الفترة من 5 الى 15 نوفمبر 2014م

3- **الولايات المتحدة و دورها في حل النزاع:**

ارسلت الوم ا وفد برعاية دونالد بوث الى جوبا في اطار الجهود الديبلوماسية ، كما قامت باصدار قرار اعتماد عقوبات اقتصادية وحظر السفر في 6 ماي 2016 و قررت اعدام ماريال سانونغ MARIAL SANONGEباعتباره مسؤولا عن اعدام جنود مدنيين نوير في جوبا.

وفي 10 يوليو 2014 قرر الاتحاد الاوروبي فرض حضر على الاسلحة ومنع السفر ضد بيتر غادين الذي شن هجوما على بينيوا في افريل 2014 اسفرت عن مقتل 200 شخص.

[1] – المسلمي لكباشي، **المرجع السابق**

كما قامت المنظمة الامم المتحدة بإرسال بعثات لجنوب السودان حيث زادت عدد اطراف البعثة بعد الحرب الاهلية بموجب قرار 32/21 الصادر في 2013 و التي تسعى لحماية المدنيين و درء اعمال العنف من خلال نشر قوات دولية و مراقبة حقوق الانسان [1].

2- السيناريوهات المستقبلية حول الحرب الأهلية في جنوب السودان :

✓ **السيناريو الأول :**

ويتمثل في بلورة تسوية سياسية ترعاها القوى الدولية والاقليمية حيث إحتمال أن تنجح الوساطة المركبة التي تقودها دول الإيقاد بدعم من الاتحاد الأوروبي والمدعومة بالمبعوث الأمريكي ومبعوث الأمم المتحدة لدولتي السودان ، لكن الوساطة مرتبطة بقدرة الفاعلين الدوليين على إخضاع الطرفين للمفاوضات والوصول إلى اتفاق بوقف إطلاق النار ومن ثم التوافق على الأسس الدستورية للدولة والحزب وإجراء تداول للسلطة ، وتوزيعها بتوازن بين الفاعلين ذات التكوين السياسي والقبلي ، كما تعتمد الوساطة على عامل الزمن ،حيث كلما طالت مدة المواجهة تعززت إمكانيات التقاتل على أسس قبلية وتكثفت تأثيرات القتل على الهوية .

ويرجح هذا السيناريو أن النزاع بين الطرفين ليس نزاعا عميقا ، فهما يتقاربان في الهوية القبلية ، وتتعلق الخصومة بتقاسم السلطة والثروة .

✓ **السيناريو الثاني :**

فشل اتفاقية أبابا 2015 [2] على إيجاد صيغة توافقية بين الطرفين ،فإن هذا سيؤدي إلى احتمال إعلان الوصاية الدولية على دولة جنوب السودان وانتداب المجتمع الدولي من يدير الشأن الجنوبي وتحفظ الأمن بين المقاتلين ويوفر الملاذات الأمنة لضحايا الحروب إلى أن يتم التوافق بين الطرفين .

✓ **السيناريو الثالث** :في حالة فشلت الوساطة وعجزت القوى الدولية والإقليمية ، فإن من المحتمل أن تنزلق البلاد في حرب أهلية على أسس إثنية بين قبيلتي الدنكا والنوير وتحالفات قبلية تقف في صف هذه

---

[1]- الفدرالية الدولية لحقوق الانسان ،**تقرير بعثة جنوب السودان –كسر دائرة العنف والإفلات من العقاب في جنوب السودان** ،ديسمبر 2014.

[2] – توفيق المدني ،**أزمة جنوب السودان** ،المرجع السابق.

القبيلة أو تلك وفق التصورات والمصالح القبيلة ،حيث تسيطر قبيلة الدنكا على مقاليد السياسة بحكم الأكثرية ، وتتمتع قبيلة النوير بمزايا جيدة استراتيجية من حيث نسب التعليم واستحواذها على الثروة فهي تستوطن ولايتي الوحدة وأعالي النيل منابع النفط الذي تعتمد عليه الدولة [1]

خلاصة الفصل الثاني :

يدخل موضوع الأزمة السودانية في إطار المواضيع التي تعني بقضايا الأقليات التي تشكل جزءا أساسيا في قضايا السياسة الدولية ،حيث تعاني من إشكالية ضعف الولاء وصعوبة توحيد الأقليات العرقية لصالح الدولة المركزية ، مما أدى ذلك إلى تهديد الاستقرار السياسي والمطالبة بالانفصال وخاصة فيما يخص أزمة جنوب السودان والتي امتدت لفترة طويلة من 1855إلى 2005باستثناء الفترة ما بين 1972-1983 والتي شهدت فترة سلام بين الطرفين .

ونتيجة لتأزم الوضع وتعقده واستمرار النزاع بين الطرفين (الحركة الشعبية والحكومة السودانية) توصلا في 2005 إلى عقد اتفاق السلام الشامل والذي أنهى الحرب الأهلية ،حيث جاء مضمونه إجراء استفتاء والتوصل إلى تحقيق الانفصال عن الشمال بنسبة عالية ، مما أدى إلى تشكيل أحدث دولة في العالم بتأييد دولي ، وكان للانفصال تداعيات على الطرفين نخلصها فيما يلي :

- ✓ أدى انفصال جنوب السودان إلى خسارة السودان لجزء من مساحته بعدما كان أكبر دولة في إفريقيا ، بالإضافة إلى احتواء الجنوب على ثروات ضخمة خاصة النفط والمياه .
- ✓ تواجه دولة جنوب السودان تحديات هائلة لترجمة الاستقلال السياسي الى مستوى معيشي عالي لجنوب السودان وذلك من خلال تجاوز البعد القبلي وضغطه على الحياة السياسية والأمن ،وتجاوز علو المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة بين سلفاكير ورياك مشار .
- ✓ تعاني دولة جنوب السودان منذ 2013 أزمات داخلية ساهمت في ضعف وهشاشة بنيتها الداخلية وذلك بسبب النزاعات القبلية السلطوية بين قبيلتي الدينكا ، والنوير ، والذي لا يمكن أن تحل إلا من خلال إقامة توافق وطني شامل يبنى على دستور يوسع قائمة المشاركة السياسية من خلال فتح باب المنافسة على المسؤوليات بالدولة وجعل الانتخابات المصدر الرئيسي للشرعية .

[1] - **مركز الجزيرة للدراسات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 4-5

الخاتمة :

تم التطرق لموضوع البحث الذي تركزت فيه الإشكالية حول مشكلات بناء الدولة و تهديدها لأمن الدول وكيانها بالاستفادة من أزمة بناء الدولة التي تعاني منها جنوب السودان التي ارتبطت بالعديد من التفاعلات الداخلية والخارجية , و التي أخذناها كحالة للدراسة باعتبارها من أبرز الدول التي تعايش هذه الظاهرة ، و فشلت في إقامة دولة قوية وقد تمت معالجة هذه الإشكالية على امتداد فصلين انطلاقا من الفرضيات المتضمنة في مقدمة البحث، لذا سيتم من خلال هذه الخاتمة عرض نتائج اختبار هذه الفرضيات, وما تم استخلاصه من نتائج و ذلك كالتالي:

- وجود توتر بين التفاعلات الداخلية والخارجية أمر طبيعي لكن الإشكال يبرز عندما تتحول هذه التفاعلات إلى أداة تعيق مسار بناء وتطور الدولة لتحقيق بأخذ مسار سلبي نحو تحقيق مكاسب، و مصالح ذاتية .
- يتعذر ضبط وتحديد مفهوم بناء الدولة بشكل دقيق ،وذلك كون الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد والمستويات ،خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ،وهوياتية متراكمة مثل الدول الإفريقية ،وعليه تطرقنا لتعريفات العديد من المفكرين ،والاتجاهات النظرية المفسرة لعملية بناء الدولة.
- ضرورة إيجاد آليات واستراتيجيات ،إعادة بناء الدولة التي تعاني من هشاشة المؤسسات ،ومن حالة الضعف في أداء وظائفها ، باعتبارها ظاهرة فرضت نفسها على الأجندة السياسية .
- نتجت أزمة بناء الدولة عن تقسيم الاستعمار للأراضي ،بشكل لم يراعي فيه الخصوصيات العرقية و الاثنية لهذه الدول بحيث أصبح الشعور بالولاء للقبيلة أكثر من الولاء للوطن ،الأمر الذي انعكس سلبا على الاستقرار في الدول الإفريقية ،كذلك من خلال مأزق القيادة الناتج عن انصراف النخبة إلى مصالحها الذاتية ، مما ساهم في تفشي الفساد داخل المؤسسات وقيام الصراعات حول تقاسم السلطة والثروات .
- لم تجد عملية بناء الدولة في أفريقيا المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة.

- تحول الدولة في جنوب إفريقيا إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي/قبلي أو ديني أو اثني ديمقراطي شكلي، وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين بقاء النظم الحاكمة.
- الفساد الاقتصادي من خلال استغلال نصف الميزانية للصالح الشخصي (الرئيس ،والوزراء....) ،ومشكلة سوء تعامل النظام مع المشاكل المجتمعية .
- التداخل القبلي وتوتر العلاقات فيما بينهم، حيث توجد حوالي ستون قبيلة، إضافة إلى غياب البرامج التنموية خاصة التعليمية منها، وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والاستقلال الوطني و الرقي الحضاري، والثقافي.
- حتمية العمل على إنهاء الانقسامات و والشروخات في التركيبة البنيوية لمجتمع جنوب السودان .
- تعد مشكلة جنوب السودان من أعقد المشاكل الإقليمية في القارة الإفريقية حيث عرفت السودان توتر في العلاقات بين الشمال و الجنوب منذ الاستقلال الوطني في السودان و هذا التعقيد مرتبط بأبعاد استعمارية استغلت التباين العرقي من جهة ،و بأبعاد وطنية مارست سلوكا عنصريا إزاء الجنوبيين على أساس عرقي و ثقافي من جهة أخرى الأمر الذي زاد من حدة التوتر الاجتماعي و بفعلها انقسمت القوى السياسية مما أثر سلبا على سياسة الدولة الداخلية و الخارجية.
- العامل الديني لم يكن السبب الأساسي في المشكلة ، ولكن تسييس الدين وتغذية الاختلافات وتخويف الاخرين عن طريق التدخل الخارجي والأدوار الخارجية لدومختلفة هو ما فاقم من المشكلة .
- رغم الانفصال إلا أن المشكلات لا تزال مستمرة ،منها مشكلة ترسيم الحدود بين الشطرين ،ومسألة الجنسية وغيرها من الاستحقاقات القانونية بين الجنوبيين الذين عاشوا في الشمال ،والشماليين الذين عاشوا في الجنوب ،ومنه ضرورة بناء دولة قوية ذات علاقة سلمية خالية من التوتر بين الدولة الوليدة ،والدولة الأم.

توصـــــيـــــــات :

- يجب الاسراع بحسم القضايا العشر الخلافية بين الطرفين ، لأن ذلك سيشكل عاملا إيجابيا ، في حين أن التباطؤ قد ينذر بتحول تلك القضايا أو منطقة أبي على سبيل المثال إلى ما يشبه قضية كشمير العالقة بين الهند وباكستان .

- يتوجب على دولة الشمال العمل على اقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية الناشئة لأن ما يوجد من عوامل أدت الى الانفصال ،لا تلغي تاريخيا جمع الدولتين في دولة واحدة .
- يتوجب أيضا على الدول العربية في الاسراع في إقامة أفضل العلاقات مع الدولة الجنوبية والسعي إلى إقامة المشاريع الاستثمارية فيها ،وحتى مساعدتها ببعض المشاريع التنموية .
- الديمقراطية التعددية كنظام حكم هي الضمانة الوحيد للسلام المستدام في البلاد ،لأنها الوسيلة الوحيدة لخلق فرص تنافس متساوية للجميع حول التداول السلمي للسلطة .
- يحتاج جنوب السودان الى اعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر .بالإضافة الى تقديم الخدمات والصحة التعليم .

أولا : باللغة العربية

1/ الكتـــــب:

1- اجلال رافت و آخرون ، **انفصال جنوب السودان – المخاطر و الفرص -** ، بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، 2012.

2- أسامة محمد عثمان، **التنمية المستدامة في السودان في ظل الازمة العالمية** ،جامعة النيلين ، السودان.

3- ام المنى حسن عبيد ، **الخريطة السياسية لاحزاب الجنوب – الحركة الشعبية لتحرير السودان نموذجا** – قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 2003.

4- اماني الطويل،**مستقبل السودان – واقع التجزئة و فرص الحرب –** الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، يونيو، 2011.

5- برهان غليون، **الوعي الذاتي**،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، الطبعة الثانية،1992.

6- بهاء الدين مكاوي ،**الهوية وقضايا التنوع الاثني في السودان**، مركز الراصد للدراسات السودان، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2006.

7- توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان**، دمشق، وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارةالثقافة،2012.

8- جوشوا ترز ،**خلق الوقائع علي الأرض –ديناميكيات الصراع في أبيي**- سويسرا ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية ،ط01،2011 .

9- الحافظ النويني، **ازمة بناء الدولة بعد الاستعمار في افريقيا (حالة الدولة الفاشلة)** ، الرباط ، جامعة محمد الخامس ، 2009.

10- حمدي عبد الرحمان حسن، عاشور محمد ، **المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في جنوب السودان** ،1998.

11- حمو احمد أبو سعدة،**جنوب السودان و افاق المستقبل**، المنشورات الالكترونية لوزارة انتفاضة الهيئة العامة السورية للكتاب،2010.

12- خالد التيجاني ،**السودان وجنوب السودان –صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ، أغسطس، 2013.

13- رنا أبو عمرة،**أمريكا و الدولة الفاشلة** ، دار بيروت للنشر، 2014.

14- طاهر إبراهيم الحسن،**إدارة الموارد الطبيعية في السودان – الواقع و التحديات**- الخرطوم، قاعة مركز المعلومات الجمعية السودانية لحماية البيئة،2012.

15- عطية عيسوي - **دولة جنوب السودان دفء مع إسرائيل وبرودة مع العرب** -، شبكة الجزيرة ، أغسطس 2011.

16- غي هرمية، قليب برو و آخرون، **علم السياسة و المؤسسات السياسية العربية** ، فرسي – انجليزي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت.

17- فخر الدين ميهوبي،**إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي – دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**- مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2014.

18- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة، النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الواحد و العشرون**، العبيكان ، المملكة العربية السعودية، ترجمة: مجاب الامام.

19- كلود دوبار، **أزمة الهويات – تفسير و تحول**- ترجة رندة بعث ، المكتبة الشرقية ، بيروت، 2008.

20- مارتن غريفيش و تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي ،2008.

21- محمد عاشور المهدي،**التعددية الاثنية – إدارة الصراعات و استراتيجية التسوية**- المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان،2002.

22- مصطفى أبوا الخير ،**أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر** ،إيتراك للنشر والتوزيع ، ط01، 2006

23- مولود سداد سبع،**البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان –** مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد السابع و الاربعون2010.

24- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار المجدولاوي،عمان،2009.

25- ناظم عبد الواحد الجاسور،**موسوعة المصطلحات الساسية و الفلسفية و الدولية**، دار النهضة العربي، بيروت.

26- نعوم تشومسكي ، **الدولة الفاشلة ، إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية** ، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،2007.

27- هشام محمد الاقداحي،**الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي**،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2011.

28- يسرى دعبس، **معجم المصطلحات السياسية** ، البيطاسللنشرو التوزيع،الإسكندرية،2009.

2/ المذكّرات والرسائل:

1- إبراهيم يوسف حماد عوده، **الدور الإسرائيلي في جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية الدراسات العليان2015.

2- خير الدين عبادي، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال افريقيا**، مذكّرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2011.

3- خير الدين عيادي، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دولية شمال افريقيا**، مذكّرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،2011.

4- زيدان زياني، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة – دراسة حالة دارفور-**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، باتنة،2008-2009.

5- سلافة عبد الرحمان عثمان،**الصراعات في القارة الافريقية- دراسة حالة السودان- مذكّرة** لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم،كلية الدراسات العليا في العلوم السياسية، ماي 2005.

6- سمية بلعيد،**النزاعات الاثنية في افريقيا و تأثيرها على المسار الديمقراطي في جمهورية الكونغو- الديمقراطية نموذجا-** مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2010.

7- شرايطية سميرة، **تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني، دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الجديدة**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية و العلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة،جامعة محمد خضرن بسكرة ، 2010-2009.

8- صادق جحال، **الدولة الفاشلة و إشكالية تدخل الإنساني في المنطقة العربية، دراسة حالة** ليبيا،2011-2013 ، مذكّرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة **الجزائر**،2013-2014.

9- عبد الله عايض، **التعددية الثقافية من منضور التربية الإسلامية – دراسة تحليلية-** رسالة ماجستير في التربية ،تخصص تربية إسلامية، قسم التربية الإسلامية و **المقارنة،جامعو ام القرى.**

10-فايزة بن الشيخ، **دور الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مذكّرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة،2014-2015.

11-فتح الرحمان الطاهر عبد الرحمان محمد، **علاقات السودان السياسية و الثقافية مع شمال افريقيا**، مذكّرة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة و التاريخ، جامعة الخرطوم، كلية التربية، قسم التاريخ،2011.

12-فتح الزمان الطاهر عبد الرحمان،**الأحزاب الجنوبية و موقفها من الانفصال و الوحدة في الفترة 1953-1972**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم،كلية الدراسات العليا،2005.

13-محمد امين بن جيلاني، **مشكلة بناء الدولة- دراسة ابتسمولوجية وفق ادبيات السياسة المقارنة**، رسالة مقدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان،2011.

14-محمد لبوخ ، **عملية بناء الدولة في القرن الافريقي**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة المقارنة، **جامعة تلمسان**،2013-2014.

15-مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الامن و الاستقرار**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خضر ، بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013-2014.

16-مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب** ، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضر، بسكرة،2011-2012.

17-يمينة لخشين،**انفصال جنوب السودان- المخاطر و الفرص-** مذكّرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013-2014.

18-يوسف بن عمر سليمان،**الازمة السودانية بين تفاعل العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية**، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة حدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،2005-2006.

3/ المجـــلات:

1- إبراهيم العمر، **جنوب السودان بين المؤامرة و التخاذل – قراءات افريقية متخصصة-** بريطانيا، مجلة ثقافية فصيلة متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد السادس 2010.

2- اتيم سالمون،**تأثير ازمة أبيي على السياسة الراهنة**، الخرطوم، المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان و قضايا التعدد الثقافي، العدد التاسع، نوفمبر 2008.

3- بدر الدين محمد علي،**اتفاقية التعاون بين دولتي السودان و جنوب السودان**، بريطانيا، قراءات افريقية متخصصة ، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد الخامس عشر، مارس ،2013.

4- الديبلوماسية الفنسية، **عرض لجمهورية جنوب السودان، عرض عام، فرسان وزارة الشؤون** الخارجية و التنمية،2015/03/15.

5- صداح احمد الحلباشنة، **العلاقات بين دولتي السودان و جنوب السودان،الأردن**.مجلة العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن،في 2012/05/15.

موجز شهري عن الاوضاع الإنسانية، الامارات، العدد 54، وزارة التنمية و التعاون الدولي، يوليو 2015

4/ التقاريـــــر:

1- تقرير المدير العام، **تمكين شعوب افريقيا من العمل اللائق**، الاجتماع الإقليمي الافريقي الثاني عشر، جوهانسبورغ،أكتوبر،2012،مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى.

2- السودان، اخراج أبيي من نفق الازمات، **تقرير المجموعة الدولية حول افريقيا**، بروكسل،أكتوبر،2007.

3- الفدرالية الدولية لحقوق الانسان ، **تقرير جمعية جنوب السودان**، كسر دائرة الصنف و الإفلات من العقبات في جنوب السودان، ديسمبر 2014.

4- عبد الوهاب الافندي ، الازمة السودانية، **ورقة لعرضها على الأمانة العامة في اجتماعها مع الأمين العام**، المرفق رقم 4/4 بتاريخ 2009/03/02.

5- دلام اكول اجاوتي، **دولة جنوب السودان مسار البناء و تحديات الواقع**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات،24 فيفري 2014.

6- المسلمي الكباشي، **جمهورية جنوب السودان،إمكانات كبيرة و تحديات اكبر**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2014،على الساعة 13.16 بتوقيت مكة.

7- توفيق المدني، **ازمة جنوب السودان، سقوط دولة جنوب السودان في الحرب**، لبنان، ورقة تصدر تجمع العلمان المسلمين، العدد146،شباط 2014.

5/ المواقـــع الالكـــــترونية:

1- عبد السلام طويل، التعددية الثقافية نظرية سياسية ام أيديولوجية على الرابط التالي http://www.massarate.maيوم 2016/04/40 على الساعة 13.15.

2- ازمة الهوية على الرابط التالي: https://halahayat.wordpress.com يوم 2016/04/06 على الساعة 13.09.

3- المشاركة السياسية و دورها في تحقيق عملية التنمية على الرابط
. www. Maspolitiques.com

4- إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الاقتصادية و الاجتماعية على الرابط: www.kotob arabia.com

5- حدود بناء الدولة على الرابط: http://ar :wikibooksorg/wiki على الساعة 18.57.

6- مدونة جهينة، مفهوم التحديث :
Bintsultan 1 .blogspot.com/2012/02/bbg.post.htm على الساعة 15.14 بتاريخ 2016/04/04.

7- http://pulpita/watan.com/content/print/286781.html

8- مركز الجزيرة للدراسات،عبيء ديون السودان تضارب السياسات و المصالح على الرابط: www.qljazzera.net بتاريخ 2014/05/29.

9- إبراهيم غالي – دليل الدولة الفاشلة الفوضى تهدد العالم على الرابط: http:/www.qljazzera/nd/xpres df 592.
x

10- أزمات التنمية السياسية على الرابط souk .nador city .com يوم 2016/04/07 على الساعة 08.15

11-سيف الدين عبد الفتاح،مفهوم الشرعية على الرابط: chahed 2000.tripod.com يوم 2016/04/07 على الساعة 17.35.

12-الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة على الرابط التالي:
. www.cans.org/..../mustaqbal422 alhafaz alnwiny

13-عبلة عبد الحميد- التنمية و التخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الأقل نمو على الرابط:
www.kau.edu.sa/.../ed يوم 2016/04/06 على الساعة 23.36.

14-Studidies. Aljazzera.net.

15-وحدة تحليل السياسة، **صراع في جنوب السودان، خلفياته و تداعياته** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، 2 يناير 2014 متوفر على الرابط:
www.irinnews.org//:http

6/ النشـــــرات:

1- مايكل جيجر،مسلم الأمير، **السودان** ، النشرة القطرية استعراض موازنة السودان 2013 العدد رقم 01، 2013.

2- نشرة صندوق النقد الدولي،**جنوب السودان يواجه عقبات كأحدث بلد في العالم**،18 يوليو 2011.

3- مركز الجزيرة للدراسات ،**جنوب السودان،صراع بالسلاح على السلطة** بتاريخ 31 سبتمبر 2013.

7/ الجرائـــــد:

4- اماني الطويل،**تداعيات الموقف الأمريكي من الانتخابات السودانية**، جريدة النهضة العربية في 2010/04/16 .

5- عبد الحكيم سلمان،**اثر خلق دولة فاشلة على الامن الجماعي**، جريدة دنيا الوطن بتاريخ 2013/02/26.

ثانيا :باللغات الأجنبية

1/les livre.

1- Kalvi j holstitaming the soverieg Institutional chang in international Politicsuw: cam

Cambredge university pres.2004.

2- Monetry G Marchalli "golobal raport on conflict governance and state fragility 2007" foriegn policy wineter 2007.

3- J messener fragil state index2014 the fund of peac 2014.

2/ les cite web

4 - The brookings institution .index of stste zeakness in the - developing world.obtenu parcourant

.

http:// www/brokings/edu/ reports/2008/02 weak ststes index as p

إتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان

أديس أبابا أثيوبيا

17 أغسطس 2015

الفصـــل الأول:

حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية

تكوين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومقرها ومدتها

. 1.1 –تنشأ في جنوب السودان حكومة انتقالية للوحدة الوطنية تكلف بمهمة تنفيذ هذه الاتفاقية.

. 1.2 –تبدأ الفترة الانتقالية بعد 90 يومامن التوقيع على هذه الاتفاقية تكون ولايتها ثلثون30 شرهرا تسبقها تسعون (90) يوما من فترة ما قبل الانتقالية.

. 1.3– تكون مدينة جوبا مقر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

. 1.4يتم تمديد فترة وتكليف رئيس الجمهورية الحالى، ونائب الرئيس، وحكام وليات جمهورية جنوب السودان لمدة الفترة الإنتقالية إلى حين يتم إجراء الإنتخابات، فيما عدا ما ورد في الفصل الأول، المادة 15.1 والمادة 15.2 من هذه الاتفاقية.

. 1.5تجري حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية انتخابات قبل ستين يوما من نهاية الفترة الانتقالية من أجل إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيا.

. 1.6يتم تطبيق نسب تقسيم السلطة في الجهاز التنفيذى لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على النحو التالي :الجهاز التنفيذي ب :53%–33 % – 7%–7 %لجمهورية جنوب السودان وحركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان ، المعتقلين السابقين، والاحزاب السياسية الأخرى على التوالي بينما تكون نسب تقاسم السلطة في الولايات المتأثرة بالحرب في جونقلي والوحدة وأعالي النيل وكذا الوليات السبع المتبقية كما جاء في الفصل الاول، المادتين 15.2 و 15.3 من هذه الاتفاقية.

.2– تكليف حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

. 2.1– تقوم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالمهام التالية:

. 2.1.1 تنفيذ هذه الاتفاقية واعادة السلم والامن والاستقرار في البلد.

. 2.1.2 تقديم الاغاثة والحماية والعودة الطوعية والكريمة واعادة التعمير واعادة توطين النازحين والعائدين.

. 2.1.3 تسهيل ومراقبة عملية المصالحة الوطنية وتضميد الجراح بواسطة آلية مستقلة حسبما جاء في هذه الاتفاقية شاملا مخصصات الميزانية للتعويضات ورفع الاذى.

. 2.1.4 مراقبة وضمان نجاح عملية وضع الدستور الدائم.

. 2.1.5 العمل بشكل وثيق مع أعضاء ومنظمات دول وساطة الايقاد الموسعة والشركاء الاخرين وأصدقاء جنوب السودان لتثبيت السلم والاستقرار في البلد .

. 2.1.6 إصلاح الادارة المالية العامة.

. 2.1.7 ضمان إدارة الثروة والموارد القومية بصورة سليمة وبشفافية وخاضعة للمحاسبية من أجل بناء الأمة وترقية رفاهية الشعب.

. 2.1.8 القيام بالمهام العادية للحكومة

3– تكوين حكومة الوحدة الوطنية النتقالية:

. 3.1 تشكل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من:

. 3.1.1حكومة جمهورية جنوب السودان.

. 3.1.2حركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان .

. 3.1.3 المعتقلين السابقين .

. 3.1.4 الاحزاب السياسية الاخرى التي شاركت في سمنار أديس أبابا في يونيو 2014 عن مفاوضات السلم بجنوب السودان التي تقودها الايقاد بعنوان،" نحو سلم مستدام في جنوب السودان"، وكما تم تحديدها" إتفاقية حل الازمة في جنوب السودان، 9 مايو 2014 ، والتي اختارت الالتزام بهذه الاتفاقية، ستختار سويا ممثليها في مجلس الوزراء، والمجلس الوطني الانتقالي وفي مؤسسات الحكم في الوليات الثلاثة، أي، جونقلي والوحدة وأعالي النيل، بالاضافة إلى الهيئات الجديدة أو تلك التي أعيد تفشكيلها حسب النسب المذكورة في هذه الاتفاقية .على أن تكون الوساطة التى تقودها الايقاد شاهدة على هذه الخيارات.

.4 –تكوين الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية النتقالية

. 4.1 –تتكون الجهاز التنفيذى لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من رئيس الجمهورية، النائب الاول للرئيس،

نائب الرئيس، مجلس الوزراء ونواب الوزراء.

. 4.2- يتكون مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية، والنائب الاول للرئيس، ونائب الرئيس والوزراء.

.5 –رئيس جمهورية جنوب السودان

. 5.1- يخدم الرئيس الحالي كرئيس الجمهورية ورأس الدولة بسلطات تنفيذية خلال الفترة الانتقالية .

. 5.2 يتولى رئيس الجمهورية السلطات والمهام.

. 5.2.1 الحفاظ على وحماية السيادة ووحدة أراضي جمهورية جنوب السودان.

. 5.2.2 تمثيل الدولة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وشعب جنوب السودان في العلاقات الدولية.

. 5.2.3 –يخدم قائدا عاما لقوات الدفاع الوطنى لجنوب السودان.

. 5.2.4- يعين ويرأس مراسيم أداء القسم لمن يشغل منصب النائب الاول للرئيس، نائب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء حسبما جاء في بنود هذه الاتفاقية

.6 . –النائب الول لرئيس جمهورية جنوب السودان

. 6.1- خلال الفترة الانتقالية يتم إنشاء منصب النائب الاول لرئيس جمهورية جنوب السودان للاشراف على تنفيذ الصلاحيات المذكورة في هذه الاتفاقية وممارسة السلطات والمهام والمسؤوليات الواردة أدناه .ينتفي وجود منصب النائب الاول للرئيس مع نهاية الفترة الانتقالية ما لم يتم إقراره في الدستور الدائم.

. 6.2- يتم اختيار النائب الاول في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من قبل حركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان.

. 6.3 –تكون سلطات ومهام ومسؤوليات النائب الاول لرئيس الجمهورية على النحو التالي:

. 6.3.1- تنيسق تنفيذ هذه الاتفاقية والمبادرة بالصلاحيات المؤسسية حسبما جاء وصفها في هذه الاتفاقية.

. 6.3.2-يكون قائدا عاما لقوات حركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان خلال الفترة ما قبل الانتقالية والفترة قبل إكمال إنشاء القيادة الموحدة لقوات الدفاع الوطنى لجنوب السودان.

. 6.3.3-يكون قائدا عاما بالانابة لقوات الدفاع الوطنى لجنوب السودان في حال الغياب المؤقت

للرئيس بعد توحيد القوات.

. 6.3.4-يرأس إجتماعات قطاعات مجلس الوزراء.

. 6.3.5- يكون نائبا لمجلس إلدارة الاقتصادية والمالية.

. 6.3.6- يكون نائبا لرئيس مجلس الامن الوطني.

. 6.3.7- يكون نائبا لرئيس مجلس الدفاع الوطني.

. 6.3.8- يشرف على التحضير والنظر في أعمال حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبرامجها.

. 6.3.9- يتابع ويضمن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء معين وكلء الوزارات بالتشاور مع النائب الأول للرئيس وبموافقة مجلس الوزراء.

.9- اجراءات اتخاذه القرار والتشاور في الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية

. 9.1 – رئيس الجمهورية والنائب الأول:

. 9.1.1- يسعى الرئيس والنائب الأول إلى التوصل إلى اتفاق حول مسائل إدارة الجهاز التنفيذي وإشراك نائب الرئيس حيثما أمكن.

. 9.1.2 -يتشاور الرئيس مع النائب الاول بصفة منتظمة أثناء ممارسة مهامهما .ويمكن القيام بالتشاور بطرق مختلفة ولكن يجب أن تكون مقيدة كتابيا تحاشيا لسوء التفاهم أو النزاع، ويمكن للرئيس والنائب الاول إشراك نائب الرئيس في مثل هذه المشاورات عندما يوافق الرئيس والنائب الاول على هذا الامر.

. 9.1.3- في حال عدم التوصل إلى اتفاق في ممارسة السلطات التنفيذية المشتركة أدناها، يبت مجلس الوزراءفي الامر ب حيث يتطلب موافقة ثلثى أعضاء مجلس الوزراء 67 بالمئة نصاب قانوني لايقل عن 23من أعضاء مجلس الوزراء ، حاضرين .ويكون قرار مجلس الوزراء نهائيا.

. 9.1.3.1- تعيين شاغلي المناصب الدستورية، بما فيها حكام الوليات.

. 9.1.3.2- تعيين وتشكيل المفوضيات المستقلة، والمفوضيات واللجان المؤقتة والخاصة حسبما جاء في الفصل الاول، المادة8.1.3

. 9.1.3.3- المبادرة بالتشريع الضروري لتنفيذ هذه الاتفاقية.

10 – مجلس الوزراء

. 10.1-تكون صيغة تقاسم السلطة المطبقة على مجلس الوزراء وأي مؤسسة أخرى أعيد تشكيلها بموجب هذه الاتفاقية على النحو التالي، إلا إذا نصت هذه الاتفاقية على غيرها.

. 10.1.1-حكومة جمهورية جنوب السودان :ثلاثة وخمسون بالمائة (53) من الحقائب الوزارية (16)وزارة .

. 10.1.2-حركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان :ثلاثة وثلثون (33) بالمائة من الحقائب الوزارية) (10وزارات

. 10.1.3-المعتقلون السابقون :سبعة (7) في المائة من الحقائب الوزارية وزارتين .

. 10.1.4-الأحزاب السياسية الأخرى :سبعة (7) في المائة من الحقائب الوزارية وزارتين.

. 10.2- يتشكل مجلس الوزراء من ثلاثين (30) وزارة، موزعة في ثلاثة قطاعات .ولا يتم خلق وزارات أخررى خلال الفترة الانتقالية .وتكون وزارات حكومة الوحدة الوطنية الانتقاليةعلى النحو التالي:

. 10.2.1- قطاع الحكم، عشر وزارات :شؤون مجلس الوزراء،الخارجية والعلاقات الدوليةالدفاع وشرؤون قدامى المحاربين الداخلية؛ العدل والشؤون الدستورية؛ الأمن القومي،الشؤون البرلمانية؛ العلم، الاتصالات والتكنولوجيا والخدمات البريدية، وزارة الشؤون الاتحادية) الفدرالية وزير مكتب رئيس الجمهورية.

. 10.2.2- القطاع الاقتصادي :ثلاثة عشرة (13) وزارة :المالية والتخطيط؛ النفط؛ التعدين ،الزراعة والأمن الغذائي؛ الثروة الحيوانية والسمكية؛ التجارة والصناعة؛ الطاقةوالسدود؛ النقل؛ الطرق والجسور؛ البيئة والغابات؛ الراضي والسكان والتنمية العمرانية؛ الموارد المائية والري؛ وحماية الحياة البرية والسياحة.

. 10.2.3- قطاع توفير الخدمات، سبع (7) وزارات :التعليم العالي والعلوم والتقنية؛ التربية والتعليم العام؛ الصحة العمل والخدمات العامة وتنمية الموارد .

14 – المؤسسات والليات النتقالية

. 14.1خلل الفترة الانتقالية يتم إعادة تشكيل المفوضيات والمؤسسات الحالية التالية على المستوى القومي حسبما جاء في هذه الاتفاقية .وخلال الشهر الاول من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يشرف الجهاز التنفيذي ويسهل الصلاحيات واعادة تشكيل المفوضيات والمؤسسات مع إيلاء عناية خاصة للتكليف والتعيينات لضمان استقلاليتها وخضوعها للمحاسبة.

. 14.1.1 -مفوضية مكافحة الفساد.

. 14.1.2- ديوان المحاسبة العام .

. 14.1.3- مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد المالية والنقدبة.

. 14.1.4- ديوان المراجع العام.

. 14.1.5- مفوضية الاغاثة واعادة التعمير.

. 14.1.6- مفوضية السلم.

. 14.1.7- مكتب الحصاء القومي.

. 14.1.8- مفوضية حقوق الانسان.

. 14.1.9- مفوضية الخدمة القضائية.

. 14.1.10- مفوضية الخدمة المدنية.

. 14.1.11- مفوضية الاراضي.

. 14.1.13مفوضية اللاجئين

. 14.1.14الهيئة القومية للاذاعة والتلفزيون.

. 14.1.16هيئة القومية للمواصفات.

. 14.1.17هيئة مياه المدن.

. 15- هيكلية وتكوين حكومات الولايات

. 15.1- خلل فترة تتجاوز شهرا من بدء الفترة الانتقالية يتم تعيين حكام إنتقاليين لولايات جونقلي، والوحدة، واعالي النيل للفترة الانتقالية .وتشرح حركة المعارضة المسلحة .فى الولايات السبعة المتبقية تكوين لحكومة جمهورية جنوب السودان خمسة وثمانين 85فى المائة من الجهاز التنفيذى بينما تمثل حركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودانبنسبة خمسة عشرة (15) فى المائة فى الجهاز التنفيذى لكل من هذه الولايات.

. 15.4- في حال خلو منصب وزاري وأي خلل الفترة الانتقالية، تتم تسمية الوزير الولائي البديل من قبل القيادة العليا للحزب الذي اخرتار الحقيبة الوزارية الولائية أول، حسب التعيين الذي تتم عند بدء الفترة الانتقالية .ويخدم الوزير البديل في المنصب حتى نهاية الفترة الانتقالية.

. 15.5-تعود عضوية المجالس التشريعية الولائية في جونقلي والوحدة واعالي النيل إلى حالتها قبل الازمة السياسية في ديسمبر 2013 ، وتستمر في العمل كمجالس تشريعية ولائية إنتقالية حتى موعد إجراء الانتخابات .ويتم اعادة اعضاء المجلس التشريعى الولائي الذين تم إسقاطهم.

16 – الانتخابات القومية

. 16.1- تراجع اللجنة القومية لتعديل الدستور قانون الاحزاب السياسية لعام 2012 ، وتضمن موائمة القانون لفصل الممارسات العالمية في التسجيل الحر والديمقراطي للاحزاب السياسية في جنوب السودان، في فترة

لا تتجاوز ستة (6) أشهر من توقيع هذه الاتفاقية وتقدمه للمجلس الوطني للا عتماد .ويسمح القانون بفتح باب تسجيل الاحزاب حتى اثنى

عشر شهرا قبل الانتخابات القومية.

. 16.2- يقوم الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بإعادة تشكيل مجلس الاحزاب السياسية خلال فترة لا تتجاوز الشهرين من تعديل قانون الاحزاب السياسية، ولاتتجاوز ثمانية أشهر (8) من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

. 16.3- يتم تعديل قانون الانتخابات القومية لعام 2012 ليتواءم مع بنود هذه الاتفاقية خلال فترة لاتتجاوز سنة (6) أشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

. 16.4- خلال فترة لاتتجاوز سبعة أشهر من التوقيع على هذه الاتفاقية، يقوم رئيس الجمهورية،بموافقة النائب الاول، وبالتشاور مع الاطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، وبإقرار المجلس التشريعى الوطني الانتقالي، باعادة تشكيل مفوضية قومية للانتخابات تتمتع بالكفاءة والحيادلاجراء النتخابات

الفصل الثاني

الوقف الدائم لطللق النار والجرراءات المننية النتقالية

.1- الوقف الدائم لطللق النار

. 1.1 -تعلن حكومة جمهورية جنوب السودان وحركة المعارضة المسلحة فى جنوب السودان وقفا دائماا لاطلاق النار، ويدخل حيز التنفيذ خلال اثنتان وسبعين (72) ساعة من التوقيع على هذه الاتفاقية لضمان السلم المستدام وتسهيل تطبيق الاجراءات المنية الانتقالية واعادة توطين العائدين والنازحين داخليا.

. 1.2- فور التوقيع على هذه الاتفاقية، ينشر الطرفان المتحاربان بنودها على كل القوات تحت إمرتهما أو تأثيرهما أو متحالفة معهما لضمان الالتزام بها.

. 1.3- ينطبق وقف إطلاق النار الدائم على كل قوات الطرفين المتحاربين، والمجموعات المسلحة،وكل القوات الاخرى أو المليشيات المتحالفة مع أي من الطرفين، ويؤسس على إتفاقية وقف العدائيات بتاريخ 23 يناير 2014 م ومصفوفة تطبيقها.

. 1.4- خلل اثنتين وسبعين (72) ساعة من توقيع هذه الاتفاقية، تشرع الاطراف في سلسلة من إجراءات وقف إطلاق النار الدائم بما فيها وقف العدائيات، فك الارتباط ، فصل وسحب القوات، بما فيها

حلفاء الطرفين القوات والمليشيات (من مسرح العمليات حسب اتفاقية وقف العدائيات بتاريخ 23 يناير 2014م ، ورفع تقرير الإلتزام لألية المراقبة والتحقق.

.4 –آلية وقف إطللق النار والاجراءات الامنية الانتقالية

. 4.1عند بدء نفاذ الوقف الدائم لاطلاق النار، تتحول آلية إيقاد للمراقبة والتحقق الحالية إلى آلية مراقبة وقف إطلاق النار والاجراءات المنية الانتقالية، وتكون مسؤولة عن رفع التقارير حول التقدم في تطبيق الوقف الدائم لاطلاق النار والاجراءات المنية الانتقالية.

. 4.2–تكون آلية مراقبة وقف إطلاق النار والاجراءات المنية الانتتقالية مسؤولة عن مراقبةالالتزام والتقرير مباشرة للمفوضية المشتركة للرقابة والتقويم حول التقدم في تنفيذ إجراء الوقف الدائم لطلاق النار والاجراءات الامنية الانتقالية، وتستمر طليلة الفترة الانتقالية.

. 4.3– يترأس آلية وقف إطلاق النار والاجراءات الامنية الانتقالية ممثل عن إيقاد وبعضوية مكونة من التي:

. 4.3.1–ثلاثة (3) من كل من الطرفين المتحاربين.

. 4.3.2 –المعتقلون السابقون :واحد1

. 4.3.3الاحزاب السياسية الاخرى :واحد1

. 4.3.4كتلة المرأة :واحدة1

. 4.3.5منظمات المجتمع المدني :واحد1

. 4.3.6الشباب :واحد1

. 4.3.7 –الشخصيات البارزة :واحد1

. 4.3.8إيقاد : ثلثة3

. 4.3.9الاتحاد الافريقي :ثلاثة3

. 4.3.10 –الصين :واحد1

. 4.3.11 –الترويكا، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج :(واحد1)

خريطـــة الســـــودان

خريطــة جنــوب الســـودان

خريطة توزيع المجموعات الإثنية في جنوب السودان

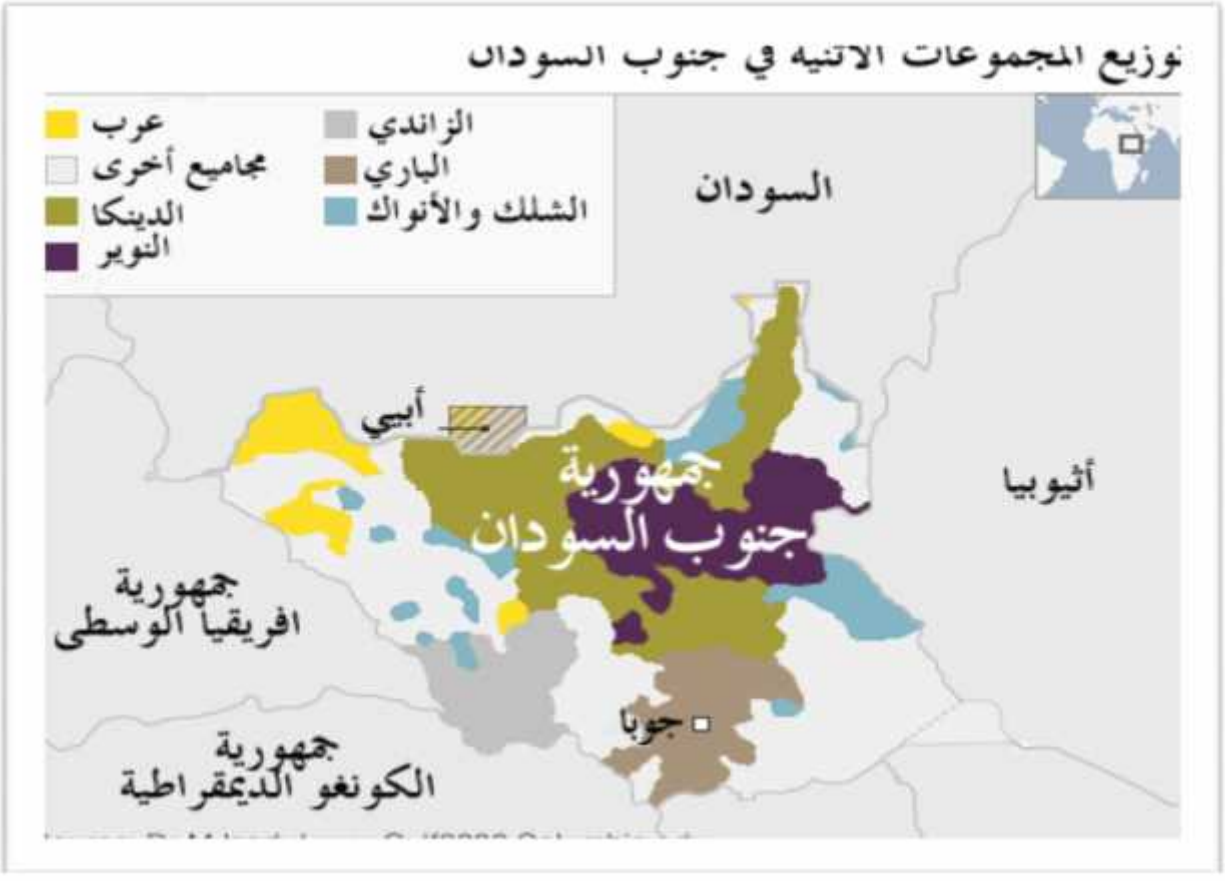

جدول زمني للنزاع على النفط بين دولتي السودان والجنوب

مصافي نفط
(برميل في اليوم)

مخصصات نفطية

أكبر الحقول النفطية
(60 ألف برميل يومياً)

خط أنابيب

إنتاج النفط
- السودان:
115 ألف برميل في اليوم
- جنوب السودان:
350 ألف برميل في اليوم

احتياطات نفطية
إلى 6,7 مليارات برميل

أكبر المستثمرين في صناعة النفط:
الشركة الصينية الوطنية للبترول (سي إن بي سي) (CNPC)

- 2005 – 2011: في إطار اتفاق السلام الشامل (CPA)، عائدات النفط الذي أنتج في المناطق غير الساحلية من جنوب السودان، يتم تقاسمها مناصفة مع السودان.
75٪ من إنتاج النفط موجود في الجنوب، لكن خط الأنابيب والتكرير والبنية التحتية للتصدير، موجودة في الشمال

- يوليو 2011: جنوب السودان يحصل على الاستقلال، وينتهي بذلك اتفاق السلام الشامل.
الخرطوم تضع رسوم عبور النفط 36 ـ 32 دولاراً للبرميل لتعويض خسارتها من الإيرادات. جوبا تبدأ محادثات لبناء خط أنابيب محتمل للتصدير عبر كينيا

- يناير 2012: جنوب السودان يوقف إنتاجه الكلي من النفط البالغ 350 ألف برميل في اليوم بعد إقدام الخرطوم على حجز كميات من النفط تقدر بـ800 مليون دولار رسوم عبور غير مسددة

- مارس: الخرطوم تخفّض رسوم العبور إلى 32,20 دولاراً للبرميل. جوبا تطالب برسوم عبور لا تتعدى قيمتها دولاراً واحداً للبرميل. تندلع الاشتباكات حول حقل هجليج النفطي المتنازع عليه

- أبريل: تندلع معارك ضارية يصحبها قصف للطيران الحربي السوداني على المناطق حول محور هجليج

غرافيت بيوز

الرقم	عنـــــــــوان الجدول	الصفحة
01	الدول الأكثر فشلا في العالم وفق مؤشر الدولة الفاشلة 2013.....	33
02	الدول الأكثر فشلا في العالم وفق مؤشر 2014.....	34
03	معدلات البطالة بالنسبة الى الشباب البالغين من 2007-2010.....	48
04	معدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد في السودان للفترة 1999-2009.....	49
05	توزيع المجموعات العرقية في السودان حسب احصائيات 2008.....	58
06	اللغات الرئيسية في جنوب السودان	64

الرقم	عنـــــــــوان الشكـــــــــل	الصفحة
01	المفاهيم المشابهة للدولة الفاشلة	20
02	تقديرات النمو في متوسط الاجر في افريقيا 2005-2009.....	48
03	تدفق اللاجئين من جنوب السودان	99
04	النسب المئوية للاستيطان في منطقة جنوب السودان.....	99

فهـــــــرس الموضوعات

عنـــــــــوان الموضـــــــــوع	الصفحـــة
شكر وعرفان	
مقدمـــــــــة	01
الفصل الأول: ازمة بناء الدولة في جنوب السودان :اطار مفاهيمي	06
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي	06
المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة	06
1- مفهوم البناء	07
2- مفهوم الدولة	07
3- ظهور مفهوم بناء الدولة	08
4- مفهوم بناء الدولة	09
5- خطوات بناء الدولة	09
6- خصائص بناء الدولة	10
7- اهداف عملية بناء الدولة	11
8- المفاهيم المشابهة لمفهوم بناء الدولة	12
المطلب الثاني: دور مؤسسات الدولة في عملية بناءها	13
1- دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة	13
2- دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة	14
3- دور وسائل الاعلام في عملية بناء الدولة	15
المطلب الثالث: جينالوجيا مفهوم فشل الدولة	16
1- مفهوم الدولة الفاشلة	16
2- تعريف الدولة الفاشلة	17
3- خصائص الدولة الفاشلة	20
المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلة الدولة	21
المطلب الأول: بناء الدولة وفق تصور نظرية التحديث	21
1- مفهوم التحديث	22
2- الأصول و الفرضيات الأساسية لنظرية التحديث	23
المطلب الثاني: بناء الدولة وفق تصور النظرية التعددية الثقافية ونظرية التبعية	24
1- نظرية التعددية الثقافية	24
أ- مفهوم التعددية الثقافية	25
ب-تصور نظرية التعددية الثقافية لعملية بناء الدولة	25

فهـــــــرس الموضوعات

2- نظرية التبعية 27
أ- بناء الدولة وفق تصور نظرية التبعية 27
- الدولة والبناء السياسي 27
- تصور نظرية التعددية الثقافية لعملية بناء الدولة 27
المطلب الثالث: التصورات النظرية للدولة الفاشلة 28
1- نظرية الدولة الضعيفة لكالفي هولستي 28
أ- الخصائص البنيوية للدول الضعيفة 29
ب-إشكالية العجز في الدول الضعيفة 29
2- التصور النقدي للدول الفاشلة 30
المطلب الرابع: التقارير العالمية للدولة الفاشلة 31
1- دليل الدولة الفاشلة وفق مركز السياسة الدولية 31
2- الدولة الفاشلة وفق مركز بروكنغر 35
المبحث الثالث: واقع الدولة الوطنية في افريقيا بعد الاستعمار 37
المطلب الأول: تشكل الدولة في افريقيا بعد الاستعمار 37
1- اثر الاستعمار على الدولة الافريقية 37
2- بناء الدولة في افريقيا بعد الاستعمار 37
3- إشكالات الدول الافريقية بعد الاستعمار 38
المطلب الثاني: خصائص الدولة في افريقيا 39
1- الحركات العرقية و التعددية الاثنية كمهدد لاستقرار الامن 39
أ- مفهوم العرقية و التعددية الاثنية و العلاقة بينهما 40
ب- ظاهرة الحركات العرقية 40
2- التخلف الاقتصادي 40
3- انخفاض مستويات الدخل والمعيشة 41
4- سوء توزيع الدخل القومي 41
المطلب الثالث: تحديات بناء الدولة في افريقيا 41
1- عدم استكمال البناء المؤسساتي 41
2- تضخم أجهزة الدولة 41
3- التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع 41
4- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي 42
المبحث الرابع: مؤشرات فشل الدولة في افريقيا 42
المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية 42

فهـــــــرس **الموضوعات**

1-	تصاعد الضغط الديمغرافي	42
2-	الحركة العشوائية للاجئين	42
3-	الميراث العدائي الشديد بين الجماعات	43
4-	الفرار الدائم والعشوائي للمواطنين	43
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية		44
1-	غياب التنمية الاقتصادية و المساواة بين الجماعات	44
2-	التدهور الاقتصادي والفقر	45
المطلب الثالث: المؤشرات السياسية		49
المؤشر الأول: شرعية النظام السياسي		50
المؤشر الثاني: غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الانسان		50
المؤشر الثالث: تنامي الانشقاقات داخل النخب		50
المؤشر الرابع: النقص الحاد في الخدمات العامة		51
المؤشر الخامس: عدم قدرة الحكومة في السيطرة على الأجهزة الأمنية		51
المؤشر السادس: التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة		51
خلاصة الفصل الأول		54
الفصل الثاني: أزمة جنوب السودان من 1983-2015		55
المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية لمشكلة جنوب السودان		55
المطلب الأول: السودان الموقع و الترتيبة المجتمعية		56
1-	دراسة جغرافية للسودان قبل الانفصال	56
2-	الترتيبة المجتمعية لسكان السودان قبل الانفصال	57
المطلب الثاني: جغرافيا وسكان جنوب السودان		59
1-	الموقع الجغرافي للجنوب	59
2-	سكان الجنوب وتقسيماتهم المختلفة	61
المطلب الثالث: التعدد العرقي في جنوب السودان		62
1-	الدنكا	62
2-	قبيلة النوير	62
3-	الشلك	62
4-	النيليون الحاميون	62
5-	القبائل السودانية	63
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للصراع في جنوب السودان		64
المطلب الأول: دور الاستعمار في تفعيل ازمة جنوب السودان		64
1-	فترة الحكم المصري للسودان	65

فهـــــــرس الموضوعات

2- دخول محمد لبلاد السودان الشرقي 1820-1821	65
3- الدولة المهدية 1884-1898	65
4- دور الاستعمار البريطاني في قضية الجنوب	66
المطلب الثاني: كرونولوجيا النزاع في جنوب السودان	70
1- مرحلة الحكم الذاتي الأول من 1955-1972	70
2- فترة الحكم العسكري إبراهيم عبود من 1958-1964	71
3- ثورة أكتوبر الشعبية من 1964-1969	72
4- ما بعد ربيع الديمقراطية الثالثة في السودان 1985-2005	75
1- دحر حركات التمرد	76
2- جولة المفاوضات الأولى أوت 1989	76
3- جولة المفاوضات الثانية بنيروبي ديسمبر 1989	77
المطلب الثالث: مشكلة أبيي في ضوء الاتفاقيات الخاصة بجنوب السودان	79
1- منطقة أبيي " مؤشرات الازمة"	80
2- جذور الازمة	80
المبحث الثالث: انعكاسات و تداعيات انفصال جنوب السودان محليا و إقليميا	82
المطلب الأول: اتفاق نيفاشا و استفتاء تقرر المصير	82
✓ نشأة الحركة الشعبية واهم أهدافها	83
✓ اتفاق نيفاشا ومبادئه	84
✓ اعلان جوبا ونتائج الاستفتاء	86
المطلب الثاني: دور القوى الخارجية في انفصال جنوب السودان	87
1- دور الدول العربية والافريقية والأوروبية في الانفصال.	87
2- دور إسرائيل والولايات المتحدة الامركية في انفصال جنوب السودان	89
المطلب الثالث: تداعيات انفصال جنوب السودان على الدولة السودانية	90
1- تأثير الانفصال على دولة السودان	90
أ- على المستوى الاقتصادي	91
ب-على المستوى السياسي	91
المبحث الرابع: دولة جنوب السودان – مسار البناء و تحديات الواقع	92
المطلب الأول: تأثير الانفصال على جمهورية جنوب السودان	92
1- اهم القضايا العلقة في العلاقات بين دولة السودان وجنوب السودان بعد الاستقلال.....	92
2- تحديات بناء مؤسسة الدولة في جنوب السودان	94
3- اتفاقية التعاون المشترك بين دولة السودان وجنوب السودان	95

فهـــــــرس **الموضوعات**

المطلب الثاني: الازمات التي تواجهها دولة جنوب السودان 96
1- جذور الصراعات الاثنية داخل دولة جنوب السودان 96
2- الحرب الاهلية في جنوب السودان و تداعياته 97
المطلب الثالث: انعكاسات الحرب الاهلية في جنوب السودان 98
1- الإبادة الجماعية و حركة اللاجئين 98
2- التدهور الاقتصادي 98
المطلب الرابع: دور الوساطة في تحقيق حدة النزاع في جنوب السودان 100
1- الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية 100
2- بعثة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان في جنوب السودان 100
3- الولايات المتحدة الامريكية و دورها في حل النزاع 100
4- السيناريوهات المستقبلية حول الحرب الاهلية في جنوب السودان..... 101
خلاصة الفصل الثاني 102
الخاتمـــــــــة 103
الملاحـــــــق
قائمـــــــــة المراجع
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
فهرس المحتويات
الملخص باللغة العربية والانجليزية

ملـخـــص :

في الأخير نخلص إلى أن مشكلة انقسام "**دولة جنوب السودان**" وعملية بناء دولة مستقلة ارتبطت بالعديد من الأزمات والعوامل التي كانت وراء التوتر الاجتماعي وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة، كما وصفها بعض الباحثين بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي والقارة الإفريقية على حد سواء.

حيث اختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة مع تلك الأزمة، بين الحل العسكري المتمثل باستخدام القوة لإدماج جنوب السودان مع شماله، وبين الحل السياسي الذي يُقر بالفوارق بين الطرفين ويمنح الجنوب حكماً ذاتياً ، وكان الحل الأنسب هو إيقاف الحرب ومنح أهل الجنوب الحق في تقرير المصير عن طريق التصويت وتحديد مصيرهم ،إما بالانفصال أو بالوحدة مع الشمال، وهذا ما جاء في اتفاق" **نيفاشا**" لسنة 2005 ،الذي اعتبر أبرز المحاولات لوضع حل للأزمة في السودان و الذي أوقف الحرب، ووضع أساساً لتقاسم السلطة والثروة بشكل يرضي الأطراف المتنازعة ، ،وباختيار أهل الجنوب الانفصال كان له تداعياته على كلا الطرفين ، فبالنسبة لدولة جنوب السودان وبالرغم من تحقق مطالبهم وانفصالهم عن الشمال ،إلا أنهم واجهوا العديد من الصعوبات في عملية بناء دولة قوية قادرة على الحفاظ عن بقائها، وفرض وجودها كدولة مستقلة ،رغم اقتطاع أكثر من سبعون بالمئة من الاحتياطات النفطية لدولة السودان ، مما أدى لاحتلالها المركز الأول بين الدول الفاشلة لسنة 2014 ،الأمر الذي أرجعه العديد من المفسرين إلى الفساد الاقتصادي من خلال استغلال خمسين بالمئة من الميزانية لمصالح النخب الحاكمة ، و الفساد السياسي المتمثل في غياب مؤسسات الدولة وفساد النخبة الحاكمة .

Abstract :

In the last conclude that the problem of split "state of South Sudan" and the process of building an independent state linked to many of the crises and the factors that were behind the social tension and division of political forces and floundering internal and external state two policies, as described by some researchers regional problem, which extends its consequences to the Arab world and the African continent Both.

Where differed abuse successive Sudanese governments with the crisis ways, between the goal of a military solution to the use of force for the integration of South Sudan with the north, and between a political solution which recognizes the differences between the parties and give the south autonomy, and it was the most appropriate solution is to stop the war and giving the people of the south the right to self-determination by vote and determine their fate, either secession or unity with the north, and this is what came in the agreement, "the Naivasha" for the year 2005, which was considered the most prominent attempts to develop a solution to the crisis in Sudan, which halted the war and laid the foundations for the sharing of power and wealth to the satisfaction of the disputing parties, and the choice of the people southern secession had repercussions on both sides. for the State of South Sudan and despite check their demands, and their separation from the north, they faced many difficulties in building a strong state process is able to maintain for its survival, and the imposition of its existence as an independent state, although more than seventy percent deductible of the oil reserves of the State of Sudan, which led to occupy first place among the failed 2003 states, which cited a number of commentators to economic corruption through the exploitation of fifty percent of the budget for the interests of the ruling elites, and the political corruption of the absence of state institutions and the corruption of the ruling elite.

ملـــخـــــص

ملـــخـــــص